

القانون الدولي

بين القوة وتوازن المصالح

مقدمة من قبل الطالب

فريد حسن محمد الزبيدي

كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في القانون الدولي من كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العربية المفتوحة في الدانمارك، وذلك بأشراف الدكتور عادل العلي عضو هيئة التدريس والإشراف في الجامعة العربية المفتوحة في الدانمارك وعميد كلية الحقوق بجامعة الاسراء في عمان- الاردن .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ
الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾

شكر وامتنان

أتقدم بشكري الجزيل لكل من ساهم وسهر وعمل معي لأنجاز مشروعي العلمي هذا والذي تتصدره زوجتي السيدة " فوزية عياري " كونها المجنّدة الأولى والمثابرة في جهد الأنجاز هذا، كما أتقدم بالشكر المقترن بالامتنان والتقدير للدكتور عادل العلي على صبره وحلمه واصراره على إنجاز هذا المشروع .
وكما اقدم شكري الجزيل الى الدكتور لطفي حاتم والذي رافقني بداية مشروع البحث هذا، فكان غاية في التعاون والتواضع . وكذلك اتقدم بشكري وعظيم امتناني الأنسة زينب الكناني الرائعة في حيويتها وانسيابيتها وكأنها جزء من هذا المشروع، وبالتأكيد فأني لن أنسى ما قدم لي من مساعدة وتعاون من قبل الاستاذة السيدة مفيدة المياحي وكذلك هذا الامتنان يشمل كل من علي وزهراء العلي لتعاونهما منقطع النظر معي.

كما ويشمل شكري وامتناني هذا ما قدمته لي ادارة مدرسة السلامة / السويد / مالو، وذلك عبر تعاونهم معي في شؤون المراسلات المتعلقة بالبحث، واخص بالشكر من هذه الادارة السيد زياد حاسبيني، فلهم ولجميع من ساهم وعاون الف شكر وتقدير واحترام .

المقدمة

لقد اكتشفت البشرية منذ الارهاصات الاولى لقيام الدول، حاجتها الى مرجعية قانونية لتنظيم شؤونها، سيما وان الحروب كانت سمة مميزة للعصور الاولى من التاريخ الانساني، فكانت البدايات الاولى لهذه المحاولة، هو الاعتراف بالآخر على قاعدة القوة وتوازن المصالح. فالاعتراف بالآخر بالنسبة للدول، لم يأت بمحظ رغبة في الوثام المجرد من المصالح، بل كان دافعه الاول هو تلك المصالح المعززة بالقوة الاقتصادية منها والعسكرية، حيث ظهرت دول مختلفة في ارجاء العالم، ساهمت كل منها وبدرجات متفاوتة في اغناء هذا الجانب من الفقه القانوني، فدويلات المدن اليونانية وحضارت ما بين النهرين في ارض العراق والدولة الفرعونية في مصر، وكذلك الحضارات الفارسية والهندية والصينية. ثم كان (قانون الشعوب) الذي ابتكره الرومان هو المحاولة الفقهية الاولى لايجاد الطريق صوب الاعتراف بالمرجعية القانونية لتنظيم شؤون الدول، ثم توالى التطورات الفقهية على صعيد القانون الدولي في هذا الجانب من حياة الدول والشعوب. فقد تعاطت تلك الدول مجتمعة مع هذا الفرع من العلوم الانسانية بحسب الحاجة الى الاخذ به، ووفقا لما كان هو قائم وقت ذلك، من حساسية و توجس ازاء الاخر، والذي كان يتسم فيه الوضع السياسي الدولي حينذاك، وكانت خاتمة تلك المحاولات بعد تلك المرحلة من مراحل تاريخ بناء صرح القانون الدولي، هو ظهور الدولة الاسلامية الاولى (الراشدين) في عام 630 للميلاد، لتسهم هي الاخرى في جهدها الفكري ومن ثم السياسي المتعلق بهذا الشأن، فتعاطت بموضوعية اكدت شرعيتها واهليتها، منذ ان صدر (قانون دولة المدينة) وذلك في اول تشكيل اسلامي للدولة على ارض يثرب اضطلع بقيادته النبي الكريم محمد بن عبد الله (ص).

الا ان من الموضوعية بمكان، هو ان نذكر اوروبا ودورها في الصياغات التي ارسى قواعد القانون الدولي، بالرغم مما اجتاحت هذه القارة من حروب ودمار كان اخرها الحرب العالمية الثانية التي انتهت في خاتمة حوالي النصف الاول من القرن العشرين. وعود على بدء فقد كان لـ (حرب الثلاثين) التي دارت رحاها بين معظم الدول الاوروبية، وفي النطاق الجغرافي للقارة، اثرا مفصليا في عبور اوروبا والعالم باسره من خلفها الى شاطئ

العقلنة في التعاطي مع الازمات والمشاكل السياسية، التي كانت غالبا ما تحيق العلاقات فيما بين الدول. فحرب الثلاثين التي بدأت عام 1618 بين تلك الدول، والتي أنظفأ أوارها بعد ثلاثون عاما، حيث وجدت الدول المتحاربة تلك نفسها وقد جلس مندوبيها قبالة البعض، ليضعوا اللمسات الفعلية الاولى لقيام مرجعية (قانون دولي) جديد يتم بموجبه اعتراف كل دولة منها بالآخرى وبمصالحها، والتي كان قد تم بحثها على طاولة مؤتمر (وستفاليا) عام 1648، ثم توالى انجازات البشرية والاوربية منها على وجه الخصوص فيما شهده العالم من تطورات في هذا الجانب. فقد كانت المحطة الثانية لهذا الوقع (القانون- سياسي) هو مؤتمر (فيينا) عام 1815، ومن ثم اعقبه مؤتمر (اكس لاشايل) عام 1818، هذان المؤتمران اللذان وضعا اللبنة الاولى لنشوء (القانون الدولي) كمرجعية سياسية تضطلع بدور الرعوية للاسرة الدولية، كما انها وهذا من ضرورة ذلك الامر على الاستقرار والسلام الدولي، ان تمتعت القارة الاوربية بمائة عام تقريبا من الاستقرار، الذي أخلَّ به عندما نطقت المدافع ثانية في الحرب العالمية الاولى عام 1914 والتي انتهت عام 1918، ليجد متحاربوا الامس انفسهم وقد جلسوا على طاولة الحوار التي ما كانت تتسع لغير المنتصرين في تلك الحرب، وهم كل من (فرنسا وانجلترا وايطاليا واليابان والولايات المتحدة الامريكية) مع المانيا ومن معها من (محور المهزومين) في تلك الحرب، وابرمت حينذاك خمس معاهدات كان اولها (معاهدة فرساي) وذلك في عام 1919 مع المانيا، وكذلك (معاهدة سان جيرمان) مع النمسا كما عقدت (معاهدة نووي) مع تركيا في نفس العام، وما لبثت ان استبدلت هذه المعاهدة ب(معاهدة لوزان). وكان جراء ابرام تلك المعاهدات، ان حصل تغيير مهم و جوهري في المشهد السياسي الدولي، حيث انفصلت المجر عن النمسا ومن ثم استقلت، كما استقلت كل من جيكوسلوفاكيا و بولونيا و يوغسلافيا بعد ان انفصلت عن جسد (امبراطورية النمسا والمجر)، كما تحرر الجزء العربي من الامبراطورية العثمانية، هذا الجزء المكون من (فلسطين/العراق/سوريا/لبنان وشرق الاردن). ثم كانت ولادة (عصبة الامم) التي رأت النور عام 1919 على شكل (اتفاقية عهد) لتقاسم النفوذ وتحديد درجات المصالح للمنتصرين، ففي حقيقة الأمر لم تكن ولادة تلك العصبة يهدف أصلا إلى إنشاء مرجعية (قانون- سياسية) ترعى المجتمع الدولي، بل هو تحديد وتبيان خارطة المصالح لتلك الدول التي انتصرت في الحرب.

فقد اكدت تطورات الأحداث اللاحقة على هشاشة (عصبة الامم) في تأثيرات دورها كمرجعية قانونية للدول، يمكن ان تساهم في ارساء قواعد الاستقرار والامن والسلام في العالم، سيما وان واقعا سياسيا جديدا كان قد فرض نفسه على الساحة الدولية، فظهور النظام الاشتراكي في روسيا بفعل ثورة اكتوبر عام 1917، ونمو و تطور هذه الظاهرة بشكلها الجديد على نحو مغاير لما ألفته الاسرة الدولية، وبشكل خاص في نطاق الدول الفاعلة، وما اعقب ذلك وعلى ساحة اخرى من القارة الاوروبية من ظهور للنازية في المانيا وتربع (ادولف هتلر) على كرسي الزعامة الالمانية عام 1933، هذا بالاضافة الى النمو العمودي فائق العادة في محاور اخرى من العالم، سواء ما كان يحدث مثل هذا التطور في القارة الاوروبية، او على صعيد تلك التطورات في كل من الولايات المتحدة الامريكية واليابان. وازاء نمو وتطور تلك الدول، وبما تحمله من افكار (أيدلوجيات) تحكم سياسات هذه الدول، وفي غضون تلك الاجواء اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية عام 1939 والتي خمدت نيرانها عام 1945، لتجد المنتصرين مجددا يجلسون على ضفاف بحيرة (سوتشي) في يالطا السوفيتية، ليرسموا خارطة جديدة للعالم وفقا لمصالحهم، ومن اجل قيام نظام عالمي جديد، لابد له من ان يخضع لارادة المنتصر ومشيئته، فانبثقت (الجمعية العامة للامم المتحدة) في عام 1945، وكان في ظاهرها ولادة مرجعية (قانو- سياسية) تاخذ على عاتقها ارساء قواعد الاستقرار والامن والسلام الدولي، اما في الجوهر وفي المنعطفات الحادة المقترنة بالمصالح، فان الكفة ستميل بالمطلق ودوما لصالح الدول الفاعلة في المجتمع الدولي، وقد تجلى هذا الامر بما شهدناه من خروقات وتاويلات لروح القانون الدولي بل لنصوصه احيانا.

ثم توالى الاحداث بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ففي مطلع الخمسينات من القرن العشرين، وفي اول تطور من تطورات الحرب الباردة هو ان قام (الحلف الاطلسي) عام 1950، حيث تعسكر فيه الغرب الراسمالي في حلف ضم الكتلة ذاتها، ومن ثم ولدت احلاف دارت في فلك هذه الكتلة مثل (حلف بغداد) و(الحلف المركزي/السنسو) و(حلف دول جنوب شرق اسيا). وبالمقابل من ذلك، وفي اتجاه معاكس قام (حلف وارشو)، الذي تخندق في المنظومة الاشتراكية الاوروبية بزعامة الاتحاد السوفيتي، وفي عام 1951 بدأت ما اطلق عليه (الحرب الكورية)، وهنا تدخلت الولايات المتحدة فيها، وان بغطاء شبه رسمي من المنظمة الدولية، ومن ثم تصاعدت الصدامات بين المعسكرين في اجواء

الحرب الباردة تلك، فكل من جانبه اي المعسكرين (الاطلسي ووارشو) كان قد خرق نصوص وروح (القانون الدولي) على حد سواء. فمثلا قامت كل من بريطانيا وفرنسا بالاضافة الى (اسرائيل) بشن عدوان على مصر عرف حينها ب(العدوان الثلاثي) عام 1956 تحت ذرائع واهية. وعلى الطرف الاخر، فقد قامت القوات السوفييتية بقمع انتفاضة المجر عام 1956، وفي نفس السياق من الانتهاكات ل(القانون الدولي)، كان ان شنت الولايات المتحدة الامريكية غزوا عسكريا /مخابراتيا محدودا على (كوبا) عرف بغزوة (خليج الخنازير). كما لعبت الولايات المتحدة الامريكية دورا تواطؤيا وداعما للعدوان الذي شنته (اسرائيل) على كل من مصر وسوريا والاردن في حزيران/ يونيو عام 1967. وتواصل مع نهج الخرق هذا ل (القانون الدولي) قامت القوات السوفييتية بقمع الانتفاضة الجيكية، بما عرف انذاك ب (ربيع براغ) عام 1968، كما واصلت القيادة السوفييتية ذات النهج الامريكي في انتهاكات للشرعية الدولية مع (فارق النوايا)، حيث كانت المحطة الاخيرة في تدخلاتها، وما حصل نهاية 1979 من تدخل في افغانستان، والذي انهار بعد ذلك الاتحاد السوفييتي نفسه بداية التسعينات من القرن الماضي.

كما ان الولايات المتحدة الامريكية مارست وتمارس سلوكا دائما في خرق وانتهاك حرمة الشرعية الدولية في السر والعلن قبل وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي. ومن بين الامثلة الساطعة في هذا الامر، ما دبرته مخابراتها من انقلاب عام 1973 على حكومة (سيلفادور الليندي) في تشيلي. ومن ثم تدخلها في الشأن الداخلي ل(اوكرانيا)، عبر ما سمي ب(الثورة البرتقالية) في عام 2006، حيث كان شكل ذلك التدخل عبر تحريك عناصر السفارة الامريكية هناك في وضع النهار، وهذا العمل بحد ذاته يعتبر خرقا لمبدأ السيادة الوطنية، وتدخل غير مشروع في الاوضاع الداخلية للدول، وعلى نفس المنوال حصل ذلك التدخل في فنزويلا وهو ذات المساس بمبدأ السيادة الوطنية، والذي يحظره (القانون الدولي).

كل ما ذكر اعلاه من انتهاكات و خروقات لمبادئ الشرعية الدولية، تعززها ازدواجية المعايير التي تتعامل بها واشنطن بامتياز، فالاحداث المروعة التي وقعت في اواخر التسعينات من القرن العشرين في (راواندا) الافريقية، وذلك عبر المجازر التي دارت بين قبائل (الهوتو والتوتسي)، والتي راح ضحيتها مئات الالاف من البشر هناك، لم

تلق تلك الاحداث المروعة اذانا صاغية يمكن ان تدفع الولايات المتحدة الامريكية للتدخل او للمساعدة لوقف ذلك النزيف الذي ما زالت اثاره ماثلة هناك.

لما تقدم يظهر بان القانون الدولي والذي اعد اساسا لحفظ الاستقرار والامن والسلم الدولي، بات وفقا لما ورد اعلاه عرضة للخرق المستمر بفعل (ثنائية القطبية) ومن ثم انتقالها الى (أحادية القطبية) التي تتولاها الولايات المتحدة الامريكية دون منازع في الظرف الراهن، فان ما تتمتع به هذه الدولة من اسباب القوة و المنعة فائقة التطور، ومن ثم الاستثمار غير المنصف لهذه القوة، فذهبت سياسة الدولة الاعظم بهذا العالم الى حافات الخطر، فالولايات المتحدة الامريكية ترى وتعد العالم باسره مجالا حيويا لمصالحها، وعليه وفي هذه الحالة فان (القانون الدولي) سيفقد اهميته كمرجعية ناظمة للشان الدولي، بعد ان جردته الدولة الاعظم من اسباب الفاعلية المكونة اصلا لانشائه.

وهنا فالاهمية تتحدد في بحث هذا الموضوع، لاعتبارات مختلفة، كون الموضوع ذات العلاقة يمثل حدثا متحركا يلامس مصالح الاسرة الدولية بشكل مباشر، وما لهذا التأثير من تداعيات غير محمودة العواقب تهيء الاجواء للتطرف و نمو واستفحال ظاهرة رد الفعل والذي اصطلح عليها امريكا ب(الارهاب)، بعد ان تكون المجتمعات المتضررة بفعل تسرطن موجات التدخل قد بلغت حدا من الجور، الذي يولد بالضروره استياءً بالغا، مما سوف يضغط باثاره على الاستقرار الدولي، فيخلق ارباكات حقيقية في مشاريع التنمية لدول عالم الجنوب، والتي تسعى بدورها سواء كان ذلك بارادتها، ووفقا لما هو سائد من توتر يحرف مسارات التنمية، وذلك عندما تتوجه صوب مشاريع التسلح لمواجهة المجهول من الاحداث، او عبر ايماءات تلقته الانظمة اللاديمقراطية في ذلك العالم من لدن اللاعبين الرئيسيين، لتزييت عجلات انتاج الصناعة العسكرية لدول الشمال وبالذات الولايات المتحدة الامريكية، مما ستمهد هذه الهواجس من الشك والريبة، ابتعاد هذه الدول، اي دول الجنوب عن طريق التنمية الحقيقية، بدلا من ان تتجه في السير على درب الوئام المفضي الى التعاون في مجالات التنمية ومن ثم التأزر في حالة الازمات لتطويقها وبالتالي يعني ذلك خفض درجات الضرر الناتج عن تلك الازمات في حالة استفحال اخطارها.

كما ان الولايات المتحدة الامريكية تمارس ضغوطا على دول الجنوب، مستغلة هيمنتها على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في محاولة

لتحجيم مشاريع التنمية في تلك الدول، سواء بشروط مشروعة ووفقا ل(نظام السوق) الذي تهيمن عليه الدولة الاعظم، والذي يعني الازعان لتلك الشروط، والذي تواصل الولايات المتحدة الامريكية عبرها في خرق قاعدة مبدا السيادة الوطنية للدول ذات العلاقة، او باملاءات ترى بعض الانظمة ووفقا لنهجها ان لا مفر من الازعان لها، وعليه فان الشفافية في التعاون الدولي، والتي تعني مد يد العون للدول التي هي بحاجة اليها، تلك الشفافية المعبر عنها في لوائح (القانون الدولي) ومنظمتة الرئيسة، لا تجد لها ارضية في التطبيق، بعد ان تكون المصالح المدعومة بالقوة هي المعيار الوحيد السائد في العلاقات الدولية، وهذا بحد ذاته يعتبر انتهاكا وخرقا لنصوص وروح (القانون الدولي) المعني بترصين قواعد الاستقرار والسلم والامن الدولي.

ان الخروقات والانتهاكات للقانون الدولي والذي لازمت نشوء وانبثاق (الجمعية العامة للامم المتحدة)، والتي شهدها العالم كله فاعل ومتضرر، حيث رأينا ورصدنا ما رآه وما رصده الآخرون، لذا فان التوقف بامعان والتأشير على هذا الامر الذي يمثل الفوضى في العلاقات الدولية، يلزمننا التعرض له ومعارضته في محاولة للحد من اضرار تلك الفوضى، في وقف لجموحها السادر الغي، والذي ما فتئت البشرية تجلد بسياطه كل يوم.

اما ما نهدف اليه في هذا البحث، فبعد ان تم تشخيص ما يعانيه المجتمع الدولي جراء تلك الخروقات الفاضحة للقانون الدولي، والذي سوف ينسحب بالضرورة على (الجمعية العامة للامم المتحدة) فيريك مسيرتها ويعطلها عن اداء دورها المكلفه بادائه كمرجعية رعوية وفقا للشريعة الدولية، والذي يقضي بحفظ امانة تطبيق (القانون الدولي) وانفاذه لصالح امم وشعوب الدول في الاسرة الدولية، حيث بعد ان شخصنا ذلك الخلل الذي طال (القانون الدولي) وعطل دوره، لنسهم مع من يعينهم هذا الامر على ظهر هذا الكوكب من مهام غاية في الاهمية، ان تهدف هذه المهام الى اشاعة ثقافة الممانعة وبذات الوقت تدرج في سياق مقاومة هذا العسف، والطريق الى ذلك يمر عبر تمرير كرة الممانعة تلك الى ارجل القوى الحية في المجتمع المدني على صعيد الاسرة الدولية، تواصلنا في هذا المسعى الى خلق راي عام فاعل وضاعط على اصحاب الشأن ممن يهيمنون على القرار السياسي في بلدانهم، ومن ثم تحويل تلك النتائج المترتبة عن ضغوط قوى المجتمع المدني والرأي العام العالمي وبالذات في دول الجنوب، الى مشاريع قوانين

ومن ثم الى قوانين، تندرج في نفس السياق بداية على الصعيد الوطني لمواجهة تلك الخروقات ل(القانون الدولي)، في محاولة للتقليل من اثار نتائج ذلك الخرق السافر للقانون الدولي، ومن ثم الانتقال بالمجتمع الدولي الى تطوير اداء ثقافة الممانعة تلك على الصعيد الدولي بغية ايجاد صيغ لقانون دولي تضحل فيه امكانية خرقه واستغلاله بما يحقق الاستقرار والسلم والامن الدولي.

فيما ورد اعلاه حاولنا بتواضع ان نحدد الاهمية المتعلقة في سياق هذا البحث، كما حاولنا كذلك من ان نحدد اهداف هذا البحث، وقد وجدنا ان الطريق المؤدي الى ايلاء هذا الموضوع الاهمية التي تتناسب مع حجمه فوضعنا خطة البحث على الشكل التالي:

الفصل الاول: التطور التاريخي للقانون الدولي العام

المبحث الاول: الحضارات القديمة:

أولاً: الشعوب الآسيوية والأفريقية.

ثانياً: المدن اليونانية.

ثالثاً: الامبراطورية الرومانية.

رابعاً: العصر الإسلامي.

المبحث الثاني: القانون الدولي في العصور الوسطى حتى معاهدة(وستفاليا).

المبحث الثالث: من معاهدة(وستفاليا) حتى الحرب العالمية الاولى.

الفصل الثاني: اثر السياسة الدولية على القانون الدولي

المبحث الاول: العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الاولى (انبثاق عصبة الامم).

المبحث الثاني: العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية (انبثاق الجمعية العامة للامم المتحدة).

الفصل الثالث: العلاقات الدولية في الخمسينات من القرن العشرين

المبحث الاول: الحرب الكورية وآثارها على الوضع الدولي.

المبحث الثاني: حركة عدم الانحياز وسياسة الحياز الايجابي.

المبحث الثالث: الحرب الباردة واثارها على حركة العلاقات الدولية

الفصل الرابع: العلاقات الدولية في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحالي

المبحث الاول: انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية.

المبحث الثاني: بروز وتعاضم دور الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى وحيدة .

المبحث الثالث: العولمة وتأثيراتها على الساحة الدولية .

خاتمة واستنتاج

مصادر البحث

فهرست البحث

الفصل الاول

التطور التاريخي للقانون الدولي العام

أن البحث في موضوع (القانون الدولي) يقتضي معرفة جوهر هذا المصطلح من حيث نشوئه، ومن ثم اسباب ذلك النشوء وماهية اركان وقواعد هذا القانون، ومن هم اشخاص القانون او كيفية تفاعل هذا القانون مع هؤلاء الاشخاص وبالتالي تعاملهم مع هذا القانون تعاطياً والتزاماً، إن من المتعارف عليه لدى الباحثين في موضوعة (القانون الدولي)، أن أول من صاغ هذا المصطلح وفقهه هو المفكر الانكليزي جيرمي بنتام، (Jermy Bentham) 1742-1832. عبر مؤلفه (مقدمة في مبادئ الاخلاق والتشريع) والصادر له في عام 1780، ⁽¹⁾ وفي حقيقة الامر أن ولادة مثل هذا المصطلح لم تكن قد جاءت من العدم، وانما عد هذا المصطلح كصياغة جديدة لما عرفه الرومان من قبل، وكان اذ ذاك يسمى بـ(قانون الشعوب) حيث ان هذا المصطلح الروماني، جاء تعبيراً عن ارادة الرومان عبر مصالحتهم مع شعوب ودول العالم الاخر، الا ان مصطلح (بنتام) جاء اكثر واقعية وحيوية، سواء من الناحية الفقهية، او التعاطي الدولي مع هذا القانون، ثم تعاقبت التطورات التي شهدها هذا القانون وما زالت كذلك، لتتلاءم مع الواقع الدولي عبر مراحل تطوره، اما هذا التطور وملاءمته لحاجات العصر، فقد تتوقف عند ارادة الدول عبر انظمتها السياسية، فبدلاً من (قانون الشعوب) الذي صاغه الرومان، فيغدو مصطلح (القانون الدولي) هو الاكثر ملاءمة للعصر وحقائقه السياسية، وعليه فان هذا القانون يعبر عن ارادة هذه الدول، وبالتالي عن ارادة المتحكّمين في قرارات هذه الدول ومصائرها بحيث ان قرار الدول هذه احياناً يتعارض مع ارادة شعوبها، بل حتى مع ارادة مندوبيها في مجالس النواب، كما حصل ذلك عندما وقع الملك الاردني الراحل حسين بن طلال على اتفاقية (وادي عربة) مع الجانب الاسرائيلي عام 1994 رغم معارضة مجلس النواب الاردني لهذه الاتفاقية، بل أن تلك الاتفاقية كانت قد ابرمت دون ان تمر ولو

(1) د. محمد عزيز شكري / مدخل الى القانون الدولي العام/ ص16 / حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة لجامعة دمشق/ 1981- دمشق

شكلياً على ذلك المجلس، وعبر التطور التاريخي لحركة المجتمع الدولي، ذلك التطور الذي هو بحاجة الى مقومات فعالة لحركته، فكان من بين ادوات تلك المقومات، هي العلاقة فيما بين تلك الكيانات الدولية، والتي عرفت لاحقاً بـ (العلاقات الدولية)، ومن منطلق الاشياء ان مثل هذه العلاقات لا بد ان تكون لها هناك اعرافاً بادئ ذي بدء، وبالتالي تتحول مثل هذه الاعراف الى قوانين لتنظيم مثل هذه العلاقة، فتلك الاعراف وهذه القوانين هي في تقديرنا بمثابة العقل المنظم لتلك العلاقات، حيث لا يمكن لمثل هذه العلاقات ان تدوم وان بدأت، فهي بمثابة زيت المحركات التي تحافظ عليها وتحميها صيانة وتمنحها الحيوية المطلوبة، وبالتالي فهي تساعد في ديمومتها، فألمحددات التي يخطتها العرف، او القانون الدولي، ما هي في حقيقتها الا الحقوق والواجبات التي تلزم الدول ذاتها عبر ارادتها المتمثلة بـ مندوبيها، اللذين ارتضوا طوعاً واحترام حدود تلك الحقوق التي يتمتع بها كل طرف من الاطراف المشاركة بصياغات لوائح (القانون الدولي)، كما هي بذات الوقت تحدد الواجبات المترتبة على من يعينهم الامر من الاشخاص المخاطبين في المجتمع الدولي.

وعود على بدء، فقد مرت التشكيلات والصياغات الفقهية للقانون الدولي بمراحل، تتأرخ مع ما شهدته البشرية من تطورات على صعد التشكيلات السياسية في كل ارجاء المعمورة، فقد ولد القانون الدولي بأشكاله وصياغاته من رحم الحاجات والضرورات المحددة، وفي احضان الحضارات القديمة، كالبابلية والاشورية والسومرية في بلاد ما بين النهرين (العراق)، كما الحضارات الصينية والهندية والفارسية، هذا بالاضافة الى الحضارة الفينيقية، كما حضارة بلاد الشام (تدمر)، وحضارة الحضرة في نينوى (الموصل)، اما في افريقيا فأن الحضارة الفرعونية كانت من اشهر الحضارات في تلك القارة، وفي اوروبا كانت للحضارة اليونانية مكانة مرموقة، بل ومميزة من بين اهم حضارات العالم انذاك، اما خاتمة الحضارات القديمة فكانت الحضارة الرومانية، والتي امتدت خارج حدود القارة الاوربية، فوصلت الى اسيا وافريقيا، وبقدر تعلق هذا الامر بما لحق (القانون الدولي) من تطورات في احضان هذه الحضارات على الصعيدين الفقهي والتشريعي، فانه قد تباين تناول ذلك الفقه التعاطي مع تلك التشريعات فتبلورت هذه وتلك وفقاً لمصالح تلك الدول المتموضعة في احضان تلك الحضارات، ومن طبيعة الاشياء، فان من اليقين أن يكون (القانون الدولي) قد شذبت صياغته وهذبت

خطاباته في كل مرحلة جديدة على تلك التي سبقته حيث ان من الضروري بمكان ان يضيفي اللاحقون على ما توصل اليه السابقون من نقاط وزوايا كانت ربما غابت على الاولين ممن تعاملوا مع فقه وشريعة (القانون الدولي).

اما العصر الاسلامي، فقد شهد بزوغ فجره حَدَثًا مفصلياً على صعيد (القانون الدولي)، فقد تغير المفهوم التقليدي لصياغات المفاهيم و المفردات الفقهية لهذا القانون على ما سبق هذا العصر من حضارات، ففي الوقت الذي تعد كل الصياغات او جلها على وجه الدقة معدة وضعيةً، اي من صنع الانسان وما يتفق عن ذهنه من افكار، فالانسان حاكماً كان ام حكيماً، او ربما ثلة من المفكرين يكونوا هي اللذين وضعوا صياغات مثل هذا القانون، بينما تميز العصر الاسلامي واتصف من حيث هيئته ونظامه ومكوناته، وبالتالي صياغات خطاباته الفكرية على مختلف الصعد (التشريعية- القانونية) وابعادهما من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهنا تحدث المفارقة مع من سبق العصر الاسلامي، حيث الرسالة التي كلف بها الرسول الاعظم محمد ابن عبد الله(ص)، وهي الارادة الالهية المبلغة عبد الوحي، وما كان على المؤمنين الا الطاعة والتتفيذ، ومع ما تعنيه هذه الحقيقة من لزوم الطاعة للخالق عز وجل وتنفيذ ارادته، الا ان مثل هذا السند التشريعي لم يكن حائلاً دون الفاعلية والحيوية الاجتماعية وبالتالي السياسية، فقد بُلِّغ الامر للناس المؤمنين وبأن كل منهم مكلف بنشر الدعوة، ولذلك فعليه ان يكون نموذجاً صالحاً لكي يحتذى، وهكذا سادت علاقات الدول الاسلامية المتعاقبة مع سائر المجتمع الدولي عبر مفاهيم وقيم الدعوة الاسلامية المستمدة من الارادة الالهية، وان يرى احياناً غير كذلك في بعض المحطات التاريخية للدول الاسلامية المختلفة والمتعاقبة.

المبحث الاول

الحضارات القديمة

ان ما يمكن تحديده من تواريخ لوسم المرحلة الزمنية بما تستحقه وكذلك عبر كشف الواقع الذي كان يجري فيه التعامل مع موضوع (القانون الدولي).

فمراحل الحضارات القديمة تكون قد بدأت في الالف الثالث (ق.م) والتي استمرت الى عام 476م، وهو تاريخ سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية، ولقد تميزت تلك المراحل التي شهدتها الحضارات القديمة فيما يتعلق بتعاطيها مع (القانون الدولي) بقدر عال من الريبة، بل وحتى التوتر السياسي الذي صبغ طبيعة تلك المراحل عبر القرون التي شهدت ولادات تلك الحضارات، وفي تقديرنا ان مثل هذه الاجواء المفعمة بالحدز والريبة، لم تكن قد جاءت محظ صدفة، وانما هو الواقع السياسي بابعاده الاقتصادية والاجتماعية وهو الذي املى شروطه الحادة تلك، فكما يقول المفكر الالماني صاحب (البيان الشيوعي) كارل ماركس (أن الفكر هو انعكاس للمادة)، فلقد تجلى ذلك الجو المتوتر في العلاقات الدولية حين ذاك بنظرة أبناء كل حضارة الى سواهم من ابناء الحضارات الاخرى، بل وحتى الاقوام الاخرى، على انهم اقل تحضراً وتطوراً، وعليه فانه لا يمكن ان يتساواوا معهم، وقد صاحب ذلك الفهم نظرات الاغريق الرومان حيال الاخرين.

لما تقدم فان مثل هذا الواقع سوف يترك اثره المباشر على العلاقة فيما بين هذه الدول والكيانات، الا ان هذا الامر، الجلي بحقيقته الموضوعية، لم يُلغ قيام علاقات دولية ذات مرجعية عرفية تحكمها قاعدة (القوة وتوازن المصالح)، سواء قامت هذه قيام حرب فيما بينها، وعليه نعقد اتسمت تلك المراحل التي ازدهرت ابانها العلاقات بعد سلسلة من المعارك، او خشية تلك الحضارات من ظهور علاقات دولية ذات طابع تكتيكي لطالما انهارت وحل السيف والدم بدلاً من حوار المصالح.

وعلى العموم فان التعاطي بمنهجية التطور التاريخي للعصور القديمة، هو في الواقع يشوبه خلل في رصد تلك المراحل، كون ان دول المرحلة تلك اتفقت ووثقت مثل هذا الاتفاق، فان مثل هذه الاتفاقيات تحكمها المزاجية احياناً، ولذلك يصعب رصدها موضوعياً، كونها ستكون خارج سياق سلم التطور الطبيعي لمثل هذه الظواهر بصرف النظر عن طبيعتها، الا ان ذلك لا يعني اهمالها أو تجنبها في حالة الرصد التاريخي لتلك الحضارات، وقدر تعاطي تلك الحضارات مع فقه القانون الدولي، والذي يحكم العلاقات الدولية حينذاك، وان بأشكاله البدائية البسيطة المستمدة من الاعراف والتقاليد المحكومة دائماً بالمؤثرات الدينية.

ولقد رأينا ان نتعرض لهذا الجانب في سياق التطور التاريخي للقانون الدولي العام، ابان المراحل التاريخية للحضارات القديمة صورة رأينا من خلالها باننا قد نسهم في كشف ما سبقنا اليه الباحثون في هذا الشأن، علنا نستطيع ان نراكم هذه الجهود لكي ننير درب المعرفة المتعلق بموضوع (القانون الدولي) لمن يعنيهم الامر في مجال البحث هذا لاحقاً.

أولاً: الشعوب الاسيوية والافريقية:

لقد قيضت جغرافيا القارتين الاسيوية والافريقية، وما تعنيه تلك الجغرافيا من ارض وانهار وبحار، وبكل ما تحويه تلك الارض وهذه الانهار والبحار من خيرات، هذه العوامل بالاضافة الى طبيعة البشر من سكان هاتين القارتين، فتظهر على سطح تلك القارتين سمات حضارات على درجة عالية من التطور في كل النواحي، بدءاً بتنظيم شؤون دول الحضارات تلك وعلى مختلف الصعد، حيث بني في اسيا صرح حضارات متنوعة ومنها الحضارة الصينية والهندية، ومن ثم حضارات وادي الرافدين مثل (البابلية والاشورية والسومرية)، هذا بالاضافة الى الحضارة الفارسية وكما الحضارة الفينيقية وحضارة (تدمر) وحضارة (البتراء) في بلاد الشام، اما الحضارة الفرعونية، فكانت الابرز على ارض القارة الافريقية.

صحيح ان مثل هذه الحضارات ارتقت سلم التطور وانجزت عبر سيادتها على تلك البقاع منجزات جبارة ما تزال اثارها ماثلة امام الناظر شاخصة منذ الاف السنين، ومع كل هذه المنجزات الا ان تلك الانجازات البشرية المتداخلة في حياة انسان اليوم، كانت

بعيدة المنال على من أطلع بمهمة تشييد مثل تلك الحضارات ، مثل الانجازات التي نشهدها في عالم الاتصالات كواحد من بين اهم ما كانت تحتاجه تلك الحضارات ، فهذه الحقيقة دفعت جل تلك الحضارات لتحسين نفسها من الاخر كما اسلفنا ذكره ، ومع ذلك فان معظم تلك الحضارات تعاطت مع القانون الدولي بالقدر الذي يحفظ كياناتها وليس سعياً للبحث عن مرجعية لضبط حركة (العلاقات الدولية) ، فكانت والحال هذه فعندما ستصطدم بعض تلك الدول والممالك لتجد نفسها مجبرة على اعتماد صيغة قانونية تحفظ حقوقها ، وازاء ذلك فانها تلزم نفسها بواجبات كالمعاهدة التي عقدت عام 3100 ق.ب بين دولة (مدينه لاجاش) ودولة (مدينة اوما)* ، وكما لم يتوقف هذا الامر على المتجاورات من الممالك ، بل تعدى ذلك الى ممالك في اسيا وافريقيا ، لقد كانت من اهم ظواهر العلاقات الدولية ، اذ انك هي الحروب والتوتر الدائم ، الا ان مثل هذا الامر لا يخلو من بعض محطات السلم والتعاون ، حيث تنوعت مثل هذه العلاقات لتأخذ طابع اتفاقيات للصدقة واقامة الاحلاف العسكرية ، وكذلك تسليم المجرمين ، وقد كانت (المعاهدة اللؤلؤة)⁽²⁾ من بين اهم تلك المعاهدات في ذلك العصر والتي ابرمت في العام 1292 ق.ب بين (رمسيس الثاني) فرعون مصر و(خاتشيار) امير الحثيين في بلاد فارس ، وغير ذلك ما ظهر عند كشف الحفريات في (تل العمارنة) في الاردن من رسائل كان يحملها مبعوثون مرسلون من قبل الملوك ، حيث كانوا يحظون برعايه تتناسب ومهامهم ، كما يتمتعون بمزايا تسهم في انجاز المهام الموكلة اليهم من قبل من ارسلهم ، مما يعد ذلك سابقة في قضية (العلاقات الدولية) اي ان اطراف تلك الاتفاقيات والمعاهدات يعتمدون مرجعية قانونية لتنظيم العلاقة البينية يحترمها الجميع ، وبالتالي سيكون من الطبيعي الالتزام بانفاذها بالقدر الذي يتعلق بكل طرف من الاطراف المتفقة ، ولقد كشفت الحفريات والتتقيات عن وجود قاعدة فقهية مازال العالم باسره يعتمدها كثابت فقهي عليه ، وبذات الوقت يعد هذا الامر مرجعية شرعية ملزمة ،

(2) د. محمد يوسف علوان / القانون الدولي العام- المقدمة والمصادر / ص 41 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة / 1428هـ- 2007م.

* مدينة اوما: تقع مدينة اوما حيث يلتقيان نهر درمرا وكاماون ، مشكلين نهر سترو ، يسكن المدينة حوالي (21380) نسمة (الاحصاءيات التقديرية لعام 2006) واصبحت مدينة اوما عاصمة لمقاطعة تيرون- ايرلندا الشمالية.

* مدينة لاجاش: اسم مدينة سومرية في جنوب العراق ، الطبعة الثالثة ، 1428هـ- 2007م.

* قانون مانو: هو قانون هندي ذو بعد طبقي ، فقد قسم المجتمع الى اربع طبقات هي : طبقة البراهما والكهنة ، طبقة المحاربين ، طبقة التجار ، وطبقة العمال.

فقاعدة (العقد شريعة المتعاقدين) وهي التي تم إكتشافها في لوائح تم العثور عليها في (تل العمارنة) كما ذكرنا سلفاً.

أما على الصعيد الفقهي المتعلق ب(القانون الدولي) فقد شهد هو الآخر ملامسة معقولة تتناسب وتلك المراحل التي ظهر فيها هذا الفقه مثل (قانون مانو) * في الهند، حيث تناول هذا القانون جوانب مهمة في موضوع (العلاقات الدولية)، سواء فيما يتعلق بالقواعد الدولية ذات الصلة بالمعاملة الانسانية ابان النزاعات والحروب، او فيما يتعلق الامر بشأن الدبلوماسيين والضوابط المعتمدة في حماية هؤلاء الدبلوماسيين، مما يشير هذا الامر الى ان موضوعة التعاطي مع (حركة العلاقات الدولية) والتي هي جوهر (القانون الدولي)، فقد كان قد جرى على نحو موضوعي بل ومتطور والذي هو انعكاس طبيعي لواقع تلك الحضارات.

اما في الصين، فقد سجلت اول مرافعة بشأن السلام العالمي، وقد اطلق تلك المرافعة المفكر الصيني الشهير (كونفوشيوس)، وتحدد هذه المرافعة طبيعة العلاقة بين الشعوب، كما تبحت بايجابية وجوب تحقيق السلم الاهلي داخل كل مجتمع، وكذلك اهتم (كونفوشيوس) بالعلاقات الاجتماعية في نطاق الاسرة الدولية، وخالصة القول، فان هذا الفيلسوف قد استخلص حقيقة (القانون الطبيعي) من برائن التوتر والنزاعات والحروب التي كانت سائدة ابان تلك المراحل كما هي اليوم، وجوهر(القانون الطبيعي) هذا يستند الى ركائز ثلاث وهي العدل والانصاف والرحمة.

وغير ذلك، فقد نحى العبرانيون منحىً اخر، وان اختلف في الاسلوب عن الرومان في اوربا، الا انه انسجم مع نهجهم في القسوة الشديدة ازاء ما اسماء اليهود العبرانيون (الاعداء التقليديين)، حيث ميز هؤلاء القوم انفسهم عن بقية ابناء البشر حينذاك كونهم (موحدين) ويعبدون الله عزوجل، وعليه تولد لديهم شعور بالتفوق، وكان من شأن ذلك انهم اباحوا لانفسهم ممارسة العنف والاضطهاد للاخرين، وقد تشربوا مفاهيم عقيدتهم، ومنها كون هناك اوامراً ربانية موجهة الى (شاؤول ملك اسرائيل) ونصه، ضرب عماليق.. ولا تعف عنهم، بل اقتل رجلاً وأمرأة، طفلاً ورضيعاً، بقرأً وغنماً، حملاً وحماراً⁽³⁾، لقد درج العبرانيون (اليهود) على اعتماد هذا الموقف المتشدد

(3) د. محمد سامي عبد الحميد / اصول القانون الدولي العام/ الجزء الاول/ ص50/ الجماعة الدولية/، دار الجامعيين / طبعة الأوفسيت/ 1996- الأسكندرية.

من (الاعداء التقليديين)، أما علاقتهم بغير هؤلاء، فكان يقتضي حفظ العهد والاتفاقات المبرمة معهم، كما انهم وفروا الحماية لرعايا وسفراء هؤلاء، من وحث غير الاعداء التقليديين امر (سفر التثنية)، باتباع نهجاً اقل شدة وعنف عن سواهم من الشعوب الاخرى (الاعداء التقليديين)، الا ان (سفر صموئيل الاول) وهو الخاص بـ (الاعداء التقليديين)، فقد كان توجيهه المثبت في (الاجماع العشرين) من (سفر التثنية)، قد جاء نصه بقول (حين تقرب من مدينة غير مدن اعداء اسرائيل التقليديين، لكي تحاربها، أستدعها للصلح، فان اجابتك اليه وفتحت لك، فتجعل سكانها مسخرين وعبداً لك، وان لم تشأ ان تخضع او تستسلم فحاصرها، واذا صارت بمتناول يديك، فاضرب جميع ذكورها بالسيف، اما نسائهم واطفالهم وكل البهائم فانها غنيمة لك).

ولما اوردناه اعلاه، يؤكد ان كلا القارتين الاسيوية والافريقية والتي سادت فوق ترابها حضارات تتمتع بدرجة عالية من التطور مع وجود تباينات هناك في العقائد والسياسات شملت مختلف نواحي الحياة البشرية، وكان من بينها كيفية ودرجة تعاطي تلك الحضارات عبر فلاسفتها ومفكرها فيما يتعلق بموضوع (القانون الدولي)، مما يؤكد هذا الامر طبيعة ودرجة ذلك التطور والمتحفظ على بعضه والذي كانت تحظى به تلك الحضارات.

ثانياً: المدن اليونانية:

لقد جاز وصف الحضارة اليونانية بعصر (المدن اليونانية)، وهذا الوصف استمد معناها من حقيقة ظهور نماذج (دول اليونان) القديم، كدول مدن مثل (دولة اثينا و دولة سبارطة، واللذان كانتا تتقاسمان الهيمنة السياسية على بقية (دويلات المدن اليونانية) الاخرى، وكان الوقع (الاثيني) اكثر وضوحاً في ذلك التأثير، ولقد توجهت هذه العلاقات بين المدن اليونانية، عند ما توصلت الى ما عرف بـ(القانون الدولي الاقليمي الهيليني)⁽⁴⁾، حيث كان صدور هذا القانون يرمى الى تنظيم العلاقات الاقتصادية، بما يؤدي الى تنظيم التجارة البينية داخل الاسرة اليونانية المعبر عنها بـ(دويلات المدن)، وعبر خمسة قرون تمتعت هذه الدويلات بعلاقات مميزة فيما بينها، وكان ابرزها ازدهاراً

(4) د. محمد يوسف علوان / ص 42 / نفس المصدر.

عندما سادت مفاهيم الديمقراطية الاثينية، كما عمت جل المدن اليونانية، وعلى درجة عالية من التماثل التطبيقي، وكان مرد ذلك في تقديرنا، هو الميزات المتماثلة للمجتمع الهيليني، والمتماثلة في وحدة المحتد، وما يتفرع عن ذلك على الصعد الثقافية والاجتماعية بابعادها الدينية، والتي كانت هي القاسم المشترك بين تلك المجتمعات الصغيرة والمجزأة، كما هي حال الوطن العربي بأجزائه، فعموم الجماهير في أقطار هذا الوطن هي على درجة عالية من التجانس الفكري بابعاده اللغوية وثقافته الاجتماعية، وهكذا كان حال مجتمع دويلات المدن اليونانية، مع فارق جوهري يتمثل في ان حكام (دويلات المدن) تلك، كانوا افضل وعياً واعمق احساساً بالمسؤولية ازاء مجتمعهم الممزق، وهذا ما لانجده ولا نلمسه في تعاطي وتعامل الانظمة السياسية في الوطن العربي.

لما تقدم فقد تطرقنا الى العلاقات البيئية للمدن اليونانية، اما العلاقات فيما بين هذه (المجموعة الدولية) وبين العالم الخارجي فقد كانت تسودها اجواء من التوتر الدائم المقترن بالشك والريبة، ذلك الامر الذي يستدعي تلبس حالة الاحتراس الدائم من الاخر، هذا بالاضافة الى اعتباره، اي ذلك الاخر عنصر تهديد، كون الاخر هذا في نظر هذه المجموعة هو (عنصر همجي وقاسي وعدواني)، مما شكل هذا الامر كايحاً لاقامة علاقات دولية متوازنة، وذلك بفعل التأثيرات تلك، مما يدفع هذا الحال الى غياب قيم العدالة والرأفة، لا سيما ابان الحروب بين هذه المجموعة وبين اية قوة خارجية، حيث كانت معايير الغلو في القسوة ابان تلك الحروب، مما ترجم حالة تلبس الاحتراس، والتي كان عليها مشهد المحاربون الهيلينيون، تلك القسوة المصاحبة لشعور الزهو بامتلاك القوة المتضافرة مع الثروة، وبالرغم مما استعرضناه من صورة المحارب الهيليني، الا ان هذا الامر لم يكن سائداً بشكل مطلق في اطار (العلاقات الدولية) بين هذه المجموعة وبين باقي الاسرة الدولية، فقد سادت احياناً اجواء من الهدوء والاستقرار، فكانت استراحة المحارب تلك تمثل منح هذه المجموعة فرصة لاكتشاف الاخرين المحترس منهم، وفي هذا المضمار، فقد تم ابرام معاهدات مختلفة مع الدول العالم القائمة حينذاك⁽⁵⁾، وقد اظهر ابرام تلك المعاهدات عن منحى سياسي جديد فتح ثغرة في جدار ذلك الاحتراس والتهيب من الاخر، لاسيما وان ابرام مثل تلك المعاهدة،

(5) د. محمد مختار الزقزوني / دراسات دبلوماسية/ ص33 وما بعدها / تعريب لكتاب هارولد ولسون (تطور المنهج الدبلوماسي)/ المكتبة الانجلو - مصرية/ 1973- القاهرة.

اقتضى لقاءات وحوارات تمكن كلا الطرفين من كشف الآخر والتعرف عليه عن قرب او بالحد الأدنى ظهرت في اللقاءات ابرام تلك المعاهدة جوانب لم يكن يعرفها كلاهما بالآخر.

لقد تعاطت المدن اليونانية تلك، مع قواعد (القانون الدولي) على نحو يؤكد حالة من الوعي بحقائق الواقع السياسي الذي كان قائماً حينذاك، ولقد تم ترجمة هذا الوعي الى تقنين (قاعدة اعلان الحرب)، كما تم تثبيت اهمية التعامل الانساني في حالة الحرب فيما يتعلق بالاسرى والجرحى والمرضى، وصولاً الى حرمة انتهاك المعابد الدينية، وحفظ سلامة رجال الدين، كما توصلت تلك المدن الى تشكيل نوع من انواع التنظيمات الدولية والذي كانت تحكم مثل هذه التشكيلات خضوعها وانصياعها الى المفاهيم الدينية والتي كانت ملازمة لحركة المجتمع الهيليني حينذاك، كما سعت تلك (الدويلات) الى تنظيم نفسها تجاه الآخر، ولقد اتسمت الثقافة المهيمنة على القرارات السياسية في تلك المجتمعات وفق طابعها الديني⁽⁶⁾ المباشر على سياسات تلك الدويلات وعلى كلا الصعيدين الداخلي والخارجي. الا انه من الملاحظ في حالة رصد حالة الحركة السياسية في المدن اليونانية هي حالة الرغبة في الهيمنة من قبل دويلة مدينة (اثينا) على سائر (المدن اليونانية) الاخرى، التي نظرت اليها تلك المدن بالتوجس الممزوج بالممانعة والرفض، مما كان يعرض الاتفاقيات المبرمة بينها الى الانتكاس والنكوص.

لما تقدم اعلاه يظهر بأن حضارة (المدن اليونانية) كانت على درجة من التطور الذي تجلى عبر الاتفاقيات والمعاهدات التي ابرمت فيما بينها وبين حضارة بلاد فارس، وبالرغم من حالة التوجس والحذر والاحتراس، الا ان توصل تلك (المجموعة) الى مثل هذه الحالة من الاعتراف بالآخر عبر توقيع المعاهدات او وصول ذلك المجتمع الى تنظيم شؤونه فيما يتعلق بالتعامل مع (القانون الدولي) وذلك عبر انشاء واقامة تنظيمات دولية بالرغم من الابعاد الدينية لتلك المحاولة، الا انها وعت على حقيقة كونها جزء من الاسرة الدولية، والتي يلزم هذا الواقع الاعتراف بمكوناتها ومن ثم التعامل مع هذه المكونات

(6) د. احمد سرحال / قانون العلاقات الدولية/ ص12 / المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع/ الكتاب للنشر والطباعة والتوزيع - بيروت .

بما يسهم بدفع عجلات الاستقرار الى الامام نحو فضاءات اكثر سلماً وامناً، والذان يمثلان جوهر التقدم الحضاري على مختلف المحاور.

ثالثاً: الامبراطورية الرومانية:

لم يكن ظهور الامبراطورية الرومانية بشقيها الغربي اولا الشرقي ثانياً، والذي انهارت نهائياً في العام 1453م⁽⁷⁾ بعد سقوط القسطنطينية على يد الخليفة العثماني(محمد الفاتح)، حدثاً مميزاً بقدر ماهو حدث كان يجري في سياق حركة التاريخ من حيث ظهور حضارات واندثار اخرى كجزء من تلك الحركة للتاريخ، وان من المؤكد وهذه من حقيقة الاشياء، ان الحضارة اللاحقة تكون عموماً اكثر عطاءً فيما يتعلق بالانجازات التي حققتها على ما سبقها من حضارات، انما لاحظنا ان هناك ثمة تماثل في موضوعة التعاطي مع العالم الاخر كانت قد طبعت كلا الحضارتين اليونانية والرومانية، وكما ذكرنا، وهذا طبيعة الاشياء، فان الحضارة الرومانية كانت اكثر عطاءً فيما يتعلق بالتعاطي مع المحيط الخارجي فمثلاً ان (قانون الشعوب)⁽⁸⁾ والذي صيغ في هذا العصر كان من بين اهم الانجازات التي تحققت على الصعيدين التشريعي والفكري، على الرغم من ان هذا القانون لم يكن دولياً ووفقاً للمعايير الفقهية، بل كان قانوناً محلياً فقد احاط هذا القانون ونظم العلاقة بين الامبراطورية بكل مكوناتها السياسية والاقتصادية وبين الاجانب المقيمون فوق ترابها مثل التجار والمبعوثين، واللذين ترتبط مصالحهم مع الرومان في الجانبين السياسي والاقتصادي، ولم تتوقف حركة التشريعات في هذا المضمار على ذلك، بل ان تلك الحركة سعت الى تنظيم العلاقات بين الدولة الرومانية ومواطنيها من جهة وبين المقيمين على اراضي الامبراطورية، سواء كانت تلك الاقامة بقصد الاتجار ام كانت معنية بالعلاقات (الدبلوماسية) مع الرومان وان باشكالها البدائية، وقد شهدت تلك الفترة من عمر الامبراطورية اشتراع اكثر من صيغة دلت على ما كان يوليه القائمون على شؤون تلك الامبراطورية على الصعيد الدولي، فقد تم التوقيع على سلسلة من موثيق المعاهدات، كمعاهدات الصداقة والتحالف، ومن ثم المعاهدات المتعلقة بالضيافة مع دول وممالك

(7)د. علي صادق ابوهيف / القانون الدولي العام/ ص30 / منشأة المعارف بالاسكندرية/ جلال حزي وشركاه- الاسكندرية.

(8) د.غازي حسن صباريني / الدبلوماسية المعاصرة/ دراسة قانونية / ص36 / كلية الحقوق- جامعة فيلادلفيا- عمان- الأصدار الأول 2002-عمان.

اخرى، وقد تضمنت تلك المواثيق المسطرة في معاهدات على تسوية النزاعات مثلاً، او اعتماد مبدأ التحكيم في المسائل السياسية او التجارية العالقة مع الدول الاخرى، كما تبادلت الامبراطورية الرومانية ارسال السفراء والمبعوثين كما استقبلت هي الاخرى امثال هؤلاء السفراء والمبعوثين مع دول العالم الاخر، مما أفضى هذا المنحى بـ (العلاقات الدولية) الى سن التشريعات الناظمة للاقامة لمثل هؤلاء المبعوثين، وطبيعة تلك الاقامة وما يترتب عليها من حيث وضع ضوابط شارعة، بغية الوصول الى ما ابتغاه الرومان ودول هؤلاء المبعوثون او التجار.

لقد استمر هذا التطور في السير حثيثاً، فالحاضنة الرومانية كانت قد وفرت فرص نجاح هذه السياسة، فقد كان من بين اهم ما وفرت الامبراطورية في هذا المجال، هو الانفتاح على الفكر الانساني والاعتراف به بما يحسب في مصلحة ذلك التطور على الصعد ذات العلاقة كافة، فتعاطي الرومان مع مفهوم (القانون الطبيعي) بركائزه الثلاث هي العدل والانصاف والرحمة كان ايجابياً، مما لقت روح هذا القانون مجالاً لها في التشريع القانوني الروماني، كما تأثر الفقهاء الرومان بأفكار الفلسفة (الرواقية)^(*) وكان ابرز فقهاء الامبراطورية الرومانية هو (شيشرون) والذي تبني فكرة وجود (قانون طبيعي) ازلي يقوم على مبدأ المساواة المطلقة بين البشر، الا ان واقع الامر في الامبراطورية الرومانية ليس كذلك، سواء كان ذلك داخل الاسرة الرومانية نفسها على الصعيد السياسي او كان ذلك على صعيد العلاقة بين الامبراطورية الرومانية وغيرها من الشعوب والدول الاخرى، بحيث ان ذات المفاهيم في حضارة (المدن اليونانية) كانت قد تلبست في الجسد الروماني فهو اجس الاحتراس والريبة من جهة الرومان من الاخرين، وفوق ذلك نظرة الازدراء والاحتقار التي كانت تسيطر على نفوس هؤلاء ازاء الاخرين.

ثم ان الامبراطورية الرومانية والتي ازدهرت في عهدها سلسلة التشريعات المتعلقة بترتيب طبيعة (العلاقات الدولية)، بحيث غدت⁽⁹⁾ روما اول دولة في العالم تنشئ مجموعة من القواعد المحلية التي تنظم العلاقة مع الدول الاخرى، وتحكم علاقات الرومان مع الاخرين، كما ان هذا السعي الحثيث في هذا المجال اخذ طريقه الى

* الرواقية: فلسفة عالمية وقد عرفت تلك الحكمة في تاريخ الفلسفة، بالفلسفة الرواقية ذلك لانه كان يعلمها لتلاميذه في رواق stoaj باللغة اليونانية(القديمة).
(9)د. محمد حافظ غانم / التاريخ المختصر للقانون الدولي / ص45 / 1953 / القاهرة.

التوصل لصياغة تشريعات جديدة للقانون الدولي وفقاً لارادة ومصصلحة الرومان في ذلك، (فقانون السلام والحرب) الذي تم اشتراعه اذاك والذي كانت تطفي عليه نزعة الفلسفة الدينية لمثل هذه القضايا، وغير ذلك فقد انيط اشتراع القانون ذاك ومهمة تنفيذه وتوجيهه الى الرهبان ورجال الدين، واللذين كانوا يتمتعون بصفتين، هما صفة رجال الدين، هذا بالاضافة الى مباشرة اعمالهم بوظيفة سفراء في الدول الاخرى، وقد استفاض هذا القانون بموضوعة التشريعات التي تحكمها قاعدة (القوه وتوازن المصالح) كمباشرة اعمالهم بوظيفة السفراء في الدول الاخرى، وقد ميز هذا القانون في هذا الفقه ليصل الى ان هناك نوعان من الحروب، احدهما (عادلة) ومشروعة، أما الاخرى فتكون (عدوانية) وظالمة، اما الفلسفة التي وجدت لهذا الموضوع معايير التمييز فأنها بلا شك تنطلق من ثقافة المجتمع الروماني، ف(وعاظ السلاطين) هؤلاء بتشريعاتهم تلك، كانوا يدورون في فلك الامبراطور وارادته وفقاً لما يتوفر بين يديه من وسائل توظف باتجاهاتها.

اما العلاقات بين المواطنين الرومان وعلى مختلف الصعد التجارية والمدنية والقضائية، فكانت تدار وفقاً للقانون المدني، والذي هو قانون محلي بحت، وهو الذي يعني بتنظيم العلاقات الداخلية في اطار مواطنين، الامبراطورية الرومانية.

رابعاً: العصر الاسلامي:

لقد كان العام 622 م عاماً مفصلياً بالنسبة لحركة التاريخ، حيث انطلق الرسول الكريم محمد بن عبد الله بدعوته الى الاسلام، تلك الدعوة التي وجدت لها مناخاً فوق ارض الجزيرة العربية، سواء كان ذلك من خلال شخصية هذا الرجل العظيم والذي كان يسمى ب(الأمين)، ام من حيث طبيعة المبادئ التي انطوت عليها رسالة الاسلام تلك بثوابتها ومنطلقاتها في اشاعة الخير والسلام والمحبة بين البشر، وقد عبرت الاية الكريمة في القران المجيد (أنا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم)، تلك الاية التي رأى فيها كل الخيرين والصادقين وبذات الوقت المضطهدين والمقهورين بأنها جاءت لاجلهم وتمثل خلاص البشرية، وذلك بالغاء كل الفوارق الطبقية والعنصرية، وفي نفس السياق ومن روح ذات المضمون يقول الرسول الكريم في حديث صحيح (لا فضل لعربي على اعجمي الا بالتقوى)، لقد حملت الوية الاسلام في اكف مختلفة بداية قيام دولة الراشدين، ومن ثم

أعقبها قيام الدولة الأموية في بلاد الشام، ومن ثم الدولة العباسية في بغداد، كما تنوعت الأرض التي قامت عليها دول الإسلام تلك، ففى الأندلس قامت الدولة الأموية هناك والذي كان قد حمل لواءها الخليفة (عبد الرحمن الداخل)، وكذلك تم تأسيس دولة الأدارسة في المغرب عام 788م، ومن ثم تلتها قيام دولة الأغالبة عام 800م⁽¹⁰⁾، وبعد ذلك شهد العام 868م قيام الدولة الطولونية في مصر، وكان آخرها في منتصف العصور الوسطى حيث قامت الدولة العثمانية عام 1453م بعد أن (فتح) الخليفة محمد الفاتح القسطنطينية في ذلك العام، أن أهم ما يميز الأنظمة السياسية الإسلامية المتعاقبة هو شكل ومضمون العقيدة الإسلامية، تلك العقيدة غير الوضعية فهي مناهج حياة منزل على بنو البشر، وكذلك فإن هذه العقيدة ليست طرفاً طبقياً أو عنصرياً منحازاً إلا للحق، فهي ربانية المصدر، وهذا أول ما يميزها، ثم على الصعيد السياسي كان الخليفة، والذي هو وفقاً للعقيدة الإسلامية مكلف بانفاذ روح وفحوى هذه العقيدة للناس أجمعين، وكونه كذلك، فهو يمسك بيديه السلطتين الروحية أي الدينية، ومن ثم السياسية على حد سواء، مما شكل مفارقة واضحة مع حالات الحضارات التي سبقتها والتي رافقت وجوده، حيث أن تلك الأنظمة كانت تتنازعها سلطتي الإمبراطور والملك من جهة وسلطة المعابد والكنائس والمثلة بالبابا من جهة أخرى.

أن العصور الإسلامية المتعاقبة كانت قد تعاملت مع (القانون الدولي)، وفقاً للعقيدة الإسلامية، وكما أسلفنا أن الله سبحانه وتعالى، هو الذي خلق الإنسان، قد أبلغ رسالته إلى النبي الكريم، وذلك بذكر وتأكيد حقيقة وجود الشعوب والقبائل ودعاهم للتعرف، أي إقامة العلاقات الطيبة فيما بينهم، كما أكدت تلك الآية، على أهمية معيار التقوى، أي قيم العدالة والإنصاف والرحمة بين بني البشر، صحيح كان ذلك وفقاً للثوابت الإسلامية المستمدة من العقيدة ذاتها، إلا أن تلك الدول الإسلامية المتعاقبة، كانت قد تعاطت مع مبادئ وفقهه (القانون الدولي)، كونه ناظماً لحركة (العلاقات الدولية) فيما بين الدول، حيث شددت الشريعة الإسلامية على مبدأ الدفاع عن بلاد المسلمين، وذلك بقوله تعالى (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون بها عدو الله وعدوكم) فالقاعدة الرئيسية في الدعوة هي الدفاع إلى جانب نشر

(10) د. محمد سامي عبد الحميد / ص 54 / نفس المصدر.

الدعوة، وكما جاء في الآية الكريمة (ادعوا الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن).

فقد مهدت طبيعة الفكر الاسلامي لفتح باب الاجتهاد، فانجزت جهة من المفكرين والفقهاء المسلمين، لاشتراع منطلقات فقهية في القانون من سلة هذا الفكر، فهذا الامام محمد بن الحسن الشيباني⁽¹¹⁾ والمعروف (لمثل السير الكبير)، حيث اشترع قواعده الفقهية المعروفة ب(السير من الارث الفكري الاسلامي)، فاصدر كتابه الموسوم ب(قانون الحرب) فتناول هذا المؤلف تباين وحدود المعاملة بين المحاربين والمدنيين، كما اشترع نظاماً عادلاً للاسرى.

لقد تميز الدين الاسلامي وبعبوره المختلفة في كونه (دين قوانين)، واعتماد القوانين هناك يعني انتهاج مبدأ التنظيم وتأطير المجتمع بضوابط الحقوق والواجبات، وهذه الميزة بحد ذاتها، تمثل نموذجاً حضارياً متقدماً، وان من المؤكد ووفقاً لفتح باب الاجتهاد في الشريعة الاسلامية، فان هذا الاجتهاد وما تعنيه حيوية هذا الامر، فانه يمنح العقيدة الاسلامية ونظامها وانظمتها ديناميكية بعيدة عن الجمود الفكري، الذي صاحب بعض النظريات الحديثة، مثل الرأسمالية والماركسية على حد سواء، فلقد جاء الفكر الاسلامي الذي هو العصب المحرك والمنظم الدول الاسلامية، كونه سباقاً في تنظيم كل شؤون الحياة، ولم يترك للصدفة محلل للمعالجة، وقد تعددت تناولات الفقه الاسلامي، فيما يتعلق بشؤون (القانون الدولي) عبر حركة (العلاقات الدولية)، حيث ان للدولة الاسلامية مفاهيمها المقننة بقدر تعلقها مع الجانب الانساني اثناء الحروب، فمبادئ الاسلام تحرم المثلث وتعذيب جرحى الحروب، بل ان الشريعة الاسلامية تقضي بالزامية معالجة الجرحى ومنحهم الطمأنينة، فمبدأ (العفو عند المقدرة)، وما تدعو اليه عقيدة الاسلام، والذي يعني تهدئة الارواح الواجفة لاسرى الحروب، وكذلك للمدنيين من غير المحاربين، فقد كان ذلك بارزاً في منطلقات فكرية كثيرة جاءت على لسان النبي الكريم، او على لسان خلفائه، وبالذات في عصر الراشدين، حيث اوصى كل من الخلفاء ابو بكر الصديق وعمر بن الخطاب و علي بن ابي طالب(ع)، فدعوا المقاتلين المسلمين الى منع قتل النساء والاطفال والشيوخ والعجزة والمعوقين، وقد حرم على المقاتل المسلم الحاق الاذى بغير المحاربين والاسرى، كما دعي المقاتلون المسلمون

(11) د. رشاد عارف السيد / القانون الدولي العام في ثوبه الجديد/ ص 20 / مكتبة جامعة عمان العربية / الطبعة الاولى / 2003-عمان.

من قبل النبي الكريم وخلفائه الى تحريم قطع الشجر واتلاف المحاصيل وردم قنوات المياه.

اما في حالة السلم، فقد تبادللت الدول الاسلامية المتعاقبة ومنذ عهد الرسول الكريم، الرسل والمبعوثين، فقد اوفد النبي (ص) رسله ومبعوثيه الى (كسرى) امبراطور بلاد فارس والى (المقوقس) امبراطور الروم داعياً ومبشراً وبذات الوقت منذراً من مغبة التصدي لدعوة الاسلام، كما انتهج خلفاء الرسول ذات المنهج في التعاطي مع الشأن الدولي، وقد جرى ذلك مع ملوك الروم والاحباش والفرس⁽¹²⁾ وسواهم من الانظمة السياسية التي كانت قائمة حينذاك، اما على الصعيد الداخلي فقد تم الحفاظ على حياة غيرالمسلمين من مواطني (دار الاسلام) وذلك بمنحهم كافة الحقوق وتحميلهم ذات الواجبات الملقاة على عاتق المسلمين، كحق العمل والعبادة وممارسة طقوسهم الدينية بحرية كاملة، وهذا الذي وردت بنوده تلك في (القانون الدولي) القائم حالياً، حيث اولى ذلك هذا القانون كأهمية استثنائية والمعروفة ب(حقوق الاقليات) وغير ذلك، فقد عنت الشريعة الاسلامية بانظمتها السياسية بالمقيمين في (دار الاسلام) واصطلح عليهم بـ(المستأمنين) هؤلاء الذين يتمتعون بجملة من الحقوق المتعارف عليها حالياً بمعاملة (الحد الأدنى في معاملة الاجانب)، حيث يصطلح وصفهم كشخصية قانونية، ويكون لهم الحق في التملك، كما يتمتعون بحقوق توقيع الاتفاقيات التجارية مع المواطنين في (دار الاسلام) سواء كان ذلك مع المسلمين او سواهم من غير المسلمين، كما منحوا صلاحية التصرفات القانونية.

وخلاصة القول، فان الفقه والشريعة الاسلامية قد حفلت بالعديد من احكام وقواعد (القانون الدولي)، من تلك التي اعتمدها الدول الاسلامية قاطبة، وكان اخرها العهد العثماني، والتي عدت اليوم من بين اهم لوائح(القانون الدولي العام)، الا ان الذي يجب ان يذكر هنا وبصرف النظر عن اهمية وقيمة الشريعة الاسلامية من حيث مقاربتها ومطابقتها احياناً مع جوهر (القانون الدولي) الا ان بعض الانظمة الاسلامية لم تكن دقيقة بالالتزام بنصوص وروح تلك الشريعة، حيث خالفت بعض الانظمة الاسلامية في تطبيقاتها ومثال ذلك ما حصل للارمن من مجازر عام 1915 على ايدي العثمانيين.

(12) د. صبحي محمصي / القانون والعلاقات الدولية في الاسلام / ص 7-42 / دار العلم للملايين الطبعة الثانية 1982- بيروت.

المبحث الثاني

القانون الدولي في العصور الوسطى حتى معاهدة

(وستفاليا)

لقد حفلت العصور الوسطى بعالمها الاسلامي والمسيحي بسلسلة كادت لا تتقطع من الحروب والنزاعات، ولم تكن هذه الحروب وتلك النزاعات مقتصرة على الصراع الاسلامي والمسيحي، وانما كانت تدور مثل هذه الصراعات داخل المعسكر المسيحي الاوربي بشكل اكثر وضوحاً، ولطالما تدخلت السلطتين الروحية الممثلة بـ(بابا الفاتيكان)⁽¹³⁾، الروماني، باعتباره (البابا السياسي)، للممالك والامارات الاوربية انذاك والسياسية والتي كان يمثلها الامبراطور، كما ان تلك العصور شهدت احداثاً كبرى، مثل الحروب الصليبية التي شنتها الممالك الاوربية (الافرنجية) على الشرق العربي، وبالذات اتجاه فلسطين، وقد جرت تلك الاحداث بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر، والتي انتهت بهزيمة الجيوش الغازية على يد القائد صلاح الدين الايوبي، وكذلك كان لبزوغ الدولة الاموية في الاندلس موعداً مع تلك العصور، تلك الدولة التي ارسى صرحها الخليفة الاموي (عبد الرحمن الداخل)، فعدت حدثاً مميزاً اختطه هنا هذا القائد العربي، وجراء ذلك وتبعاته، فقد شيد العرب هناك حضارة غاية في التطور شهد ويشهد لها الاوربيون والاسبان منهم قبل العرب، تلك الحضارة التي نمت رويداً رويداً في حاضنة الدولة الاموية وهناك، والتي استمرت على مدار ثمانية قرون، والتي مازالت اثارها قائمة تشهد على تلك العظمة في الانجاز الحضاري.

وعوداً على بدء، فإن اوربا العصور الوسطى، كانت عبارة عن كتل سياسية غير متجانسة، وعنوان العلاقات فيما بينها كانت لطالما تتسم بالتشنج وغالباً ما تحول هذا التشنج بل الى سلسلة من الحروب (حرب الثلاثين)، اما المشهد السياسي فكان يتسم اولاً من ناحية اوربا باماراتها ودوقياتها واقطاعياتها، والتي ارتضت طوعاً او كراهية او حتى عرفاً من ان تكون تابعة لكلا الزعامتين، الدينية والذي كان يمثلها بابا

(13) د. غازي حسن صباريني / الوجيز في مبادئ القانون الدولي/ص24 / دار الثقافة والنشر والتوزيع 1428هـ-2007م-عآن.

الفاتيكان، والسياسية والتي كان يمثلها الامبراطور الروماني⁽¹⁴⁾، وكأمتداد تاريخي لذلك النموذج، فان الشكل المعنوي والروحي المزدوج هذا غالباً ما تصادم، وتنازعت تلك الزعامتين، بادعاء كل منهما في احقية ترؤس (جمهورية الامم المسيحية)، هذا بالاضافة الى ادعائهما على حد سواء، اي البابا والامبراطور بانهما اعلى من كل الملوك والامراء الاوربيين، فمثلا عندما توج (البابا ليون الثالث) الملك شارلمان في اعادة انشاء (الامبراطورية الرومانية الغربية) عام 800م، حيث اقر الاخير بتفوق زعامة الكنيسة عبر البابا (ممثلا الشرعي والوحيد)، ويؤرخ ذلك العام وحدثه الذي ذكرنا انفاً عبر هيمنة البابا والامبراطور المزدوجة في سياسة تبادل الادوار لانفاذ تلك الهيمنة الى ابعد مدى لها على شؤون الممالك والدوقيات والاقطاعات الاوربية، كما وظهرت الى جانب (الامبراطورية الرومانية) امبراطورية اخرى بأسم (الامبراطورية الكارولنجية) والمنسوبة الى اسرة شارلمان وهو أحد احفاد (شارل مارتل) الذي صدت جيوشه، جيوش المسلمين في (بواتيه) جنوب فرنسا في معركة (بلاط الشهداء) والتي يطلق عليها الاوربيون معركة (بواتيه) والذي استشهد فيها قائد تلك الحملة (عبد الرحمن الغافقي)، الا ان هذا الحلم الامبراطوري حول (الامبراطورية الكارولنجية)^(*) تعثر ولم يدم طويلاً، فما لبثت ان قسمت هذه الامبراطورية الى ثلاثة اجزاء، فقد تم ذلك في معاهدة (فردان) والمبرمة في عام 834م⁽¹⁵⁾، وجراء ما حصل فقد طرح الاباطرة فكرة المساواة في الزعامة العالمية (المقصود هنا اوربا)، اما العالم الاخر فهو عالم (هامشي) ويحده الاعلى هو (مرعى لابقار المصالح الاوربية)، وهذا ما تم التوصل اليه عبر معاهدة (فردان)، اما الكنيسة فقد كان لها رأياً اخرأ في هذا الامر، اذ تمسك البابا (غريغوري السابع) بـ(نظرية السيفين)، حيث السيف رمزاً للسلطة، مما يعني ان الكنيسة وبشعار (السيفين) قد منحت نفسها حق الزعامة، وكأنها مفوضة من قبل الامم المسيحية لتتزعّم وترؤس تلك الممالك على الصعيدين الروحي والسياسي معاً، هذا التفويض لممارسة تلك الصلاحيات والحقوق والذي لم يقره الملوك والامراء والاقطاعيون الاوربيون في الوقت الذي ذهبت الكنيسة (ذات السيفين) الى مدى أبعد من ذلك، فقد

(14) L.F.L أوبنهايم(1858-1919) وهو الماني عاش وتوفي في بريطانيا وعمل بجامعةها / صدر له اول كتاب عن القانون الدولي) عام 1905. L.F.L Oppenheim.op cit;p78.

* الكارولنجية: هو مصطلح يستخدم احيانا للإشارة الى امبراطورية، وقد قسمت الامبراطورية الكارولنجية الى مملكتين شرقية وغربية.

* الامبراطورية الكارولنجية: هو اصطلاح يستخدم احياناً للإشارة الى امبراطور تحت حكم سلالة الكارولنجيين حيث يعتبر هؤلاء هم مؤسسوا فرنسا والامبراطورية الرومانية المقدسة.
(15) كلود البركوليارد C.C.A.Coliard,op.cit.p27.

وضعت ضوابط من جانب واحد ينطوي على نظام للعقوبات، ومنها العزل للامراء بحجة خروج بعضهم من زمرة المؤمنين، بل ذهبت الكنيسة الى ممارسة سياسة تحريض اتباع ومواطني الملوك والامراء عليهم، ثم اجازت الكنيسة لنفسها الحق في الغاء اية اعراف او قوانين محلية صادرة ومتفق عليها ومنظمة لحياة تلك الامارات والممالك، وقد كانت الكنيسة تلجأ لممارسة مثل هذه السياسة عندما ترى ان هذا القانون او ذلك العرف غير ملائم او لا ينسجم مع عقيدة الكنيسة، وعليه فتلزم الامير او الملك بالغائه، ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل تعداه الى ان يقوم البابا ومن جانب واحد على تقسيم المقاطعات والمناطق والاراضي غير المملوكة لمن يشاء من بين الملوك والامراء على قاعدة (وهب الامير ما لا يملك) فمثلاً اجازت الكنيسة لملك انجلترا (هنري الثاني) بغزو (ايرلندا) عام 1115م، وغير ذلك فقد اقدم البابا (اسكندر الخامس) على منح وتوزيع العالم الجديد في امريكا الجنوبية وجنوب امريكا الشمالية على كل من اسبانيا⁽¹⁶⁾ والبرتغال، وذلك في عام 1493م، وقد استمرت هذه الهيمنة البابوية على الملوك والامراء حتى اعتلاء البابا الثالث كرسي الزعامة البابوية بداية القرن الثالث عشر، حيث بدأت تلك الهيمنة بالضعف الى ان تلاشت تماماً في عهد البابا (بلوتيفيسي) في القرن الرابع عشر.

لما تقدم يظهر بان الهيمنة البابوية والامبراطورية على شؤون الممالك الاوربية حالت دون التعاون الطبيعي لقيام دول مستقلة في العصور الوسطى، حيث كانت تلك الممالك مؤرقة ومضطربة بقدر هيمنة تلك السلطتين في جانبيهما الروحي والسياسي، فمن جهة يقول خطاب الاباطرة بأن (جميع الملوك يحكمون تحت رقابة الامبراطورية كما قالوا بأن (الملكيات) الجديدة هي مقاطعات في اراضي الامبراطورية)، وما الملوك الا ملوكاً للمقاطعات الامبراطورية، وبغية تشديد الولاء الاجتماعي والسياسي والديني للامبراطور طرحوا نظرية (ان الله قد أجرى توزيعاً متساوياً للسلطة الزمنية والروحية، وان الامبراطور انما يتلقى السيف الدنيوي من البابا)⁽¹⁷⁾.

ومن ناحية أخرى، وفي ذات السياق، فقد نشط المشرعين والمفكرين الاوربيين في تلك المناطق من اوربا، ولا سيما بعد نهاية القرن الثالث عشر في اثبات حقيقة اتفق عليها معظم هؤلاء المعنيين بالموضوع، وذلك ابان كل ملك اقليم ما هو الا الحاكم الوحيد

(16) د. حامد سلطان محمد / القانون الدولي العام في وقت السلم / ص 588-600 / الطبعة الثانية بند 655، دار النهضة العربية / 1968- القاهرة.
(17) د. محمد سامي عبد الحميد / ص 58 / نفس المصدر.

لاقليمه وان عليه ان يقصي في حدود اقليمه سلطة ذلك الامبراطور العالمي، مما يعني ان هذا الملك هو الوحيد على اقليمه⁽¹⁸⁾، فشكل ذلك الموقف من قبل ملك فرنسا، وبذات الوقت توافق ذلك بين رغبة الملك الحاكم ومشرعي ومفكري فرنسا، فكان القول الفصل في حسم تلك الهيمنة، فلم تعد تلك العلاقة بين الامبراطور وتلك الممالك تمثل علاقة بين تابع ومتبوع الا في جانبها الادبي والاخلاقي، كطقوس شكلية في ذكر وتناول الامبراطور، تلك العلاقة المتسمة بالادب، كانت تماثلها علاقة المقاطعات والامصار بمركز الخلافة الاسلامية وذلك في حالة ضعف المركز، فقد كانت العلاقة هذه تقتصر على التعبير عن ذلك الولاء على الدعاء في المساجد للخليفة، وكتابة اسم الخليفة على النقود في حالة سكها.

بالرغم من كل الملاحظات التي سيقت لتبرز هيمنة الكنيسة والامبراطور على الشؤون السياسية للممالك والامارات والمقاطعات، الا ان هذه الامور وما تخللته من تعقيدات في علاقة الاولين بالآخرين لم تمنع من ظهور دول مستقلة اقامت لنفسها علاقات فيما بينها، مسترشدة بنصوص من الانجيل، تم توظيفها لاحقاً في (القانون الدولي)، عبر مفاهيم وافكار غدت احدى المكونات القانونية لذلك القانون، مثل وحدة الجنس البشري والتعددية الاممية، كما يحتوي الانجيل على مجموعة من القواعد التي تحكم العلاقات فيما بين الدول في زمني الحرب والسلم ومثال ذلك قاعدة (الوفاء بالعهد) وقاعدة (احترام المبعوثين وحرمتهم)، بل ان تلك العصور شهدت ظهور جمهرة من المفكرين والكتاب الاوربيين مثل (ميكافيللي - صاحب مؤلف الامير)^(*) وجان بودان وفيتوريا وسواريز^(*) وغروسيوس، ولقد قدم هؤلاء لـ(القانون الدولي) اضافات فقهية جديدة، كما قد اثر ذلك ايجابياً ظهور ثلة المفكرين تلك على تطور فقه (القانون الدولي) وتماهيه في بعض جوانبه مع (القانون الطبيعي) بثلاثيته العدل والانصاف والرحمة.

(18) د. محمد علي محمد / د. علي عبد المعطي محمد / السياسة بين النظرية والتطبيق / ص 100-101 / دار النهضة العربية للطباعة والنشر - 1985 - بيروت.

* ميكافيللي: اديب ومفكر وسياسي ايطالي، ولد في فرنسا وعاش ما بين عامي (1469-1527)، وضع الكثير من الاشعار والروايات والاغاني / اهم مؤلف له هو كتاب (الامير).

* جان بودان - فيتوريا - سواريز: مجموعة من المفكرين، ممن ساهموا وابتدعوا اسس فقه القانون الدولي الى جانب جروسيوس (1583-1646) والذي يعد من اشهر فقهاء القانون الدولي، وقد عاصر هؤلاء المفكرين مرحلة النهضة الاوربية.

المبحث الثالث

من معاهدة (وستفاليا) حتى الحرب العالمية الاولى

لقد كانت معاهدة (وستفاليا) هي المحطة الاكثر اهمية في مسألة نشأة (القانون الدولي) بمعناه الحديث، وعلى طاولات تلك المعاهدة، طرحت جل المسائل الخلافية في القارة الاوربية، وكان ابرزها نقطتان اساسيتان هما اولاً هيمنة البابا والامبراطور الروماني على معظم الممالك والامارات الاوربية، تلك التي ضاقت ذرعاً بتلك الهيمنة، اما النقطة الثانية فهي الانشطار الطائفي بعد (حركة الاصلاح الديني) التي برزت منتصف العصور الوسطى، وكان من شأن ذلك ان انشطرت اوربا بين (بروتستانت وكاثوليك)، هذه الانقسامات والى جانبها عوامل اخرى قد عمل على تأجيج الصراع مجدداً في القارة الاوربية، فاشتعلت (حرب الثلاثين) عام 1618م، فكانت الساحة الاوربية مسرحاً حقيقياً لمواقع تلك الحرب، وبعد ثلاثون عاماً من بدئها، تداعى متحاربوها ليجلسوا على طاولات (معاهدة وستفاليا) ⁽¹⁹⁾، حيث لم تكن قد وقعت معاهدة واحدة، بل تبعها توقيع معاهدتين اثنتين ملحقتين بها، وهما (معاهدة اونسبروك)، وهي تلك المعاهدة التي ابرمت بين كل من ملكة السويد والحلف الموالي لها والتي كانت فرنسا اهم هؤلاء الحلفاء، هذا من جهة ومن جهة اخرى فقد تم التوقيع على بنود تلك المعاهدة من قبل الامبراطور الجرمانى والامراء الالمان، كما تم الابرام والتوقيع على (معاهدة مونستر) بين ذات الاطراف اللذين وقعوا على المعاهدة الاولى، ان توقيع وابرام تلك المعاهدات، كانت مفصلاً عملياً في حركة التاريخ غاية في الاهمية، حيث كانت حرب الثلاثين والتي اعقبها ابرام المعاهدات تلك قد شكلت ايذاناً بافول نجمي البابا والامبراطور على حد سواء، وبذات الوقت كانت محطة الولادة الحقيقية التي اظهرت على ميدان الساحة الدولية دولاً قانونية وفق مفهوم قيام الدول الحديثة المتمتعة بحقوق السيادة، فقد وفر توقيع تلك المعاهدات مناخات سياسية هادئة في اوربا، ووفقاً لمبدأ قاعدة (التوازن الدولي) والمحافظة عليه، فقد كانت الرقابة المتبادلة هي الالية المعتمدة لكبح جماح من يشذ عن الالتزام بهذا المبدأ، وعندما حاول ملك فرنسا

(19) د. علي صادق ابو هيف/ ص32/ نفس المصدر.

(لويس الرابع عشر) ان يستغل اهمية فرنسا في حضورها السياسي ابان وبعد ابرام (معاهدة وستفاليا) في محاولة للتمدد السياسي في محيطه الاقليمي ، فتصدت له قوى تلك المعاهدات وخاضت مع جيوشه حرباً طويلة اختتمت بالتوقيع على (معاهدة اوترخت)⁽²⁰⁾ عام 1713م ، اما اهم الانجازات التي حققتها (معاهدات وستفاليا) على الصعيدين القانوني والسياسي فتمثلت بما يلي:

1. تم الاتفاق على مبدأ التشاور في المسائل الخلافية ، ومن ثم التوصل الى قواعد للحل تمثل المصالح المشتركة للدول ذات العلاقة.
 2. توصلت تلك الاطراف الموقعة على تلك المعاهدات الى قاعدة الاعتراف المتبادل بكلا العقيدتين الكاثوليكية والبروتستانية ، مما يستدعي حفظ حقوق هذين المذهبين بصرف النظر عن ثقلهم السكاني في الدول الاوربية تلك الموقعة على (معاهدة وستفاليا).
 3. تمكن المتعاهدون ووفقاً للاليات التي اعتمدت في تسير حركة (العلاقات الدولية) لتأخذ طريقاً اكثر فاعلية ، وذلك باعتماد السفراء الدائمون بدلاً عن المقيمين المؤقتين.
 4. لقد وفرت المفاوضات السياسية المترافقة مع اجواء ابرام تلك المعاهدات قدراً عالياً من التفاؤل والثقة ، وذلك بقدرة لوائح تلك المعاهدات من صون مبدأ الاستقرار على قاعدة تثبيت اركان (التوازن الدولي) ، والذي تم التعبير عنه صراحة في لوائح تلك المعاهدات ، فتلك اللوائح كانت تقضي بقطع الطريق على كل حاكم تسول له نفسه العبث والاخلال بروح وجوهر هذا المبدأ ، وذلك عبر التكتاف والتصدي لمثل هذه المحاولات لتثبيت دعائم الاستقرار السياسي في اوربا جميعاً.
 5. وكتحصيل حاصل لتثبيت هذه اللوائح كونها قواعد قانونية تلزم المتعاهدين عليها بالالتزام بها وصيانتها ، مما شكل دفعة قوية على صعيد تطور فقه (القانون الدولي) والذي هو ذات صلة مباشرة بتنظيم مثل هذه اللوائح القانونية.
- في ملاحظة اولية يظهر بأن كل تلك الاحداث من حروب ومعاهدات والتي كانت قد جرت في نطاق القارة الاوربية ، بحيث يمكن القول هنا بان لوائح (القانون الدولي) التي ولدت بعد كل تلك المخاضات ، كانت بمثابة ارساءات لدعائم عملية بناء صرح

(20) معاهدات واتفاقيات أوترخت/ ويكيبيديا / الموسوعة/ الانترنت.

(القانون الدولي) الاوربي والمسيحي على حد سواء، الا ان تطورات الاحداث الدولية والذي تطور معها نظام المواصلات والاتصالات بفضل (الثورة الصناعية) حثا ودفعاً الاسرة الدولية لان تجد نفسها ولمصلحتها جميعاً ان تلجأ الى تنظيم علاقاتها البيئية، سواء جاء ذلك عبر اتفاقيات ثنائية او جماعية حتى خارج نطاق القارة الاوربية، ومع تلاوين دينية وعرقية مختلفة عنها، وكان من شأن ذلك ان تفتتح اوربا به لتبرم سلسلة من الاتفاقيات مع الصين في عام 1844 واليابان في عام 1854 ومع تركيا في عام 1856، وبعد ذلك عقدت تلك الاتفاقيات فاتحة عهد جديد في حركة (العلاقات الدولية)، مما عد ذلك تطوراً ملحوظاً في حيوية مضامين (القانون الدولي)، ولقد مضى هذا الاتجاه لتتسع دائرته فتشمل بلاد فارس وسيام(تايلاند)، كما اشتركت الصين مع الاوربيين في مؤتمري الصلح عامي 1899 و1907⁽²¹⁾.

لقد تمخض عن تلك الاحداث والوقائع السياسية الكونية، وتعاضم الخطاب السياسي وتفاعلاته مع مصطلحات الحرية والاستقلال، صحيح ان هذا الامر لم يكن عاملاً مباشراً فيما حصل لاحقاً الا انه كان قد اسهم بدوره في ايقاد تلك الجذوة، فقد شهد العام، 1776 نيل (الولايات المتحدة الامريكية) استقلالها من هيمنة التاج البريطاني بعد سلسلة من معارك التحرير خاضها الامريكان ضد قوات الاحتلال البريطاني لتعلن في الرابع من يوليو - تموز عام 1776 قيام جمهورية الولايات المتحدة الامريكية، وفي عام 1879 وفي الرابع عشر من يوليو - تموز سقط سجن الباستيل رمز القهر والتعسف في فرنسا، حيث قامت الثورة الفرنسية .

لقد كان المشهد السياسي العالمي حيوياً في حركته للوصول الى شواطئ السلامة، والتي تعني قيام الدول القانونية الحديثة، والتي سوف تتعاطى مع (القانون الدولي) بفاعلية حفاظاً على وجودها القانوني ذاك، اما علاقة ذلك بما قدمته الثورة الصناعية من منجزات شملت التطورات في ميدان المواصلات والاتصالات وكذلك الصناعات الحربية، ومع النمو العمودي للبلدان الاوربية واليابان وما توفر لديها من اسلحة ومعدات للحروب والغزوات، كما ان تلك الثورة الصناعية التي رافقت تلك التطورات، ولحاجاتها الموضوعية في النمو والديمومة، فاندفعت بعض الدول الاوربية والمركزية منها الى التمدد خارج نطاق القارة ولتبدأ (حركة الاستعمار) في افريقيا القريبة من شواطئها

(21) د. غازي صباريني / الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام / ص 25 / مصدر سابق .

وحتى اسيا البعيدة كانت هدفاً استعمارياً وعلى إعتبار إن القارتين الافريقية والاسيوية كانت ضمن المناطق الرخوة سياسياً واجتماعياً ، مما شجع هذا الامر الدول الاستعمارية تلك لبلوغ اهدافها ، بينما اکتفت اليابان في تلك الحركة ضمن محيطها الاقليمي (استعمار كوريا في عام 1910 – 1945) اما اسبانيا والبرتغال فقد بورتخطواتها الاستعمارية في قارة امريكا الجنوبية والجزء الجنوبي من امريكا الشمالية (المكسيك) من قبل بابا الفاتيكان ، بل لقد منحهما الحق في ذلك ، كما توسعت هولندا في اندونيسيا وجنوب القارة الافريقية ، الا ان ابرز القوى الاستعمارية كانت بريطانيا وفرنسا التي عززت قيادة نابليون بونابارت دورها الاستعماري في افريقيا واسيا وصولاً الى فيتنام ، الا ان اندحاره في العام 1814 و هزيمة فرنسا في ذلك العام ، قد مهد الطريق مجدداً لتطور ونمو حركة (العلاقات الدولية) ، ذلك التطور الذي توج في الاتفاق الاوربي على فقرات مؤتمر (فيينا) عام 1815 والذي اعقبه انعقاد مؤتمر (اكس لاشايل) في العام 1818 والذي عنى بوضع اليات لطبيعة العمل الدبلوماسي لترصين حركة (العلاقات الدولية).

لقد دفع الاوربيون ومعهم العالم ذو العلاقة بالاحداث الاوربية تضحيات جسام ، استنزفت عبرها دماء وثروات وطاقات هائلة ، الا ان تلك الدماء وهذه الثروات والطاقات لم تذهب هدراً ، فقد نعم العالم بعد (مؤتمر فيينا) بحوالي مائة عام مع الاستقرار والامن والسلام ، تعززت خلاله الجهود لاقامة (توازن دولي) حقيقي كما نمت ابان ذلك القرن من الاستقرار السياسي الدولي الافكار الداعمة لتعزيز وارساء قواعد ذلك الاستقرار ، وبينما كان يجري هذا الامر الواعد بسلاسة ، كانت قوى اخرى في دول معينة قد اغوتها نمو القوة بين ظهرانيها فيها بفعل تلك التطورات التي اسلفنا في مجال الصناعة الحربية ، هذا بالاضافة الى ما اوردناه من ذكر للنمو العمودي في دول تلك القوى والمصاحب للاطماع والغواية الاستعمارية للمناطق الرخوة كما ذكرنا في بحثنا هذا عن المواد الاولية لديمومة حركة عجلات الانتاج ، وبذات الوقت البحث عن اسواق لتصريف تلك المنتجات في جانبيها الصناعي والزراعي ، فما كان من تفاعل حقائق هذا الواقع الا واندفعت تلك القوى عبر دولها لكي تصطدم في حرب اطلق عليها (الحرب العالمية الاولى) في عام 1914م ، فدفعت تلك الحرب العالم مجدداً ودون ارادة شعوبه الى ان يدخل في حربٍ اخرى ، لتدفع اثمانها تلك الشعوب دماً وكوارثاً ، كانت خاتمة المائة عام من الاستقرار بعد (مؤتمر فيينا).

الفصل الثاني

أثر السياسة الدولية على القانون الدولي

لقد شهد العالم عبر حركة التاريخ التي مرت بحياته محطات سياسية مختلفة ولقد تم التعبير احياناً كثيرة عن هذه السياسات بالحروب التي كلفت البشرية عبر تلك المسيرة الطويلة عشرات الملايين من الضحايا ، كما عطلت التنمية الحقيقية للمسيرة البشرية ، ولقد تبلورت تلك الاحداث لتدفع الى الساحة الدولية قوى و دولاً متباينة في ما تمتلكه من الثروات ووسائل القوة والمستوى الحضاري ، هذا بالاضافة الى العقيدة المسيرة لكل هذه العوامل ، وبالتأكيد ان وجود مثل هذه الحقيقة سيؤدي بالضرورة الى اختلاف الارادات ، ومن ثم يتحول مثل هذا الاختلاف الى سلوك نهج سياسي تعتمدها كل من هذه الدول ، فتصبح صورة من صور (العلاقات الدولية).

فالسياسات التي تتبعها هذه الانظمة ستكون محكومة بالضرورة الى شروطها ، فتغدو قوانين منطقية تملي على هذه الدولة وتلك الانظمة الاخذ بها ، فالثروة والقوة والمستوى الحضاري والموائمة للقواعد الفكرية المصاغة بعقيدة سياسية ، كل هذه العوامل مجتمعة تتحكم بالقرارات السياسية للدول على قاعدة ما ذهبنا اليه في بحثنا هذا ، وهي قاعدة (القوة وتوازن المصالح) فبقدر ما تتوفر لدى هذه الدول من تلك الادوات ، فسوف يكون ذلك معياراً ومؤشراً على ما ستتجهه هذه الدول من خطوط سياسية تتوافق مع تلك القدرات والادوات التي اشرفنا عليها ، وسوف يكون من المؤكد ان مثل هذه السياسات سوف تكون متباينة ، بل ومتعارضة في احيان كثيرة ، الا ان كل هذا وذاك من تلك السياسات المتفقة او المتباينة تترك أثرها المباشر على (العلاقات الدولية) ، لتلك العلاقات المعبر عنها بصياغات لوائح (القانون الدولي) ، فالعلاقات الدولية في حقيقتها ما هي الا قلب (القانون الدولي) ، ولو جنبنا موضوع (العلاقات الدولية) في مسألة البحث في (القانون الدولي) ، فسوف يدخلنا هذا النهج في تباينات غير منطقية ، فهذه العلاقات المعتمدة كسياسات تمليها الضرورة ، بما يتوافق مع مصالح الدول المعنية ، وبالتالي تتحول مثل هذه السياسات الى قوانين تاخذ طابعها الدولي.

تأسيساً، لما وصلت اليه الاسرة الدولية، واتفقت عليه ثم اقترته عبر الهيئة الدولية، التي اعتمدت كمرجعية في الحرب العالمية الثانية من ميزات تمثلت في منح القوى الخمسة عبر دولها وهي كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا وكذلك الصين ولاسباب مغايرة، حيث منحت هذه الدول ميزات منها تثبيت العضوية الدائمة لها في (مجلس الامن) وهي احدى الهيئات الهامة في (الجمعية العامة للامم المتحدة)، بل وذهبت في باب منح المزايا الى ابعد مدى له، وذلك في تمتع هذه الدول باستخدام حق النقض (الفيتو) في تلك القرارات المصاغة والتي قد لا تتلاءم مع مصالح احدى هذه الدول الخمسة.

لما تقدم يظهر بان السياسة الدولية لا تؤثر على (القانون الدولي) فحسب، وانما تسعى بعض هذه الدول الى تجريد الهيئات المكلفة برعاية (القانون الدولي) من وظائفها، وبذلك تتحرف سياسات المنظمة الدولية، جراء الضغوط التي تمارسها بعض هذه الدول الفاعلة، فمثلاً جندت الولايات المتحدة الامريكية كل طاقاتها السياسية والدبلوماسية والمالية لكي يصل (مجلس الامن الدولي) الى اتخاذ القرار 1559 والخاص بלבnan في مصادرة واضحة لحدود سيادات الدول على اراضيها ومجتمعاتها. وبذلك فان هذا المثل يعد نموذجاً لتأثير السياسة الدولية على (القانون الدولي).

المبحث الاول

العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الاولى

وأنبثاق(عصبة الامم)

كما هي طبيعة الاحداث، فان الحرب العالمية الاولى كسواها من الاحداث المفصلية في التاريخ، لا بد وان تترك اثراً سياسياً واقتصادية وبالتالي اجتماعية، تتناسب وحجم هذا الحدث الكوني الذي خلفت اثاره الميدانية ملايين الضحايا، الى جانب ما تركته تلك الحرب من دمار هائل طال كل مواقع المعارك، بل وامتد الى العمق الجغرافى لكل اقطاب ذلك الصراع، كما نال ذلك الخراب من المناطق التي تدور في فلك قوى الصراع تلك .

ان انجلاء غبار معارك تلك الحرب، اظهر ولادة نظام عالمي جديد، والجديد في هذا النظام هو التعقيدات التي المّت في دائرة اكثر سعة من دائرة الحرب ذاتها بدولها وانظمتها، فأخذت ويالات تلك الاثار مسارات مختلفة، فتقطعت اوصال دول وامبراطوريات وانهارت تحالفات او قامت من ناحية اخرى دولاً جديدة، كما ولدت احلاف جديدة، وبداية ذلك كان انعقاد مؤتمر(فرساي)⁽²²⁾ عام 1919 في صورة معاهدة للصلح، وكانت في حقيقتها معاهدات املاءات المنتصر على المهزوم، حيث ان كل من (فرنسا وبريطانيا وايطاليا والولايات المتحدة الامريكية واليابان) وهذه هي دول الحلف الذي انتصر في تلك الحرب التي بدأت في عام 1914 والتي انتهت في عام 1918، وقد املى هؤلاء المنتصرون (شروطهم الصلحية) فيها على كل من المانيا عبر معاهدة (فرساي)، عام 1919، وعلى النمسا في معاهدة (سان جرمان) وعلى تركيا في معاهدة (نوي) والتي ما لبثت الاخيرة ان استعيض عنها بمعاهدة (لوزان) عام 1923، اما ما تمخض عن توقيع تلك المعاهدات فكان ان انسلخت المجر عن النمسا، حيث انهارت (امبراطورية النمسا والمجر)، كما ولدت دول جديدة مثل يوغسلافيا وجيكوسلوفاكيا وانضمت الى

(22) د. علي صادق ابو هيف/ ص39 نفس المصدر.

الاسرة الدولية، كما ظهر ما سمي بمصطلح دول (البلقان) والتي تمثل بعض دول الجنوب الشرقي لاوروبا، ومن تداعيات نتائج تلك الحرب ان احتلت دول البلطيق مواقعها ثانية في المجتمع الدولي، كما استعادت فرنسا كل من الالزاس واللورين من المانيا، في سعي حثيث لاضعاف المانيا من جهة المتضررين، فقد اصبحت منطقة (الساار) الالمانية تحت السلطة الدولية، حيث وضعت تحت اشراف (عصبة الامم)، وهذا الذي ورد في نصوص (معاهدة فرساي)، تلك (العصبة) التي ولدت من رحم (معاهدة فرساي) وفي ذات السياق الاملاءي للمنتصر فتحوّلت قناة (كيل) الالمانية الى قناة دولية ومفتوحة امام جميع الدول، كما حظر على النمسا من الاتحاد مجدداً مع المانيا بموجب معاهدة (سان جرمان)، احتراساً من الخطر، المتوقع الاخر من وحدة هذين البلدين ذات اللغة والجنس الواحد، وكسياسة ممعنة في اضعاف المانيا بعمقها القومي، خشية من نهوضها ثانية، اما الامبراطورية العثمانية فقد انهارت هي الاخرى وانسلخت عنها المناطق العربية في كل فلسطين والعراق وسوريا ولبنان وشرق الاردن والتي ما لبثت هذه المناطق ان وقعت تحت نظام الوصاية، هذه (الصيغة القانونية) وجدت طريقها لتضاف الى فقه (القانون الدولي) اما جوهرها فهو استعمار هذه المناطق ونهب ثرواتها كحصاص للمنتصرين، ومن جهة اخرى فقد فرضت على الخاسرين في تلك الحرب (العالمية الاولى) بآداء تعويضات مالية للمتضررين في الحرب ذاتها، وقد حددت معاهدات (الصلح) الثلاثة كيفية، وجهات السداد تلك .

لقد تركت اثار وتداعيات نتائج الحرب العالمية الاولى ظلالة واضحة في ميدان السياسة الدولية، وامام تخبط اوربا التقليدية في نزاعاتها وحروبها، تراجع دورها الدولي قليلاً امام ظهور وتصاعد نجم الولايات المتحدة الامريكية بثرواتها ومؤهلاتها، كما ظهر نجم جديد ب(ايدلوجيته) الجديدة ايضا في الميدان الدولي وهو الاتحاد السوفييتي، وقد مثل ثقليهما الجديد هذا، تطوراً ملموساً في موازين القوى العالمية، فالولايات المتحدة ذلك البلد الغني والذي نأى بنفسه عن الصراعات الدولية بما فيها الصراع الاوربي، وما دخوله الحرب العالمية الاولى الا في خواتمها، كان دلالة على سياسة الانعزال والانكفاء التي درجت على اتباعها جل الادارات الامريكية طيلة تلك الفترة، الا ان منعطفاً جديداً قد طرأ، على تلك السياسة، سيما طرح الرئيس الامريكي حينذاك (تيودور ولسون) رؤى وافكاراً تناولت الوضع الدولي، فكان طرح تلك

الافكار والرؤى بمثابة شق الطريق امام الولايات المتحدة الامريكية لدخولها الى ميدان السياسة الدولية من اوسع ابوابها ، فتلك الافكار التي طرحها الرئيس (ولسون)⁽²³⁾ كانت خطوة هامة في ترصين واقامة صرح (القانون الدولي) بمفهومه الحديث حينما تعاطت تلك الافكار مع حركة (العلاقات الدولية) وذلك بدفعها للتأكيد بموجب معاهدات الصلح تلك ، التي كلفت (عصبة الامم) برعايتها والاشراف عليها.

وقد أعيد انتخاب تيودور ويلسون في 1916 بناء على وعده في حملة الانتخابية بأنه (يتفادى الحروب) وقد كذب ، فقد أسس لجنة للمعلومات العامة برئاسة جورج كريل عام 1917 مقابل اشعال نيران حرب ، وقد حولت الدعاية التي بثتها هذه اللجنة جزء من الشعب الامريكي الى جمهوراً كارهاً للألمان ، وقد اعلنت امريكا الحرب على المانيا عام 1917 حتى نهايتها في تشرين ثاني 1918.

اليوم يعتبر المؤرخون ان (ولسون) كان ديمقراطياً ليبرالياً ، بل كان عكس ذلك تماماً وسجله وحده يثبت ذلك ، فقد أمر باحتلال هايتي في 1915 بادئاً 26 عاماً كارثياً لذلك الشعب حتى انسحاب الامريكيين عام 1934 في عهد (فرانكلين روزفلت) ، كما ان (ولسون) هذا قد أرسل قواتاً لاحتلال (نيكاراكوا) و(جمهورية الدومينكان) ، كما أنه كان قد أمر بغزو المكسيك عام 1914 ، محتلاً مينائها البحري الرئيس (نيراكروز) ، وكان ذلك بمثابة اختباراً لدخول الحرب العالمية الاولى .

اما الاتحاد السوفيتي ، ذلك البلد الناشئ توأ ، والذي يصطبغ نظامه السياسي بهالة غيرمألوفة على الصعيد الدولي السياسي ، وتشمل مثل هذه الهالة القداسة السياسية للمبادئ التي نادى بها وتبنتها القيادة السوفيتية اذك مثل حق تقرير المصير للشعوب والامم ، ومناهضة الاستعمار ، كما ان ابرز ما ميز الخطاب السياسي السوفيتي هو قيادة الطبقة العاملة (البروليتاريا) نظرياً للتحويلات الاجتماعية السياسية في المجتمع المنشودة سيادته في ارجاء المعمورة ، وكان الصدى المدوي للسلطة السوفيتية وذلك بكشفها للبنود السرية في اتفاقية (سايكس - بيكو) والتي وقعت بين كل من بريطانيا وفرنسا ، وكانت تلك الاتفاقية قد هدفت الى تقسيم المستعمرات بين الدول الاستعمارية الانفة الذكر ، كانت هذه هي مزايا التعاطي مع الشأن الدولي فيما يتعلق

(23) د. محمد يوسف علوان / ص 75 / نفس المصدر.

بتلك التجربة السياسية، اما الاهمية الموضوعية للثقل السياسي الذي مثله ذلك البلد اذالك، فتمثل بحجم ثرواته والنفطية منها بشكل خاص، عبر مساحة اراضيه والذي كان السوفيت يفاخرون بها العالم، كون السلطة السوفيتية تمتد على مساحة (سدس الكرة الارضية)، هذا كله ومتداخل معه، ما نشط السوفييت بالتبشير به حول مفاهيم استدعت انتباه الاسرة الدولية بشعوبها ومنظمات المجتمع المدني فيها، والتي شرعت في بناء تنظيماتها بذاتية او اتساقاً مع الخطاب السوفيتي وهي (البروليتاريا، الامبريالية، القهر الطبقي، حق تقرير المصير، ومصطلحات فكرية وسياسية اخرى).

هذا من جهة، ومن جهة اخرى عد ذلك الخطاب السياسي تهديداً للهيكليّة السياسية الدولية، التي طبعت كل المراحل السياسية منذ تكوين البشرية لنظامها السياسي، هذا التهديد الذي تراه من جانبها كل الدول الفاعلة حينذاك، والمدفوعة الى دسوت الحكم من خلال سيطرة قوى رأس المال الصناعي على القرار السياسي في عموم تلك البلدان. من بين هذا وذاك من ظهور قوى جديدة على الساحة الدولية، شكلت موازين سياسية مختلفة عما الفه المجتمع الدولي، ولدت عصابة الامم في محاولة للفاعلين القدامى والجدد منهم على مستوى النطاق السياسي الدولي، لايجاد منظمة تعهد اليهما مهمة ضبط ايقاع حركة التوازن الدولي، وذلك باعتمادها مرجعية قانونية تنظم ذلك الايقاع السياسي الدولي، وفي اعتقادنا ان اهم ما اتبعته الاسرة الدولية عبر القوى الاوربية المنشئة اصلا لهذه المنظمة، حيث جرت تلك الدول لخلق توازن دولي يحول دون (نشنزة) سمفونية (الوفاق الدولي)، ذلك الوفاق الذي يعني بترجماته العملية هو تقسيم المصالح ومناطق النفوذ بين القوى الفاعلة في المجتمع الدولي والاوربي والامريكي منه على وجه الخصوص وكون هذه المنظمة قد جاءت ولادتها (عرضاً)، اي في سياق الحروب، اي لم تكن فكرة انشاؤها كانت قد جاءت مستقلة ومنفصلة وذات خصوصية في ذلك، فهي اي تلك المنظمة (عصابة الامم) قد نمت في احشاء معاهدة (فرساي) عام 1919، فكانت بمثابة تسمية لما اطلق عليه ب(معاهدات الصلح) وكونها كذلك اي (لعرضيتها التأسيسية) لم تكن قد لقت قبولاً وهوىً لدى الولايات المتحدة الامريكية مثلاً، وبالفعل لم تجد واشنطن ما يدعوها الى الانضمام لتلك المنظمة، بالرغم من افكار الرئيس الامريكي (تيوردور ولسون) والتي شكلت المادة الرئيسية في جوهر تلك (العصابة) اما الاتحاد السوفيتي والمنشغل حينها في اعادة بناء الدولة والمجتمع

على النمط الهيكلي الجديد وما تعنيه تلك المهمة الصعبة، ولذلك فإنه هو الآخر لم يكن متعجلاً في السعي للبحث في فكرة تلك (العصبة)، حيث لم يكن هذا الموضوع يشغله، بل وربما لا يجد له مكاناً مهماً في سلم أولوياته السياسية، بحيث كان انضمامه قد جاء متأخراً على اعلان تأسيس (العصبة)، فقد انضم اليها في عام⁽²⁴⁾ 1934، والذي اقصى منها في عام 1939 بعد العدوان الذي شنه على فنلندا حينذاك .

لقد صاحب انشاء (عصبة الامم) احداث وتطورات عظيمة وهائلة في الساحة الدولية، كون هذه المنظمة قد وضعت في قالب هو اصغر بكثير من واقع ووقائع الاحداث الدولية، وبالرغم من محاولات (العصبة) عبر مؤسسيها من لعب ثمة ادوار في ترصين قواعد التوازن الدولي، مثل فرض الحظر الجزئي للحرب الا في الضرورات الملجئة للقيام بها، ثم دعوة الاطراف المتنازعة لعرض مشاكلهم على هيئة (المحكمة الدائمة للعدل الدولي)، كوسيلة لابعاد الدول المعنية من اللجوء الى الصدام العسكري وكمحاولة قانونية رادعة نصت على المواد (12، 13، 15، 16)^(*) من عهد العصبة، على فرض عقوبات اقتصادية ومن ثم عسكرية في حالة عدم انصياع الدول المعنية لقرارات (العصبة)، كأحدى الوسائل الرادعة بغية عدم الاخلال بذلك التوازن الدولي والذي يحظى باحترام الاسرة الدولية، وكمساع خارج (عصبة الامم) فقد عقدت كل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ما سمي ب(عهد باريس) او (عهد بريان - كيلوج)، وذلك كمحاولة ثنائية لتجنب الحرب، والذي ابرم في 26 اغسطس اب من عام 1928، وكان جوهر ذلك العهد توقيع الادانة بحق كل دولة تلجأ الى الحرب لفض المشاكل الدولية، كما عبر ذلك العهد على نبذه لسلوك مثل هذه السياسات في اطار العلاقات الدولية.

وعود على بدء، فقد تزامن وقوع تطورات كبيرة في مدلولاتها السياسية في الساحة الدولية مع ولادة (عصبة الامم)، وفي الواقع لم تكن تلك (العصبة) قادرة على ادارة دفعة مثل هذه الاحداث والسيطرة عليها في الميدان الدولي فالازمة الاقتصادية التي حلت بالعالم الغربي الاوربي والامريكي منه على وجه الخصوص قد تشكل امتحاناً

ويكيبيديا - الموسوعة الحرة / الانترنت * شملت المواد (12، 13، 15، 16) من عهد العصبة بشكل عام على مبدأ التريث في اللجوء إلى حرب، وكذلك التزام الدول الموقعة على هذا العهد بعدم مساعدة المعتدي الذي شن الحرب.
(24) د. رشاد عارف السيد / الوسيط في المنظمات الدولية / ص 39 / مطبعة الجامعة الاردنية / الطبعة الاولى 2001-ع.ان.

لمقاييس السيطرة التي يمكن ان تتمتع بها هذه المنظمة ، وفي حقيقة الامر فانها اي (العصبة) قد فشلت في تقديم اي شيء وحتى للمساعدة ، وبالرغم من ان التوقيع على معاهدة (براين كلود) في عام 1928 بين كل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبطلب من وزير خارجية الاخيرة (ارستيد ، براين)، وبذات السياق الاممي الهادف الى التهدئة ، الا ان فعل تلك المعاهدة (الامريكية ، الفرنسية) ما كان يشكل الا جرعة غير فاعلة لداء مستفحل ، فبين انضمام مريك وانسحاب لا مسؤول عانت تلك المنظمة من اضطراب في ادائها الاداري والسياسي ، فقد انضمت المانيا الى هذه العصبة في عام 1928 ، وبعد اعتلاء (هتلر)⁽²⁵⁾ كرسي السلطة في عام 1933 ، انسحبت المانيا من تلك (العصبة) ، كما حذت كل من ايطاليا واليابان حذوها بعد ذلك .

وفي السياق ذاته من تطورات الاحداث السياسية امام (عصبة الامم) الضعيفة اصلاً فقد تمكنت قيادة (موسليني) من الاستيلاء على السلطة في ايطاليا في عام 1933 مدشنة عهداً فاشياً جديداً هو الاخر على الساحة الدولية ، ومن ثم فوز (ادولف هتلر) بالانتخابات واعتلائه الرئاسة في المانيا ، مقيماً سلطة نازية على منوال (موسوليني) ، كما سادت كل من فرنسا وبلجيكا ذات النزعات ، الا انها لم تفلح بالاستيلاء والسيطرة على السلطة هناك ، كما شهدت اوربا ابان تلك الفترة احتقانات سياسية غاية في التوتر ، حيث انتشر وشاع الصراع الفكري والسياسي بين انصار ومؤيدي الفكر الاشتراكي حديث الولادة وبين الخصم التقليدي لكل معاني العدالة وهو النظام الرأسمالي التقليدي ، اضافة لذلك فقد طرح النازيون والفاشيون افكاراً مصادمة للجميع ، كل هذا وذاك وتلك من هذه الافكار وجدت لها مناخات تحلق بها واحياناً تحولها الى فعل دراماتيكي ، كما حصل ذلك في الساحة الاسبانية والذي احتدم فيها الصراع وذلك في عام 1933⁽²⁶⁾ ، في ظل تلك الاجواء السياسية المحمومة ، فالذي حدث في اسبانيا ، وفعلت الحرب الاهلية هناك ، لم يكن ذلك الا وليد ذلك الواقع السياسي ، المضطرب ، الذي كان يمر به العالم واوربا منه بالتحديد ، فالافكار الاشتراكية ونموذجها السياسي في الاتحاد السوفييتي ، كان قد هيمن على اذهان جل البشر الحاملين بمستقبل افضل خال من القمع السياسي والقهر الطبقي منه على وجه

(25) محمد كامل ليله / النظم السياسية- الدولة والحكومة/ ص444 / دار الفكر العربي- 1971-الاسكندرية.

(26) د. عبد الحميد متولي / القانون الدستوري والانظمة السياسية/ ص491 وما بعدها / مكتبة الجامعة/ القاهرة.

الدقة، وهذا ما كان يدور في خلد الثوار الاسبان ومناصرهم، وفي صورة اخرى من هذا الهوى السياسي، كانت بعض الدول والمجتمعات تبحث عن أمجاد قومية، وقد أبتعدت عن بعث تلك الامجاد كثيراً، وذلك عندما انتهجت الطابع العنصري المتشدد في مساعيها تلك، وهذا ما مثله الجنرال (فرانكو) في قيادته ل(قوى الثورة المضادة)، كما انفرد الاتجاه السياسي في هذه التشكيلات المتصادمة، ذلك الاتجاه الاخير الذي حوَصر بين مطرقة الجنرال(فرانكو) المدججه بالسلاح والعسكر والدعم الايطالي والالمانى غير المحدود وبين سندان الثوار الشيوعيين، اللذين يملكون الفكرة والهمة مع قليل من الاسلحة ودعم ليس بمجلجل عبر ما اصطلح على تسميته بـ(الفيالق الأممية لمساعدة الجمهورية الاسبانية)⁽²⁷⁾، ذلك الدعم الذي كان اصغر من معناه بكثير، حيث لم يكن بذات الثقل في الطرف المقابل، فقد اقتصر على السماح بالالتحاق بـ(قوات الدفاع الاشتراكي)، وجمع التبرعات، وحتى الاتحاد السوفيتي ذاته لم يستطع ولاسباب مختلفة سياسية واقتصادية ولوجستية من تقديم الدعم اللازم لتلك الطليعة الاسبانية، اما الانظمة الديمقراطية فقد وقفت متفرجة، وقد ساهمت سلبياً في اطالة امد الحرب لمدة ستة اعوام تقريباً، حيث اختتم ذلك الصراع بانتصار قوات (فرانكو) على خصومه اللذين توزعت مصائرهم بين القتل والاعتقال ومن ثم التشريد والهجرة، وابان الاعوام الستة من ذلك الصراع والحرب الاهلية التي ملأ صداها الافاق لم تكن (عصبة الامم) تلك الا متفرجاً على تلك الاحداث المهمة في الساحة الدولية، وبذلك فقد اكدت التجربة على ضعف هذه المنظمة سواء جاء ذلك من باب محدودية اعضائها او عبر الصلاحيات المفوضة بادائها، كما ان شرط الاجماع هو الاخر حال دون منح هذه المنظمة دوراً فاعلاً في نطاق التأثير على مثل تلك المشاكل الدولية.

وبالرغم مما صاحب وجود (عصبة الامم) من تطورات على مستوى الساحة الدولية، ولم تكن هذه المنظمة بقادرة على عمل اي شيء ازاءها، ومع ذلك فقد تركت تلك الاحداث بصماتها واثارها على (عصبة الامم) من حيث اتساع عضوية هذه المنظمة، حيث بلغ عدد اعضائها اربعاً وخمسون دولة في العام 1938 بينما كان عدد هؤلاء الاعضاء اثنين واربعين دولة في العام 1919، كما كانت هذه التجربة اول محاول (لتقنين) افكار السلم والتعايش السلمي، وحثت هذه المنظمة الخطى وان يعجز للسعي

(27) محمد كامل ليله / ص 450 / نفس المصدر .

الفقهي في محاولة لنصب سكة قاطرة (القانون الدولي)، متفاعلة وان كانت بحدود ايضاً مع نهج (مأسسة)⁽²⁸⁾ القضاء الدولي، فقد انشئت اول محكمة لفض النزاعات بين الدول وفقاً لـ(القانون الدولي)، وذلك على اثر (محكمة عدل امريكا الوسطى) التي اصدرت ابان ممارستها لصلاحياتها اثنان وثلاثون حكماً وسبعة وعشرون رأياً استشارياً، والذي تحول هذا وذلك بدوره الى نظاماً اساسياً لمحكمة العدل الدولية القائمة لحد الان، كما ساهمت (عصبة الامم) في انشاء (منظمة العمل الدولية)، تلك المنظمة الذي اتفق على انشائها في الاصل الدول المنشئة (العصبة) في معاهدة (فرساي) في 28/يونيو / حزيران عام 1919، وفي الباب الثالث عشر منه، ذلك الفصل الذي تناول البعد الاجتماعي للمجتمع السياسي الدولي، فكان ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح، لكي تأخذ مثل هذه المنظمة دورها الطبيعي والمطلوب لحماية الكيان الدولي بانظمتها ومجتمعاته.

وخلاصة القول هنا، فأن العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الاولى، بما فيها انبثاق (عصبة الامم) قد شهدت تطورات واحداث غاية في الاهمية، فيما يتعلق بمسارات حركة التاريخ، وكان هذا العالم انذاك بانظمتها السياسية ومؤسساته ومجتمعاته قد ادخل في مصهر كبير عملاق، لكي يتمخض ذلك المزيج من الاحداث عن ولادات جديدة ذات مسارات فكرية وسياسية متباينة، وهكذا دواليك، فان تجليات المراحل المتعاقبة في التاريخ لا بد وان تترك اثارها على السطح السياسي للعالم، ثم توقف هذا العالم مرة اخرى وفي خواتيم ما نتج عن ذلك المصهر، ليشهد تحولاً دراماتيكياً جديداً على الصعيد الدولي فتتدلع الحرب العالمية الثانية في عام 1939، وبذلك كانت عبارة عن (حرب تلد اخرى)^(*).

(28) د. أحمد سرحال / ص 20 / نفس المصدر.

* (حرب تلد اخرى) هو عنوان لكتاب الفه الاعلامي العراقي سعد البزاز، 1995.

المبحث الثاني

العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وانبثاق

(الجمعية العامة للأمم المتحدة)

تواصلت لذات النهج من الاتفاقات السياسية، عقد مؤتمر (ميونخ)⁽²⁹⁾ في عام 1938، وحضرت هذا المؤتمر كل من (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا) لبحث مصير جيكو سلوفاكيا، دون دعوة الاخيرة لحضور ذلك المؤتمر، كما وبدون حضور (الاتحاد السوفيتي)، ذلك الجار القاري للمؤتمرين وللبلد المعني بموضوع البحث، حيث وفي بادرة من كل من بريطانيا وفرنسا، جراء الهواجس والمخاوف التي سادت العالم انذاك والقارة الاوربية على وجه الخصوص من تطور ونمو الظاهرتين العنصريتين وهما (الفاشية والنازية) في كل من المانيا وايطاليا، ثم حالة الجموح المسيطرة على عقول الشارعين الالماني والايطالي من مشاعر العظمة والتفوق على الاخرين، والذي كان يمثل وقودها، الخطاب السياسي الناري لكل من (هتلر وموسوليني) والذي توجه في جله الى المنظمات المحلية للشبيبة والنساء، ففي ظل هذه الاجواء الملتهبة عقد مؤتمر (ميونخ) في محاولة من اوربا التقليدية عبر ما يمثل ذلك الاتجاه الخطر على السلم والامن الدوليين او للحيلولة دون تدهور الاوضاع، حيث ان النوايا الالمانية مقررّة فيما يتعلق بالاطماع في جيكو سلوفاكيا، فقد اعتبرت قيادة هتلر بان تلك الاراضي تدور في المجال الحيوي الالماني لحركة الجيوش الالمانية الجاهزة والمتوثبة لانجاز مشاريع هتلر التوسعية، الا ان كل ما دار في ذلك المؤتمر لضبط حركة ايقاع التمللم الالماني، لم يجد له اذناً صاغية لدى قيادة هتلر وحليفه موسوليني، ثم تلى انعقاد ذلك المؤتمر سلسلة اخرى من عقد معاهدات بين اطراف النزاع الوشيك الحدوث، فتحركت كل من المانيا وايطاليا، فوقعتا معاهدة (عدم اعتداء) وذلك في عام 1939، الا ان فحوى تلك المعاهدة يقرأ من عنوانه، حيث ان العلاقة الالمانية الايطالية كانت قد بلغت شأواً من التطور وتماهت

(29) د. غازي حسن صباريني / الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام / ص 32 / مصدر سابق

المواقف السياسية لكليهما فيما يتعلق بالنظر والتعاطي مع حركة (العلاقات الدولية)، فقد كانت تلك المعاهدة وهذه من طبيعة الاشياء، هو تنسيق الحلف ضد الغير وليس لعدم الاعتداء فيما بينهما، وفي ظل تلك الظروف حاولت قيادة (جوزيف ستالين) السوفييتية ان تتأى بنفسها عن التورط في تلك المغامرة الخطرة وبالذات مع الالمان، فحذت حذو ايطاليا ومع الفارق الكبير في النوايا، وعقدت مع المانيا معاهدة (عدم اعتداء)!

في هذه الاجواء الملبدة والمتخمة بتوقيع معاهدات (عدم اعتداء)⁽³⁰⁾، تلك المعاهدات التي لم تتطرق البتة الى مصطلح (الصدقة)، لان تلك المفردة كانت غائبة تماماً من عموم المشهد السياسي، ان كان في الخطاب السياسي المتداول ذاك، والذي لم يجد هذا المصطلح له مكاناً فيه، ومعنى له، او كان على صورة مشاريع عسكرية عدوانية قد تم اعدادها وهي جاهزة للانطلاق والتنفيذ، وقد حصل ذلك فعلاً، ففي الاول من سبتمبر، ايلول عام 1939 شنت المانيا هجوماً على بولندا ك(تمرين تعبوي) اراد فيه الالمان ان يكون نقطة البداية لتنفيذ (المشروع النازي) وهو المحرك الحافز لحركتهم تلك، فكانت هي الموقعة الاولى فيما اطلق عليه لاحقاً ب(الحرب العالمية الثانية)⁽³¹⁾، حيث قوبل هذا الفعل من قبل كل من بريطانيا وفرنسا وبولندا باعلان الحرب على المانيا الغازية، فقد كان ذلك نتيجةً منطقية لحالات التوجس والاحتقان التي سادت العالم اذاك واوروبا منه بشكل خاص، اما تجليات ما دار في جبهات القتال وفي العمق الاوربي، فقد عقد مؤتمر (موسكو) في 30 اكتوبر/ تشرين اول من عام 1943، وقد حضر هذا المؤتمر كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي كبلد مضيف، كما حضرته الصين ايضاً، فقد انصب وقع المعارك على طاولات المؤتمرين، اما الشيء الرئيس والذي كان يدور في اذهان اولئك المؤتمرين هو البحث عن صيغة انشاء منظمة دولية، تكون مهمتها الاساسية هي ايجاد صيغة اليات (قانو- سياسية) بغية حفظ (التوازن الدولي) وذلك بالسعي الجاد والمسؤول لارساء قواعد ناظمة لذلك، كما تواصل ذلك السعي وفي ذات الاتجاه، حيث عقد مؤتمر (سان فرانسيسكو) وتم التوقيع على بنوده في 26/يونيو/حزيران من عام 1945 وقد وجدت بنود

(30) د. مصطفى سلامة حسين / تطور القانون الدولي العام / ص 13-25 / 1991-القاهرة.

(31) د. رشاد عارف السيد/ القانون الدولي العام في ثوبه الجديد/ ص 42/ مصدر سابق.

ذلك المؤتمر طريقها الى الميدان التطبيقي في 14 اكتوبر/ تشرين اول من نفس العام، كما اعتمدت (نيويورك) مقرأً لتلك المنظمة، وبذلك فقد غادر مركز القرار الدولي مكانه الى العالم الجديد ممثلاً بالولايات المتحدة الامريكية.

لقد تدارس وتباحث المجتمعون في المؤتمر الانف الذكر، جملة العوامل الهادفة الى ابعاد العالم عن الحروب واجوائها، والسعي لتأمين (توازن دولي) يحفظ الامن والسلام في العالم، كما ركز ذلك المؤتمر على مبدأ- (التسوية السلمية) للمشاكل الدولية العالقة، مفرداً لذلك فصلاً مستقلاً وهو (الفصل السادس)، هذا الفصل الذي عنى بالبحث عن وسائل تخفيف التوترات السياسية وتنمية (العلاقات الدولية)، بغية ارساء قواعد الاستقرار المفضي الى السلام والامن في العالم اجمع، ثم انتقل البحث في ذلك المؤتمر من اجل توفير القواعد القانونية اللازمة لردع كل دولة تعرقل او تحاول عرقلة سير حركة (التوازن الدولي)، فقد نص (الفصل السابع) على توفير الغطاء القانوني للمنظمة الدولية في حالة تصديها للدول التي تهدد السلم والامن في العالم، او تلك الدول التي تهدد محيطها الاقليمي من الدول ذات العلاقة، وقد حررت مواد (الفصل السابع)، تصاعداً بدءاً باجراءات الحصار والتطويق وصولاً الى استخدام القوة العسكرية، سواء في قيام مثل تلك الدول بخرق القانون الدولي، او حتى في محالو الشروع لخرقه .

ثم وفي ذات الاتجاه تداعى المنتصرون الثلاثة الى عقد قمة (يالطا) وذلك في 11 فبراير/شباط من عام 1945، تلك القمة التي حضرها كل من الرئيس السوفيتي (جوزيف ستالين) والرئيس الامريكي (هاري ترومان) ورئيس الوزراء البريطاني (ونستون تشرشل)، هذه القمة التي تحاصص فيها المجتمعون على توزيع مناطق النفوذ في العالم، مما دعاهم الى الاتفاق على ان يقوم وزراء خارجية هذه الدول بعقد اجتماعات دورية، ثم اعقب ذلك وبعد انتهاء الحرب تم تشكيل مجلساً لوزراء خارجية هذه الدول، والذي اصبح مقره في لندن، كما شكلت له امانة عامة كما التحقت فرنسا بهيئته بعد ذلك.

لقد حاول اولئك المجتمعون من توفير الاسس القانونية لتحضير (القانون الدولي) وجعله اكثر فاعلية، الا ان واقع الحال يشير الى غير ذلك، حيث ان سعي المجتمعون لتحقيق ذلك كان يحظى باهتمام اقل من مسألة البحث عن مصالحهم، ومع ذلك

كانت تلك من اهم محطات ثبات (القانون الدولي) كخطوة لتقنين سياسات الدول كافة، لما يساعد في حفظ الاستقرار لخلق التوازن السياسي، المطلوب في هذا الاتجاه .

لقد مهد هذا الاجتماع القطبي لكل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا ما وضعوه لتأسيس منظمة (الجمعية العامة للامم المتحدة) في نيسان⁽³²⁾ من نفس العام، حيث اجتمعت الدول المتوافقة حول (الامم المتحدة) في سان فرانسيسكو، وبموجب ذلك الاجتماع تمت صياغة ميثاق (الجمعية العامة للامم المتحدة) ببوده الموضوعه انذاك والسارية المفعول لوقتنا الحاضر، مع تعديلات طرأت على ذلك الميثاق وفقاً للمتغيرات والمعطيات السياسية التي اسهمت في هذا الامر.

بالرغم مما توصل اليه اولئك الحلفاء من وضع اللمسات لارساء قواعد للقانون الدولي، تُحظَر على الدول الجنوح في مغامرات تعكس صفو المجتمع الدولي، الا ان لكل دولة من الدول الثلاث لها (اجندتها)، وحساباتها، ففي الثامن والتاسع من اغسطس/ اب من نفس عام (قمة يالطا) وهو عام 1945، شنت قاذقتان امريكيتان غارتين على مدينتي(هيروشيما وناكازاكي) اليابانيتين، وذلك بالقاء قنبلتين ذريتين على تلك المدينتين، مما تسبب في الحاق دماراً كارثياً مريعاً ما زالت اثاره ماثلة لحد الان، وكان جراء ذلك ان اعلنت اليابان استسلامها رسمياً في الرابع عشر من الشهر ذاته، اي بعد خمسة ايام فقط من ذلك الهجوم، حيث ادى ذلك الاستسلام الى ان تذل اليابان وترسخ، فاحتلت اراضيها احتلالاً مباشراً حتى شهر ابريل/ نيسان من عام 1952، وقد تم التعبير عن ذلك الاستسلام المذل بأن طلب من الامبراطور(هيروهييتو) ان يصعد على ظهر المدمرة الامريكية، ليتلو عليه قائد البحرية حينذاك وهو الجنرال (ماك ارثر) شروط ذلك الاستسلام المذل، وتواصلت شروط الاستسلام لتقرر تجريد اليابان من اية قوة عسكرية، وبذات الوقت باشرت الولايات المتحدة ببناء قواعد عسكرية لها على الاراضي اليابانية، وبذلك فقد اصبحت السياسة اليابانية ظلاً باهتاً للسياسة الامريكية على كل المحاور.

لقد دفع الالمان واليابانيون اثماناً باهضة في تجريد هذين البلدين من مقومات السيادة، وبعد ان وضعت (الحرب العالمية الثانية) اوزارها، وتواصل لنهج العقاب الموقع

(32) د. محمد عزيز شكري/ ص 123/ نفس المصدر.

على ألمانيا واليابان، فقد تم التوقيع على (اتفاق لندن) والذي خصص لاقامة محكمة عسكرية دولية، حيث اعتمدت (نونبرغ) لمحاكمة (مجرمي الحرب) الألمان، كما اعتمدت (طوكيو) لمحاكمة (مجرمي الحرب) اليابانيين، كما تطرق ذلك الاتفاق وتوصل الى سن قواعد قانونية تحرم الحرب العدوانية دولياً، كما توصل ذلك الاتفاق الى وضع لائحة من العقوبات على الدول والأشخاص اللذين يقعون تحت طائلة هذا القانون.

وخلاصة القول هنا، ان (الحرب العالمية الثانية) بما حملته من نتائج سياسية، دفعت الفاعلين في الساحة الدولية الى تحويل مثل هذه النتائج الى حزمة من القوانين (لماسسة) النظام السياسي الدولي لتسيير حركة (العلاقات الدولية) وفق نمط قانوني، فكان ابرز ما تمخضت عنه تلك الحرب هو انبثاق (الجمعية العامة للأمم المتحدة) على وقع خطى (مؤتمر موسكو) عام 1943 و(قمة يالطا) عام 1945، وفي ركن اخر من ذلك المشهد السياسي بعد تلك الحرب، بدأت الامبراطوريات الاستعمارية بالضعف حيث شهدت عقود الخمسينات والستينات من القرن الفارط تآكل اركان تلك الامبراطوريات، وذلك عندما انتزعت الشعوب المستعمرة حريتها واستقلالها من تلك الهيمنة الاستعمارية، فمثلاً نالت لبنان استقلالها في عام 1943 ثم اعقبها سوريا في عام 1946⁽³³⁾، فتلتهما كل من الهند وباكستان عام 1947، ومن ثم بورما (مينا مار) وليبيا عام 1951، كما استقلت كل من المغرب وتونس والسودان وغانا في عام 1956، وماليزيا عام 1957 ثم تبعها غانا في عم 1958، اما الجزائر فقد نالت استقلالها في عام 1962 بعد مائة وثلاثون عاماً من الاحتلال الفرنسي، كما حصلت ثلاثة وثلاثون دولة على حريتها واستقلالها خلال الاعوام ما بين عام 1955 و 1964 .

اما في الساحة الاوربية فقد تغير ذلك المشهد السياسي التقليدي، حيث برز على الساحة الدولية نموذجاً سياسياً جديداً مناصراً وحليفاً للاتحاد السوفيتي، وفي الحقيقة فان هذا النموذج الجديد كان يدور في فلك موسكو، حيث تمثل هذا النموذج من نمط الديمقراطية الاجتماعية، في كل من بولندا، المجر، جيكوسلوفايكا وألمانيا الديمقراطية، ثم ما لبثت ان تحولت هذه الكتلة الى حلف عسكري اطلق عليه (حلف وارسو) في عام 1955، اما يوغوسلافيا ورومانيا فكانتا بذات الخط السياسي الا انهما

(33)د. غازي حسن صباريني / الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام/ ص32 / مصدر سابق.

كانتا اكثر تحرراً من الهيمنة السوفيتية على قراراتها السياسية، وعلى اية حال فان هذه الكتلة الاشتراكية بجناحيها كانت تنتهج خطأ واحداً تقريباً على صعيد السياسة الدولية، وتقضي تلك السياسة بمحاربة قوى الاستعمار ودعمها للشعوب التواقفة للتحرر من الهيمنة الاستعمارية، من الدعم الذي قدمته هذه الكتلة لقوى التحرر في العالم كان مؤشراً لتلك السياسة على الصعيد الدولي، ذلك الدعم الذي اخذ اشكالاً مختلفة بصورة مباشرة كالدعم الذي تلقتة (فيتنام الشمالية) في كفاحها ضد الامبريالية الامريكية والساعية الى انجاز مشروع تحرير الجنوب والوحدة معه والذي تكفل بالانتصار المؤزر عام 1975، حيث تمكنت قوات (الفيت كونغ) وبدعم مباشر من حكومة (هوشي منه) في الشمال الفيتنامي من الحاق الهزيمة بالاحتلال الامريكي ومرتزقته من الفيتناميين، تلك الهزيمة التي طفقت (عقدة موجعة) في تاريخ السياسة الامريكية، كما شهدت تلك الفترة من التاريخ السياسي للعالم ظهور (النموذج الناصري) المتخندق باستقلالية مع كتلة المنظومة الاشتراكية، حيث اختطت مصر عبر قيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر خطأ سياسياً ثورياً مناهضاً للنهج السياسي (للغرب الامبريالي)، ذلك بدعم (مصر عبد الناصر) لكل قوى التحرر في العالم وبشكل خاص على الساحتين العربية والافريقية .

اما على الصعيد الاخرى، فيما يتعلق بحركة (العلاقات الدولية)، فقد نمت الاتجاه الودي والتعاوني بين دول العالم ومنظمات المجتمع المدني فيه، وقد نجحت المساعي الدولية للوصول الى هذا الهدف، فقد بلغ عدد المنظمات الدولية ما يزيد على (6000)⁽³⁴⁾ منظمة دولية حكومية، كما نمت بذات الوقت مؤسسات (الحرب الباردة) وكان ابرزها ولادة (الحلف الاطلسي - الناتو) في عام 1951 ممثلاً للحلف الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، كما تبع ذلك انشاء (حلف وارشو) بزعامة الاتحاد السوفيتي والذي انضوت تحت لوائه دول المنظومة الاشتراكية لشرق اوربا عدى يوغوسلافيا ورومانيا والباانيا، وتبعاً لذلك فقد نشطت كل كتلة من هاتين الكتلتين لانتهاج سياسة التعاون الاحادي، ففي الجانب الغربي تم تعميق فكرة (الاتحاد الاوربي) وعلى مختلف الصعيد مثل الكمارك والصيد البحري وحماية البيئة

(34) دومينكو كاريو

والتجارة وسواها فكان ذلك التعاون في هذه الابواب مقدمة عملية لانبثاق منظمة (الوحدة الاوربية)، كما سعت المنظومة الاشتراكية من جانبها الى تطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فيما بينها بداية، حيث انشئت منظمة (التعاقد الاقتصادي) كمنظمه للتعاون الاقليمي لما بين تلك الدول. وبينها وبين الاقطار المتحررة توأ من الهيمنة الاستعمارية.

لقد طالت تلك التطورات مختلف مناحي الحياة في العالم مثل قيام الاتحادات المهنية كاتحاد النقابات العمالية واتحادات الاطباء والمحامين والادباء والرياضة والشبيبة والنساء، ولم يستثنى ذلك التطور والنمو في حركة (العلاقات الدولية) شأناً لم يتناوله او يتعاطى معه، وعليه فان تلك الحرب (الحرب العالمية الثانية) تركت نتائجها السياسية اثاراً غاية في الاهمية، فقد كانت انعطافة نوعية في حركة التاريخ والذي تشهد اثارها اليوم بين ظهرنا نينا.

الفصل الثالث

العلاقات الدولية في الخمسينات من القرن العشرين

شكلت بداية النصف الثاني من القرن العشرين، اي بداية الخمسينات من القرن الفارط، محطة شديدة الاهمية بما حملته من حوادث واحداث جسام، اسهمت بصياغة نمط العلاقات الدولية، للفترة التي اعقبت تلك البدايات، كما ان ما تمخض عن تلك الاحداث والحوادث هو الذي صاغ لاحقاً شكل ومضمون واتجاهات تلك العلاقات بين الدول.

إن واحدة من أهم نتائج كل حرب على صعيد إعادة ترتيب البيت الدولي، فأن المنطق هنا يفرض قوانينه، حيث وغداة ان وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، تشكلت اقطاب جديدة ما بعد الحرب واشتغل عنصر التجاذب بين هذه الاقطاب وبين بقية دول العالم، وحتى غير الفاعلة منها، كما طال هذا التشغيل الكتل والمنظمات الدولية وصولاً الى مؤسسات المجتمع المدني على صعيد كل الدول والقارات.

لقد تعددت اشكال التجاذبات والاستقطابات عبر محاور مختلفة، سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية، فظهرت فكرة الوحدة الاوربية والسوق الاوربية المشتركة الى جانب (الولادة الحديدية) لحلفي الاطلسي ووارشو، كما ولدت منظمات وكتل دولية تدور في فلكي الثنائية القطبية، كحلف بغداد وحلف الستو وحلف جنوب شرق آسيا، حيث ان مثل هذه النماذج عبارة عن مخاطر تمثل واشنطن، أما القطب السوفيتي فكان يكتفي بحلف وارشو ولم تشهد الساحة الدولية ظهور اي حلف عسكري آخر يدور في الفلك السوفيتي.

أما الحالة التي برزت من بين برائن كتل الصراع تلك فكانت تبحث لها عن مكان في المجتمع الدولي تتأى بنفسها عن الولوج في دهاليز الكتل والاحلاف والمحاور، فقد استتبطن رئيس وزراء الهند (جواهر لال نهرو) وبُعيد استقلال بلده عام 1947 فكرة ذلك الحياد، حيث ان الهند عانت ما عانت من صفوف القهر والحيث الكثير، جراء

الهيمنة الاستعمارية البريطانية على اراضيها ، وعليه فان القيادة الهندية ادركت اهمية ومعنى فكرة (الحياد الايجابي) وبالرغم من ان هذه الفكرة لم تكن قد تحولت بعد الى نظرية قانونية⁽³⁵⁾ معترف بها في بنود ولوائح القانون الدولي، ففي الواقع كانت صيغة سياسية ظهرت من بين ثنايا معارك الحرب الباردة بين المعسكرين.

إن فكرة (الحياد الايجابي) قد لقت لها آذاناً صاغية ثم وجدت لها هوى في نفوس الانظمة الاستقلالية الحديثة والقوى التواقفة الى التحرر، سيما وان بداية الخمسينات من القرن الماضي شهدت فيه الساحة الدولية تغيرات اساسية وجوهرية في التعامل مع الشؤون الدولية، حيث ان موجات من القوى الممثلة لشعوبها كانت تتزعم مقاومة الاستعمار في بلدانها وبالذات في القارتين الاسيوية والافريقية، مما حدى بهذه النماذج ان تتخرط بهذه الحركة الوليدة، فبعد اعادة ترتيب البيت المصري اثر ثورة 23 يوليو تموز 1952 والتي تمكن فيها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من ان يتبوأ المركز الاول في قيادة الثورة، فوجد هذا الزعيم مكانه في هذه المجموعة وغيره، فقد نحى الرئيس الاندونوسي (احمد سوكارنو) نفس المنحى، بحيث شهدت (باندونغ) الاندونوسية واحد من اهم مؤتمرات (دول عدم الانحياز) كما اطلق عليها لاحقاً، وعلى الصعيد الاوربي، فقد وجد الزعيم اليوغسلافي (جوزيف بروس تيتو) مكاناً له هو الاخر في هذه المجموعة، بالرغم من انه كان شيوعياً الا ان النزعة الاستقلالية لبلده الجديد كانت تحته على اتباع نهج (الولاء للوطن أولاً).

لقد مرت تجربة (حركة عدم الانحياز) بمراحل مختلفة وكانت ان اوضحت (حركة عدم الانحياز) واحدة من اهم المنظمات الدولية، وكانت تحظى باحترام وتقدير المنظومة الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفيتي، الا ان هذه المنظمة كان ينظر لها من قبل الغرب الامبريالي بعين الشك والريبة وعدم الرضا، كون هذه المنظمة ما كانت تتساق في برانج ذلك الغرب الامبريالي، ومع كل هذا وذاك، فقد عقدت هذه المنظمة منذ تأسيسها الرسمي اثنا عشر مؤتمراً، والذي بدأ في (قمة بلغراد) يوغسلافيا سبتمبر/ ايلول 1961 وكان آخر مؤتمر لها هو (مؤتمر دوربان) جنوب افريقيا / سبتمبر ايلول 1998، وبالرغم من ان هذه الحركة صمدت بوجه المتغيرات الدولية على مدى اربعة عقود، الا ان انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية قد اضعف بشكل ملحوظ دور

(35) د. محمد عزيز شكري / ص 123/ مصدر سابق.

هذه المنظمة وتأثيراتها على الساحة الدولية، وبعد ان خلى للولايات المتحدة الامريكية هذا الجو، فقد استطاعت واشنطن من ان تفرغ هذه المنظمة المحايدة من اي معنى، الا ان بعض قوى الممانعة مثل ايران وسوريا وكوبا والمجموعة اللاتينية الممثلة بـ(فنزويلا، بوليفيا، اورغواي، ودول اخرى) من ذات النمط، هي في تقديرنا خميرة عودة منظمة (حركة عدم الانحياز) لتأخذ دورها على الساحة الدولية كجامعة لقوى مواجهة الهجمة الامبريالية.

فما ان هدأت، ومن ثم صمتت مدافع الحرب العالمية الثانية، وبعد ان امسكت قوى رأس المال وصناعات الاسلحة والنفط الاحتكارية في تلايبب السلطة في الولايات المتحدة الامريكية وفي مقدمة هذه السيطرة هي السيطرة المباشرة على القرار الرسمي الامريكية بكل محاوره، بغية توجيه هذا البلد الوجهة التي تجني من تفاعلاتها ونتائجها ما يعود بفيض خراي في من عوائد رأس المال، فكان ان بدأت كل اجهزة الصحافة والاعلام والسينما وكل وسائل الاعلام المقروء والمسموع والمشاهد تظهر خطر الشيوعية ورأسها الاتحاد السوفيتي، ذلك البلد الذي خاض غمار الحرب الثانية بمواجهة الخطر النازي، وكان ان فقد السوفيت (22) مليون مواطن، كما دمرت صناعاته، وعلى العموم فأن تضמיד جراحات تلك الحرب المدمرة في حقيقة الامر بحاجة الى سنوات، اي ان قيادة (جوزيف ستالين) ومهما ادعت بقوتها وجبروتها فانها في حقيقة الامر عاجزة عن ان تخوض حرب جديدة، بينما الاعلام الامريكي الموجه كان يشير الى خطر موسكو.

ومنذ ذلك الحين بدأت أولى مواقع الحرب الباردة⁽³⁶⁾، حيث تهدف الادارة الامريكية فيما تهدف اليه ان (لا يلامس برد السلام) مكائن انتاج الاسلحة والذخائر، ومن ثم ومن غير الممكن ان (يصيب برد السلام) هذا انابيب النفط، حيث ان من الضرورة هنا ان نعرف جميعاً ان اية ادارة للبيت الابيض لا يمكن لها ان تجد مكاناً لها في البيت البيضوي دون قرارات تلك الاحتكارات، بل ان هناك قرارات صارمة وملزمة لكل من يتقدم الى عتبة البيت الابيض.

(36) د. عبد الحي يحيى زلوم / حروب البترول الصليبية والقرن الامريكي الجديد / ص 140 / المؤسسة العربية للدراسات والنشر / الطبعة العربية الاولى 2005-ع.ان.

وعودُ على بدء، فأُن ميدادين الحرب الباردة بين الخصمين قد تباينت بين البرودة والسخونة حسب أهمية الموضوع ذو العلاقة، فمثلاً انزل الاسطول السادس الامريكى جنوده وقواته في بيروت، كما انزلت بريطانيا قواتها في الاردن بعد قيام ثورة 14 يوليو/ تموز 1958 في العراق، كما كرر أحد الاساطيل الامريكية تجربته في بيروت مجدداً في عام 1982، كما ان القوات الامريكية غزت واحتلت بنما واودعت رئيسها (نوريكا) السجن في الولايات المتحدة الامريكية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد كان النشاط التجسسي على اشده بين الخصمين، كما ان اذاعات (اوربا الحرة) وبجميع لغات سكان البلدان الاشتراكية كانت تبث ليل نهار الا ان اهم ما يمكن ان يعتبر عنواناً عريضاً للحرب الباردة، هو سباق التسليح الذي انهكت عبره الولايات المتحدة الامريكية خصمها على شاكلة (حرب النجوم) و(الدرع الصاروخي) وغيرها من العناوين المهلكة التي ابتلعها السوفييت برضا كبير، والتي كانت من اهم عناوين ذلك الصراع.

لم تلملم البشرية بعد ما خلفته الحرب العالمية الثانية من بقايا الدمار الذي طال كل محاور الحياة في الميادين التي شهدت ذلك، فما لبثت ان اندلعت مواجهة اخرى في شمال المحيط الهادي الاسيوي وبالتحديد في (شبه الجزيرة الكورية)، تلك الجزيرة الواقعة بين (كماشات العمالقة) من الدول الفاعلة انذاك، حيث تقع شبه الجزيرة هذه بين كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي واليابان، التي كانت قد قطعت اشواطاً من التطور والتقدم في مختلف جوانب ما يطلق عليه بـ (الدول القممية) اي الفاعلة، فاليابان هذه كانت قد خاضت حروب نزع مع الصين كان اشهرها ما عرف بـ(الحرب الصينية اليابانية) بين عامي 1894 - 1895⁽³⁷⁾ والتي حسمت لصالح اليابان، وقد دارت تلك المعارك على ساحة (شبه الجزيرة الكورية)، وعندما جربت روسيا القيصرية حظها في نفس الميدان بين عامي 1904 - 1905 والتي لقت ذات المصيرالذي لقيته الصين قبل ذلك، فهزمت هي الاخرى، في تلك الحرب، وظلت هذه اليابان قابضة ومحتلة لشبه الجزيرة هذه من عام 1910 الى عام 1945، وفي يوليو/ تموز من عام 1945 اتفق الامريكان والسوفييت على طرد اليابانيين من شبه الجزيرة الكورية، وقد نجحوا في تحقيق ذلك، كما اتفقت قوى الاطراف المنتصرة في تلك الحرب على تقاسم النفوذ، حيث غدى

(37) ويكيبيديا/ الموسوعة الحرة/ الحرب الكورية- www.majddoc.com/main.aspx

القسم الجنوبي من (شبه الجزيرة الكورية) وعاصمته (سيؤول) والممتد الى خط العرض (38) تحت هيمنة الولايات المتحدة الامريكية ، بينما اصبح القسم الشمالي من شبه الجزيرة وعاصمته (بيونغ يانغ) ويمتد جنوباً الى خط العرض(38) في نطاق الهيمنة السوفيتية ، وفي ديسمبر/ كانون اول من عام 1945 اتفق الطرفان (وبدون حضور اي من الكوريين) على تشكيل ما اطلق عليه حينها بـ اللجنة الامريكية – السوفيتية المشتركة) بغية ادارة المناطق، وهذا بالفعل ما اتفق عليه في اجتماع موسكو والذي حضره وزير خارجية كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي على احترام خط العرض 38 وعدم جواز خرقه من اي طرف، وقد التزم السوفييت، خط هذا الاتفاق، كما شمل (اتفاق موسكو) ذلك على ان تعمل اطراف الاتفاق تلك على احترام السيادة الكورية في الجزئين الشمالي والجنوبي، الا ان واقع الحال ليس كذلك، حيث غدت الهيمنة الامريكية – السوفيتية هي السمة المميزة لسياسة الشطرين، ولقد استمر الاحتلال المباشر للامريكان والسوفيت الى العام 1947، حيث انسحب الطرفان بعد ذلك، الا ان وشائج العلاقة بين حكومة (دين) الجنوبية وحكومة (كيم ايل سونغ) الشمالية كانت منسحبة الى ذات التجاذبات الدولية، فقد دار الشطران في فلك السياستين الامريكية والسوفيتية.

المبحث الاول

الحرب الكورية وآثارها على الوضع الدولي

ان (ارض الهدوء الصباحي) ⁽³⁸⁾، وهذا ما كان يطلق حينها على (شبه الجزيرة الكورية)، لم تنعم بهدوء، فمنذ عام 1910 والذي احتل فيه اليابانيون هذه الارض الهادئة، لم يتمكن الكوريون من ان ينعموا بفترة هدوء، فقد كان موعد مغادرة قوات الاحتلال والسيطرة الامريكية- السوفيتية مناسبة للمناظرة وعلو لهجة الخطاب السياسي المتشنج بين الطرفين، ولكن بالرغم من حكومة (دين) في الجنوب كانت تهيمن على اغلب المساحة الكورية مع عدد نفوس اكثر من الشمال، الا ان ضعف الارادة لدى تلك الادارة، هو الذي كان يطغى على المشهد السياسي الجنوبي، فحكومة (دين) هذه وباطقمها البارزة كانت بالامس ممثلة لارادة المحتلين اليابانيين قبل رحيلهم، وبما ان الامريكان لم يجدوا في الجنوب الكوري من يتعاون معهم في النطاق السياسي، فقد وجدوا ضالتهم فقط في مثل هذه التركة وهي الوحيدة التي بمقدورها ان تتعاون معهم وتمثل ارادتهم، ولذلك فان هؤلاء كانوا يعانون من العزلة السياسية داخل مجتمع الجنوب اضافة الى الروح العدائية التي كانت تعتمل في نفوس الشماليين وامام هذه الحقيقة فقد جرى الصراع السياسي والمخابراتي بين حكومة الشطرين وكان لاعدام مجموعة من الكوريين في الجنوب باوامر من سلطات الجنوب، وذلك في ربيع عام 1950، ذلك الاجراء الذي رفع درجة رد فعل الشماليين، واللذين هم في جاهزية كبيرة لخوض غمار حرب مع حكومة وقوات الجنوب، وكانت تلك الجاهزية القتالية على أهبة الاستعداد للمواجهة، بل للهجوم، حيث تم اعداد 135.000 مقاتل لخوض غمار تلك الحرب، فقد اندفعت هذه القوات نحو خط العرض في الجنوب وذلك في الخامس والعشرين من يونيو/حزيران عام 1950، وقد اطلق الشماليون على تلك الحرب بـ (الحرب الكورية) او (حرب تحرير الارض)، اما على الطرف الاخر فقد كانت قوات الجنوب تدافع بـ(65.000) مقاتل جلهم من خائري العزائم بين متغل عن القتال امام الشماليين، او من التحق منهم بالقوات الشمالية، كما ان الجنوبيين كان

(38) الحرب الكورية/ نفس المصدر.

يعوزهم التسليح، فقد كانوا مسلحين بأسلحة أمريكية قديمة وغير ذات فاعلية، لهذا وذاك من العوامل المحيطة، انهارت كل الدفاعات الجنوبية والتي اطلقت عليها بـ(حرب 6/25) او (الحرب الكورية)، ولقد مضى الشماليون في تقدمهم نحو الجنوب منجزين اهم مشروع قتالي استراتيجي وذلك بـ(تحريرهم سيؤول) حسب ما استخدموه من مصطلح سياسي انذاك.

لقد دق ناقوس الخطر في الولايات المتحدة الامريكية بعد هذا الانجاز الذي حققته قوات حكومة (كيم ايل سونغ)، وفي السابع والعشرين من شهر يونيو/حزيران من نفس العام دعت واشنطن الى عقد اجتماع طارئ في لمجلس الامن، بغية مواجهة هذا الامر الخطير، وقد واجهت حكومة (هاري ترومان) ذلك الموقف بـ(الالتفاف الدستوري) عليه فلم تلجأ الى الكونغرس، بغية اعلان الحرب والتي هي من الصلاحيات الدستورية لذلك المجلس، وذلك لاسباب منها عدم اظهار درجة الخلل السياسي لتلك الادارة في شأن ادارة تلك الازمة، حيث تم (الاجتياح الشيوعي) السريع لمناطق الجنوب الكوري، ثم بغية اظهار القوة غير المعلنة في ادارة تلك الحرب والتي اطلقت عليها (النزاع الكوري) لقد تداعى حلفاء الولايات المتحدة الامريكية لحضور احدى جلسات (مجلس الامن الدولي) والتي دعت لها واشنطن، لمبين نداء الحليف الاكبر، وبغياب الاتحاد السوفيتي، والذي سبق له ان انسحب مندوبه(غروميكو) محتجاً على منح حكومة (الكومينتانج) بزعامه (شاي كان شيك) في تايوان(فرموزا) حق تمثيل الصين في الجمعية العامة للامم المتحدة، وجميع هيئاتها بما فيها (مجلس الامن الدولي)، بدلاً من (الصين الشعبية) بزعامه (ماو توسي تونغ)، وقد صدر القرار رقم (82 لعام 1950) حول تشكيل قوة عسكرية برئاسة الولايات المتحدة لمعالجة الازمة الكورية عسكرياً، وقد امتنعت يوغسلافيا، عن التصويت وهي العضو غير الدائم في (مجلس الامن الدولي) ابان انعقاد تلك الجلسة، وقد جاء ذلك القرار على الشكل التالي:⁽³⁹⁾

(39) الحرب الكورية / نفس المصدر.

1. توقف جميع العمليات العدائية ، وانسحاب القوات الكورية الشمالية الى شمال خط العرض (38).

2. تشكيل لجنة تابعة للامم المتحدة في كوريا الجنوبية لمراقبة الوضع وابللاغ (مجلس الامن الدولي) عن تطورات الاوضاع العسكرية في كوريا .

3. على جميع اعضاء (الجمعية العامة للامم المتحدة) مسانبتها (الامم المتحدة) في تحقيق ذلك ، والامتناع عن مساعدة كوريا الشمالية في نطاق تلك الحرب.

وكان من تجليات صدور ذلك القرار ان جند (مجلس الامن الدولي) قوات تدخل عسكرية برية مثلتها الولايات المتحدة الامريكية ب 50% بينما شكلت القوات الجنوبية وقوات ثلاث عشرة دولة حجم تلك القوات ، كما قدمت الويات المتحدة الامريكية 86% من القوات البحرية و93% من القوات الجوية ، كما ابدت كل من كندا ، استراليا ، بريطانيا ، فرنسا ، جنوب افريقيا و لوكسومبروغ استعدادها ودخلت تلك الحرب فعلا .

ومع ان السوفييت وحلفائهم قد اعترضوا على ذلك القرار لعدم شرعيته ، وذلك كونه لم يقر بحضور الاتحاد السوفيتي وهو المندوب الدائم في (مجلس الامن الدولي) ، فكان الرد سهلاً وشرعياً هو الاخر ، وذلك لتغيب الاتحاد السوفيتي بارادته ، مما حرمه من استخدام حق النقض (الفيتو) على ذلك القرار .ان سرعة تحرك الولايات المتحدة الامريكية في هذا الاتجاه ، كان قد جرى على تلك الصورة نظراً لعوامل ذاتية ، والتي تعني بتداعياتها الاحساس بذلك الخطر الداهم على مصالح وهيبة الولايات المتحدة الامريكية ، جراء ذلك الاجتياح السريع لـ(القوات الشيوعية) الشمالية ، ثم هناك عوامل اخرى مارست من جانبها ضغوطاً اضافية ، ومنها ما سجله التاريخ السياسي الدولي بالامس عبر اتفاقية (ميونخ) في عام 1938 ، تلك الاتفاقية التي اشرنا اليها انفاً ، والتي تم التوقيع عليها بين كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا في محاولة لكبح جماح المانيا والحد من رغبة التمدد الاقليمي لديها ، حيث ان هذه الاتفاقية التي لم تحل دون تنفيذ الالمان لرغبتهم في اجتياح بولندا في عام 1939 ، وغير هذا وذاك من اسباب (الروع) الذي سرى في مفاصل الجسد الامريكي ، فان الحزب الجمهوري المعارض لـ(هاري ترومان) الديمقراطي كان يحاول ان يصطاد اخطاء الديمقراطيين ، حيث ان

هذا الجزء المعارض وعبر ابرز متطرفيه وهو (جوزيف مكارثي)^(*)، كان يحث الادارة على ممارسة سياسة اكثر تشدداً ازاء كل الوان اليسار داخل وخارج الولايات المتحدة الامريكية، بتهمة الشيوعية.

اما الموقف في الصين الشعبية بقياده (ماوتوسي تونغ)، ازاء ما كان يجري حينذاك في شبه الجزيرة الكورية، فكان بمثابة المساند المتحفز، لحكومة الشمال الكوري وعندما باشرت قوات الامم المتحدة بزعامة الولايات المتحدة الامريكية من تنفيذ القرار 82 الاممي، ولما اقترب نشاط تلك القوات من حدود الصين، فقد اعتبرت الصين ذلك الاقتراب مهدداً لـ(امنها القومي) فاشتركت في الحرب الى جانب الشماليين بشكل فعال الا ان موازين القوى رجحت كفة الامريكان وحلفائهم، فاحتلت(بيونغ يانغ) ودفع الشماليون والصينيون شمالاً، الا ان الولايات المتحدة الامريكية كانت قد شعرت بعد سقوط بيونغ يانغ انها قد تجاوزت الخط الاحمر بموجب قوانين سياسة (التوازن الدولي)⁽⁴⁰⁾ فتوقف القتال في 27/ يوليو / تموز من العام 1953، وبذلك توقفت تلك (الحرب المنسية) والتي اطلق الصينيون عليها هذا الاسم .

(40) الحرب الكورية/ نفس المصدر.

* جوزيف مكارثي: سياسي يميني متطرف، قاد حملة شعواء ضد كل الوان اليسار داخل وخارج الولايات المتحدة الامريكية والقذف بتهمة (الشيوعية)، وكان ظهوره في اوائل الخمسينات من القرن الفارط قد احدث دويماً سياسياً واجتماعياً غاية في التوتر وبالذات داخل الولايات المتحدة الامريكية.

المبحث الثاني

حركة عدم الانحياز وسياسة الحياد الايجابي

ان فكرة (حركة عدم الانحياز) بدأت بالتبلور بعد سلسلة من المشاورات والمؤتمرات شهدتها اولا بعض الدول الاسيوية حيث شرعت الهند بالمناداة بها ومن ثم دعت الاخيرة الى عقد (مؤتمر نيودلهي) الأول، والذي اطلق عليه (مؤتمر العلاقات الاسيوية الاولى)، وذلك في الفتره بين 23 مارس / اذار⁽⁴¹⁾ والأول من ابريل / نيسان من عام 1947، فقد كان صاحب الدعوة لذلك المؤتمر هو (حزب المؤتمر الهندي) والذي كان يتزعمه (المهاتما غاندي)، وكان ذلك قبل حصول الهند على استقلالها، وقد حضر ذلك المؤتمر كل من الاتحاد السوفييتي وممثلوا بعض الدول في اوربا الغربية، وكان ذلك المؤتمر يهدف الى تحشيد كل القوى من اجل ان تحصل الهند على استقلالها.

اما المحطة الثانية في تطور وتبلور (حركة عدم الانحياز)، كان انعقاد (مؤتمر نيودلهي الثاني من 20-23 يناير / كانون ثاني من عام 1949 عقب استقلال الهند، وفي ذلك المؤتمر وبعد ان نالت الهند استقلالها حضر عدد كبير من الدول الاسيوية وبعض الدول الافريقية، كما حضرته استراليا، وكان ذلك المؤتمر يهدف الى البحث في قضية استقلال اندونيسيا، وكان من اهم نتائج ذلك المؤتمر هو تأسيس المجموعة (الافرو - اسيوية) في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

لقد تواصل نمو وتطور ذلك المشروع، وقد كانت (كولومبو) عاصمة سيريلانكا محطته الجديدة، حيث عقد (مؤتمر كولومبو) في 15 ابريل / نيسان من العام 1954، فكانت تلك المحطة تمثل وثوباً جديداً لقوى ودول ذلك المشروع، اما الدول التي حضرت ذلك المؤتمر فكانت خمسة دول هي الهند، اندونيسيا، بورما، الباكستان، بالاضافة الى سيريلانكا وهي البلد المضيف لذلك المؤتمر، لم يكن

(41) د. سعد حقي توفيق / مبادئ العلاقات الدولية/ ص319 / دار وائل للتوزيع والنشر / الطبعة الثانية/ 2004-عمّان.

تداعي تلك الدول لحضور ذلك المؤتمر هو مجرد استعراض شكلي وانما كان لانعقادها مهمة تتعلق بسلامة وسيادة تلك البلدان ، سيما وان الحرب الكورية لم تضع أوزارها الى ما يقرب من عام فقط على انعقاد(مؤتمر كولومبو) ، وكان اهم ما كان يشغل بال قادة تلك الدول ، هو ابعاد بلدانهم عن المخاطر التي قد تنشعب في حالة عدم تداركها والذي يقتضي معرفة وادراك كل ذلك ، ولوضع اليات من تحوطات الامان في محاولة لايجاد صيغ شفافة للعلاقات الدولية ، وقد تحسس وادرك المؤتمرين اللذين حضروا (مؤتمر كولومبو) ، بأن اتساع دائرة (الحرب الباردة) سيلحق بدولهم الضرر جراء المخاطر الناجمة عن تلك التوترات ، كما ان انضمام الصين الى الجمعية العامة للامم المتحدة ساعد هو الاخر على ان يتدارس ويتباحث ممثلوا الدول التي حضرت المؤتمر بالمستجدات بعد انضمام الصين ، وقد اتفق أولئك المؤتمرين على عقد مؤتمرهم اللاحق في مدينة (باندونغ) الاندونيسية بعد عام من تاريخ انعقاد (مؤتمر كولومبو) ومن جانب اخر فقد رأت كل من الصين والهند حديثي الولادة بأن هناك ثمة ما يدعوهم الى تنقية الاجواء السياسية بينهما بعد ان شعر الطرفان بأن هناك نقاط تلاقي استراتيجية تجمع بينهما ، ووفقا لذلك فقد تم عقد (الاتفاق الهندي _ الصيني) وذلك في 29 ابريل / نيسان من عام 1954 وقد وقع على ذلك الاتفاق كل من الرئيس الصيني (شوان لاي) ورئيس وزراء الهند (جواهر لال نهرو) وقد اصطلح على ذلك الاتفاق ب(البانشاشلا)⁽⁴²⁾ ، وقد كان ذلك الاتفاق عبارة عن وضع صيغة مبادئ تمثلت في :

1. الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الاقليمية .

2. عدم الاعتداء المتبادل.

3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

4. التكافؤ والمنفعة المتبادلة.

5. التعايش السلمي.

6. مؤتمر باندونغ:

(42) د. سعد حقي توفيق/ ص319/ نفس المصدر.

لقد تعززت فكرة (عدم الانحياز) بعد أن توقفت الحرب الكورية وما نتج عن وقائع تلك الحرب من تأجج لنيران (الحرب الباردة) بين المعسكرين القائمين حينذاك (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأنت مطلع الخمسينات من القرن العشرين شهد حركة انعتاق واسعة في العالم أجمع، وبوجه خاص في القارتين الأفريقية والآسيوية، وقد تمثلت حركة الانعتاق تلك، في انتزاع حق السيادة والاستقلال لدول خضعت للسيطرة الاستعمارية لعقود طويلة (الجزائر 132 عام تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي).

إن ما ميز ذلك العقد (الخمسينات) هو ظهور زعامات (كاريزمية) بذات التميز لذلك العقد، حيث برزت زعامات كالرئيس الراحل (جمال عبد الناصر) من بين ثلة من الزعامات الرديفة والشبيهة مثل الرئيس الهندي الراحل (جواهر لال نهرو) والرئيس اليوغوسلافي الراحل (جوزيف بروس تيتو) وقد رأى الرئيس الأندونيسي الراحل (أحمد سوكارنو) مكانه في وسط تلك الزعامات، مما مهد هذا الأمر إلى اتفاق هذه الزعامات على عقد (مؤتمر باندونغ) في أندونيسيا عام 1955.

لقد كان (مؤتمر باندونغ) قد شكل في حقيقة الأمر الأرهاصات الميدانية الأولى لقيام (حركة عدم الانحياز)، كما أن رفع درجة وتيرة الخطاب السياسي للمحيط (الأفرو آسيوي) كان قد عبر عن إحاسيس ومشاعر شعوب تلك الدول وقياداتها، مما تركت وطأة قوى الاستعمار على مقدرات وتطلعات هذه المجموعة التي انتزعت استقلالها بعد زمن ليس بقصير على تلك الهيمنة.

إن (مؤتمر باندونغ) كان محطة استراتيجية بين العصر الذي سبقه والعصر الذي تلاه، فقد مثل هذا المؤتمر الولادة الشرعية والطبيعية لقوى الحياد، تلك القوى المعبأة أصلاً بمناهضة المشاريع الاستعمارية (حلف بغداد، حلف جنوب شرق آسيا)، وقد حضر ذلك المؤتمر الرئيس الراحل (جمال عبد الناصر) والرئيس الصيني الراحل (شوان لاي) ورئيس وزراء الهند الراحل (جواهر لال نهرو)، كما حضرت زعامات (أفرو آسيوية) أخرى بالإضافة إلى الرئيس الأندونيسي الراحل (أحمد سوكارنو) حيث كانت بلاده هي المضيف لذلك المؤتمر.

لم يكن هذا المؤتمر الا مؤتمراً تشاورياً، اصطفت فيه الدول التي كانت تسعى لتعزيز استقلالها ومن ثم البحث عن طرق للتنمية المقترنة بالمحافظة على ذلك استقلالها، حيث فتح ذلك (المؤتمر) الطريق للدول التي أنضوت تحت لوائه صوب المضي في تلك المسيرة ثم تلى ذلك انعقاد (مؤتمر القاهرة) وذلك بين 5-12 / يونيو/حزيران من عام 1961⁽⁴³⁾، وقد حضر ذلك المؤتمر تسع عشرة دولة افريقية واسيوية، كما عزز ذلك مشاركة يوغوسلافيا ممثله برئيسها الراحل (جوزيف بروس تيتو)، كما حضرت كويا والذي مثلها رئيسها (فيديل كاسترو). وقد تدارس المؤتمر الامور المتعلقة بتطوير نشاط هذه (المجموعة الدولية الجديدة) طارحة مشروعاً سياسياً جديداً في الميدان الدولي له دلالاته وابعاده على (حركة العلاقات الدولية) والذي توصلت فيه المجموعة الى تحديد تعريف لمفهوم (حركة عدم الانحياز) ومن ثم تبين مبادئها على صعيد السياسة الدولية، وقد حددت تلك المبادئ العامة بنقاط خمسة هي:

1. اتباع سياسة مستقلة مستتدة الى التعايش وعدم الانحياز.
2. مساندة حركة التحرر الوطني .
3. عدم الانضمام الى اي حلف عسكري جماعي في اطار الصراع بين الدول العظمى .
4. عدم الدخول في اي حلف ثنائي مع اي من الدول العظمى.
5. عدم السماح باشاء اية قواعد عسكرية لاي دولة اجنبية على اقليم الدول غير المنحازة.

أن الاجواء السياسية التي ولدت ابانها هذه الحركة تمثلت في تصاعد نشاط قوى حركات التحرر، ومن ثم ما حققته تلك القوى من انتصارات متلاحقة منتزعة حريتها واستقلالها، كما ان هذه القوى لقت دعماً مهماً من قبل دول (المنظومة الاشتراكية) وفي طبيعتها الاتحاد السوفييتي(السابق) سواء اتى ذلك الدعم انطلاقاً من مبادئ تلك المنظومة او كان قد جرى بصورة(براغماتية) على قاعدة (عدو عدوي صديقي) الا انه قد اثمر عن مجموعة انتصارات حققتها قوى الحركة او المتطلعين

(43) د. محمد سعيد الدقاق القانون الدولي العام/ص426/ الدار الجامعية للطباعة القاهرة، الطبعة الثانية 1983- القاهرة.

والمسجمين مع سياسات تلك الحركة في هذا الجانب، وبالفعل ازداد حجم وتأثير تلك الحركة على مختلف الصعد الاقليمية او الدولية، لقد واكبت قيادة الرئيس الراحل (جمال عبد الناصر) مثل هذه التطورات، بل ان (مصر عبد الناصر) كانت بمثابة (قطب الرحي) لتلك الحركة وكانت معينها الرئيس، والذي دعى (عبد الناصر) حينذاك لطرح شعار(الحياد الايجابي) والذي كان في حقيقته يعني:⁽⁴⁴⁾

1. عدم الانحياز للمعسكرين الخصمين.
2. اعتماد الوسائل الايجابية لازالة التوتر بين الدول الكبرى والدول المنضوية تحت لواء (حركة عدم الانحياز) .
- لقد مضت منظمة (حركة عدم الانحياز) في مشروعها بذات الثوابت التي اقترت بداية في (مؤتمر بلغراد) والذي عقد في ايلول من عام 1961 وقد تتابع عقد مثل هذه المؤتمرات وكانت وفق التسلسل الاتي:

1. مؤتمر قمة بلغراد / يوغوسلافيا / ايلول 1961⁽⁴⁵⁾ .
2. مؤتمر قمة القاهرة / الجمهورية العربية المتحدة 1964.
3. مؤتمر لوساكا / زامبيا / ايلول 1970 .
4. مؤتمر الجزائر / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية / ايلول 1974
5. مؤتمر كولومبو / سيريلانكا / اب 1976.
6. مؤتمر هافانا / كوبا / ايلول 1979.
7. مؤتمر نيودلهي / الهند / اذار 1983 .
8. مؤتمر هراري / زامبابوي / ايلول 1986 .
9. مؤتمر بلغراد / يوغوسلافيا / ايلول 1989.
10. مؤتمر جاكارتا / اندونيسيا / 1992 .

(44) د. غازي حسن صباريني / الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام/ ص119/ مصدر سابق.
(45) د. سعد حقي توفيق/ ص322/ نفس المصدر.

11. مؤتمر كولومبيا / كولومبيا / ايلول 1995.

12. مؤتمر دوربان / جنوب افريقيا / ايلول 1998.

تقويم حركة عدم الانحياز:

بداية لابد من وضع مصطلح (عدم الانحياز) على المسطرة القانونية لنجد ومنذ البداية ان مثل المصطلح غير دقيق فقهيًا على الصعيد القانوني الا اذا تم النظر له من الجانب السياسي، حيث ان دول تلك الحركة المنشئة منها او الملتحقة هي بذات الوقت لها وضعها القانوني السيادي الدولي، وجميعها تتمتع بالعضوية في مختلف هيئات الجمعية العامة للامم المتحدة، مما يلزمها بالآخذ بقرارات هذه المنظمة الدولية، سواء كانت تتسجم مع سياساتها او تلك التي لاتتسجم مع سياساتها، وسقفها الاعلى بالتعامل في هذا الباب هو التحفظ على تلك القرارات، الا ان الواقع العملي لظهور مثل هذه الحركة وتعاطيها مع واقع السياسة الدولية في اطار (العلاقات الدولية)، قد مكن هذه الحركة من ان تنتزع قرارات دولية مهمة، والتي كانت تتمحور حول دعم حركات التحرر الوطني، والتصدي لنزعات وافكار معادية للانسانية (اعتبار الصهيونية شكل من اشكال العنصرية).

وقد نجحت تلك الحركة في مساعيها تلك لاسباب موضوعية ثلاث هي:

1. ان المسائل التي كانت ذات بحث في هيئات (الجمعية العامة للامم المتحدة) هي في جوهر البنود الرئيسية للقانون الدولي (لتصفية الاستعمار، الاستقلال السياسي والاقتصادي).
2. الثقل العددي للدول المنخرطة في الحركة، والتي بلغ عددها (108) دوله حضرت (مؤتمر جاكارتا) عام 1992، هذا بالاضافة الى حضور اعضاء مراقبين من قوى حركات التحرر الوطني⁽⁴⁶⁾.
3. الثقل الدولي الذي مثله وجود الاتحاد السوفييتي (السابق) بالاضافة الى كتلة المنظومة الاشتراكية. وعلى العموم فان هذه الحركة حظت باحترام الأسرة الدولية، حيث مثلت حركتها في اطار (لعلاقات الدولية) الروح الحقيقية في

(46) د. غازي حسن صباريني، الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام/ ص 119-مصدر سابق.

التعاطي مع جوهر (القانون الطبيعي / العدل / الانصاف والرحمة) . الا هذا الامر لم يكن يحظى برضى وقبول المعسكر الغربي وبالذات الولايات المتحدة الامريكية . ان مسار تلك الحركة الذي كان متصاعدا منذ خمسينات القرن الماضي والذي شهد ولادة عالم سياسي دولي جديد ، والذي ظهرت فيه متغيرات سياسية جديدة تمثلت في انكفاء حركة الاستعمار ، حيث تم تصفية هذا الشكل من اشكال الهيمنة (تصفية الاستعمار) ، ومن ثم ولدت كيانات سياسية دولية جديدة وبالذات في افريقيا واسيا .

لم يكن نشاط (حركة عدم الانحياز) يسيراً بالمطلق ، حيث ان ذلك الاتجاه التحرري الذي كانت تتبناه هذه الحركة لم يكن مرضي عنه ومقبولاً لدى القطب الثاني حينذاك (الولايات المتحدة الامريكية).

وعليه فأن مفاعيل نشاط تلك الحركة هو الاخر خضع لقوانين القوة وتوازن المصالح .

لقد اعترت مسيرة (حركة عدم الانحياز) ثمة معوقات جوهرية تمثلت أولاً بالتجاذبات بين المعسكرين ، وبالذات حزمة الضغوط التي كانت تمارسها الولايات المتحدة الامريكية على مختلف المناطق (لرخوة سياسياً) ، والذي كان ذلك معيقاً جدياً امام نشاط تلك الحركة وفقاً للمبادئ التي تبنتها .

لقد كان هذا الامر كذلك ، الا ان انهيار الاتحاد السوفييتي وكتلة المنظومة الاشتراكية في أواخر الثمانينات من القرن الفارط ، فكان ذلك الحدث المنزل مفصلاً جوهرياً في اضعاف تلك الحركة ومن ثم تباطوء فعاليتها ، بل ويمكننا القول من أن هذا المنظمة قد تحجم دورها وانخفض ثقلها على صعيد السياسية الدولية ، وذلك بتصاعد وتعاضم الدور الامريكي المناوىء اصلاً لنشاط هذه الحركة .

وقد يستمر الوضع كذلك الى حين ، حيث أن قوى ممانعة جديدة قد ظهرت في الميدان الدولي ، ومن الممكن ان يرد الاعتبار من ثم الحياة الى (منظمة حركة عدم الانحياز) ، فأن مثل هذه القوى الممانعة مثل ايران ، سوريا ، فنزويلا ، كوبا ، بوليفيا ، وبعض الدول الاخرى في امريكا اللاتينية ، هذا بالاضافة الى القوة الصينية الصاعدة وكذا الاستفاقة الروسية الجديدة (مجموعة بوتين) ، وكما ويمكننا ان نضيف لجهة

اعادة شئ من (التوازن الدولي) هو تعاضم دور قوى حركات المقاومة في لبنان، العراق، فلسطين، وافغانستان ضد مشروع الهيمنة الامبريالي الامريكي والذي جند كل طاقاته لوأد كل نشاط ممانع ومنه (حركة عدم الانحياز) والتي كانت الملاذ الشرعي والدولي المميز لانتزاع الاستقلال والسيادة في العصر الحديث .

المبحث الثالث

الحرب الباردة واثارها على حركة (العلاقات الدولية)

لقد اذنت نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945، بالشروع فوراً باندلاع الحرب الباردة دون نيران، بين حليفي الامس، وهما كل من الولايات المتحدة الامريكية وحلفها الطبقي الدائر في الفلك الرأسمالي، وبين الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية التي ولدت بعد الحرب العالمية الثانية كمكافأة قدمت للسوفييت، جراء تضحياتهم.

فأشدد أوار تلك الحرب، ونشط الطرفان في محاولة لاضعاف احدهما للآخر، وتعددت ميادين تلك الحرب، سواء عبر سياسات التجسس على كل ما يمكن الحصول عليه من اسرار عسكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية، او عبر نشوب معارك (تكتيكية) فكانت الولايات المتحدة الاميركية وكذلك الاتحاد السوفيتي لا يألون جهداً في الولوج عبر الثغرات في النقاط التي ذكرت، وكان الاختبار الابرز في تلك الحرب ما اطلق عليه بـ(الحرب الكورية) بين العام 1950-1953 فاندلعت الحرب تلك، بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، ولكن دون ان يخسر كلا الطرفين مواقعهما في شبه الجزيرة الكورية، وبالذات الولايات المتحدة الامريكية، التي عززت وجودها العسكري باقامة قواعد عسكرية لها هناك، هذا بالاضافة الى تسللها المعلن في عصب الاقتصاد الكوري، محولة هذا البلد الى محطة اقتصادية متقدمة لمصالحها، اما الاتحاد السوفيتي فقد ظل لفترة عقد من الزمن تقريباً يتمتع بنفوذ واضح في الشمال الكوري، وما ان برزت الخصومة العقائدية بين كل من الاتحاد السوفيتي في عهد (نيكيتا خروتشوف) وبين الصين الشعبية بزعامة (ماوتوسي تونغ)، الا وضعف ذلك التأثير على كوريا الشمالية من الجانب السوفيتي، حيث غدت (بيونغ يانغ) نقطة تجاذب بين الخصمين العقائديين.

ان معارك (الحرب الباردة) تعددت فصولها ومواقعها، وفي الحقيقة لم تستثنى هذه الحرب اي موقع وفي اية قارة من ان تتطاير نيرانها اليها، فحروب الاعلام والدعاية

المضادة ونهج التجسس المتبادل كانت هي اللغة السائدة على مستوى (العلاقات الدولية) بين الدول المعنية ، وقد تناقلت وسائل الاعلام العالمية اخبار العمليات التجسسية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي بشكل خاص ، الى جانب النشاطات التجسسية التي كانت تمارسها كل الدول الدائرة في هذين الفلكين ، حيث ان واشنطن وموسكو هما العاصمتان اللتان تتصفي في مختبراتها كل المعلومات التجسسية ، سواء عبر الـ(CIA) او الـ(KGB) وكل المؤسسات الوطنية التابعة والمعاونة لنشاط هذين المركزين ، وكل في دائرة نشاطه ، كما ان الدول ذات الصلة تسعى بذات الاتجاه ولها ذات المرامي والاهداف ، وقد عرف تاريخ العلاقات بين القطبين اللدودين نشاطات مخبراتية شاع صيتها وعلى طريفي المعادلة ، فالجاسوس المزدوج (كيم فيلبي) كان هو الشخصية الابرز في عالم الجاسوسية بين المعسكرين ، فهذا السيد هو بريطاني الجنسية ، وكانت اخر وظيفة شغلها هي رئاسة (شبكة مكافحة التجسس البريطانية) ، ومقرها في بيروت ، وتدير هذا النشاط في منطقة اسميت غربياً بـ(الشرق الاوسط) ، وكان (فيلبي)⁽⁴⁷⁾ قد عمل في سلك الاستخبارات البريطانية مُتَنقِلاً بين وظائف مختلفة في نفس السلك لمدة ثلاثون عاماً ، وبعد ان شعر هذا الجاسوس بانه قد كشف ترك بيروت حيث كانت مقره الوظيفي ، وذلك في 23 يناير / كانون الثاني في عام 1963 واستقر في الاتحاد السوفييتي ومات فيها منذ سنوات ، وغير ذلك فقد كانت الثقافة والاعلام هي الميدان المفتوح في تلك الحرب ، وفي واقع الامر لم تجري منافسة في الميدان الثقافى (النقى) ، بل ان الدوائر المخبراتية ولا سيما في الولايات المتحدة الامريكية هي التي كانت تقف مباشرة خلف مثل تلك النشاطات والفعاليات ، وقد اشارت الى مثل تلك النشاطات الكاتبة البريطانية (فرانسيس ستونر) ، فقد ذكرت في كتاب لها بعنوان (الحرب الباردة الثقافية / CIA وعالم الفنون والاداب)⁽⁴⁸⁾ ما مفاده بأن الحرب الباردة وفي المجال الثقافى والاعلامى كانت قد اطلقت شرارتها بعد نهاية (الحرب العالمية الثانية) ، حيث رافق (الحرب الباردة) ما عرف حينها بـ(مشروع مارشال) والذي اوعز بالشروع فيه الرئيس الامريكى انذاك (هارى ترومان) ، والذي سمي ايضاً بـ(برنامج النقطة الرابعة) حيث بوشر بذلك المشروع في عام 1949 ، وكان

(47) دار النهار للنشر ش.م.ل / كيم فيلبي / ص15 / ثلاثون سنة في خدمة السوفيت 1968-بيروت.

(48) فرانسيس ستونر / الحرب الباردة الثقافية (CIA) وعالم الفنون والأداب والادابجريدة الاسبوع الادبى / العدد 807 / تاريخ 2002/5/11.

الهدف من اضطلاع الولايات المتحدة الامريكية بتحمل تكاليف ذلك المشروع الضخم، والذي كان يهدف في وجه منه الى اعادة هيكلة البنى التحتية في اوربا الغربية، ومن ثم النهوض باقتصاديات تلك البلدان الحليفة كضرورة ذات علاقة بالمصالح الامريكية، اما الوجه الثاني لذلك المشروع، فكان يهدف الى ابعاد اوربا المدمرة تلك من ان تقع في (قبضة الاحزاب الشيوعية).

لقد تعددت فصول تلك الحرب الثقافية الباردة، كما تقول الكاتبة وتووعت نشاطات المخابرات المركزية الامريكية (CIA)⁽⁴⁹⁾ والتي هي مكلفة رسمياً بادارة (شؤون تلك الحرب)، فأخذت تروج ما اطلق عليه بالذوق الامريكي في الطعام والشراب مثل (COCACOLA) ولباس (الجينز) وموسيقى الروك، وكذلك في الافلام السينمائية تلك الافلام التي تظهر صورة الرفاهية على النمط الامريكي، دون ان تمر ب (حي هارلم) وهو من (احياء الموت) المنتشرة في الولايات المتحدة الامريكية، حيث يقع ذلك الحي المذكور قرب مبنى الامم المتحدة في نيويورك، كما ان عدسات التصوير تلك لم تظهر ولن تظهر صور حالات الجوع والتشرد التي تعج فيها كبريات المدن الامريكية، وعلى اي حال فقد كانت الـ(CIA) خلف انشاء (منظمة كونغرس الحرية الثقافية) في عام 1950 والتي اسميت لاحقا بـ(الاتحاد الدولي للحرية الثقافية) عام 1967، وقد انشئت فروعاً لتلك المنظمة في خمسة وثلاثون دولة، وقد اصدرت هذه المنظمة حوالي عشرون مجلة تخصصت في طرح (ثقافة اضعاف) الاخر، وقد نجحت في ذلك الى حد معقول، فقد اعترف رجال الـ(KGB) بذلك عندما التقوا رجال الـ(CIA)⁽⁵⁰⁾ بعد سقوط جدار برلين، فقد جندت الـ(CIA) لذلك العمل شخصيات مرموقة على الصعيد الثقافي، حيث انخرط في ذلك النشاط مثلاً المؤرخ والكاتب الكبير (ارنولد توينبي) والفيلسوف (برتراند راسل)، كما تعددت النشاطات تلك مثلما اشرنا الى ذلك، فقد سعت تلك المنظمة عبر (ضغوطها اللوبية) الى حجب جائزة (نوبل للاداب) عن منحها الشاعر التشيلي (بابلو نيرودا)، وذلك في عام 1964، الا انه ما لبث ان فاز بها في عام 1971 عندما كان سفيراً لبلاده في باريس ابان حكم (د.سيلفادور الليندي) والذي اطاح به لاحقا في عام 1973 قائد الجيش هناك (بينوشيت) الذي كان يحظى بدعم وكالة المخابرات

(49) فرنسيس ستونر / نفس المصدر.

(50) فرنسيس ستونر / نفس المصدر. www.awa-dom.org/alesbough.

المركزية الامريكية ، حيث كلفت تلك الوكالة إحدى كبريات شركات الاتصالات وهي (ITT)⁽⁵¹⁾ بتمويل ذلك الانقلاب الدموي والذي قتل فيه الرئيس (سيلفادور الليندي) . وفي صورة اخرى، وبذات السياق، فقد قام الكاتب الروائي الامريكي الشهير (ارنست همنغواي) مؤلف رواية (الشيخ والبحر) بالانتحار بعد معاناة من الكآبة التي تولدت نتيجة للملاحظات والمتابعات والتحقيقات التي تعرض لها ذلك الكاتب.

أما على الجانب السوفييتي، فقد كان الاختراق المخبراتي اكثر تأثيرا وذلك لأسباب موضوعية، أولها وهذا اهم تلك الاسباب، فقد سعى السوفييت الى تطوير ثلاث حلقات مركزية في الشأن السوفييتي، فكان الجيش بخلفيته المستندة الى تطوير الصناعة العسكرية وهذه هي الحلقة الأولى، أما الثانية والتي تتبادل الموقع في الاهمية بالنسبة للسوفييت فكانت النشاطات المخبراتية، أما الحلقة الثالثة فكانت في ميدان الفضاء، ذلك التطور العمودي في هذه الحلقات كان قد تطور ونمى على حساب بقية الحلقات التي لاتقل أهمية عن الحلقات الثلاثة التي ذكرت، أما السبب الموضوعي الثاني في مقدرة السوفييت للتميز عن الامريكان في مجال المخبرات، فكان بوجود الاحزاب الشيوعية ذات الصلة بالاتحاد السوفييتي، أو حتى داخل صفوف اليسار العالمي، والذي لا يرى بعضه أو بعض من تعاون مع السوفييت في هذا المجال ضيرا في هذا الأمر، فقد كانت ال(KGB) تجد لها مواطئ قدم، حصلت عبرها عن معلومات غاية في السرية وتتمتع باهمية فائقة في مواقع (الحرب الباردة). الا ان مجمل ذلك النشاط المعلوماتي لم يجد له أرضية خصبة للاستثمار، جراء غياب الديناميكية في حياة الادارة السوفييتية، بحيث ان هذا القدر الضخم من المعلومات التي كان يمكن الحصول عليها توقفت فعاليته بفعل ذلك الجمود الذي كان يلون النظام السوفييتي، فقد كان هذا الأمر وسواه من الاختلالات والارباكات على الصعيد السياسي الداخلي والخارجي، قد قاد هذه التجربة الى حتفها لاحقا.

إن ما تمخض عن (الحرب العالمية الثانية) هو ولادة نظام دولي جديد، حيث اندفعت الولايات المتحدة الامريكية وبموجب مساهمتها النوعية في تلك الحرب وما بعدها، فتعزز موقع هذا البلد وثقله الدولي لاسيما بعد الشروع في (برنامج النقطة

(51) د. علاء ابوعامة / العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم، الدبلوماسية والاسراتيجية/ ص41/ دار الشروق للنشر والتوزيع 2004-ع.ان.

الرابعة) أو ما يسمى ب(مشروع مارشال)، وأول ما حصده واشنطن هو تربعها على (عرش العالم الحر) في مواجهة الاتحاد السوفييتي و(الشيوعية)، في الوقت الذي كلفته تلك الحرب بما يزيد عن (22) مليون مواطن، كما الحقت الدمار بالبنى التحتية ومعظم مرافق الحياة في الاتحاد السوفييتي، حيث ان هذا البلد ولأسباب موضوعية، بعدها الأدنى ما خلفته تلك الحرب من دمار، كان جراؤه يحاول ملمة ماتبقى من أسباب الحياة والديمومة، ولأسباب كانت جلها وهمية سعت الادارة الامريكية لزرع الخوف والرعب في نفوس المواطن الغربي والامريكي منه على وجه الخصوص من زحف(خطر الشيوعية)، وببساطة فان الخطاب السياسي السوفييتي المفعم بالنارية حول (الصراع الطبقي) و(دكتاتورية البروليتاريا) والتذكير بما حل ب(اسرة ال رومانوف) القيصرية كانت من بين المواد الاعلامية النفسية، التي اشتغلت عليها وكالة المخابرات المركزية الامريكية ال(CIA) لتوظيفها تعبويًا ضد الاتحاد السوفييتي، وقد دفع اصحاب رؤوس الاموال ومالكي الصناعة العسكرية والنفطية الامريكية بلدهم لكي يخوض حرباً بالنيابة دفاعاً عن مصالحهم، وقد شغل هذا الثالوث كل حواسه في أتون تلك الحرب (الحرب الباردة) ومن بينها تمكنت هذه الجماعة من انتزاع قرار من الرئيس الامريكي حينذاك (هاري ترومان) على تاسيس ما عرف⁽⁵²⁾ ب(مجلس الاستراتيجية النفسية) والذي اوكلت اليه مهمة الاعداد النفسي للمجتمع، بدواعي الوهم حول وجود عدو متربص فيهم الا وهو (الشيوعية)، وقد ترأس هذا المجلس (غوردان غراي GORDAN GRAY) وذلك في عام 1951، حيث وجد هذا المجلس مقراً له في بناية ال(CIA)، كما احتل (هنري كيسينجر) موقعه في هذا المجلس كمستشار لرئيسه بالاضافة الى عمله كمستشاراً لاسرة(روكفلر)، هذا بالاضافة الى ان كل من (غراي وكيسنجر) هما عضوان في (مجلس العلاقات الخارجية) وهو مجلس (للنخبة) والذي تمويل نشاطاته وعملياته كبريات المصالح الاحتكارية في الولايات المتحدة الامريكية، حيث لعب هذا المجلس دوراً تنسيقياً بين مختلف الادارات الفاعلة في وزارتي الخارجية والدفاع (البنتاغون) وال(CIA)، هذا بالاضافة الى اجهزة الاعلام المختلفة وجراء ذلك فقد تمكن مجلس العلاقات الخارجية، هذا من التأثير في الراي العام الامريكي، وفي ظل هذه الاجواء التي خلقتها تلك المنظمة، فقد تمكنت من تثبيت كبار العاملين فيها

(52) عبد الحي يحيى زلوم/ ص 141/ نفس المصدر.

في مواقع صناعة القرارات وعلى مختلف المحاور، بحيث غدت هذه المجموعة هي وحدها التي تحدد مسار السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.⁽⁶⁰⁾

مما ذكر اعلاه في جزء بحثنا هذا، فقد بدى بأن (الحرب الباردة) كانت وليداً شرعياً لـ(الحرب العالمية الثانية)، فكرة الالغاء على طريفي المعادلة كان لا بد وان يؤدي الى الدخول في (اتون) تلك الحرب، حيث ان اعمدة الثروة والمال وعقلية الهيمنة ذات الصلة بالعالم، لم ولن تقبل ليس فكرة الغائها فحسب، وانما مجرد تناول فكرة منافستها وفي اسط المحاور السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي الجانب الاخر فان الفكر الطبقي المنحاز للمسحوقين من البروليتاريا والشرائح الطبقيية المندرجة في سياقها، والذي تمكنت قيادتها بالظفر بسلطة تعبر عنها وتحمل اوجاعها والامها وامالها، تلك السلطة التي استطاع (فلاديمير ايليتش لينين) من ان ينتزعها من السلطة القيصرية في ثورة اكتوبر عام 1917، ذلك الانجاز المظفر لا يمكن ولا يجوز التخلي او التنازل عنه بسهولة، وازاء هذه القناعة التي ثبتت في عقول ووجدان الشيوعيين ومن ناصرهم من مواطني ذلك البلد، فانهم انجروا الى ميادين تلك (الحرب الباردة)، وقد نصبت الولايات المتحدة الامريكية وعبر الاجهزة التخصصية في هذا المجال فحاشاً لتلك الحرب ولاربعة عقود (عجاف) خلت، مسخرة لذلك (كل شي من اجل المعركة)، وفي ثانيا مواقع تلك الحرب، لم تترك الـ(CIA) والمكلفة رسمياً بادارتها شاردة او واردة مالم تخضعها وتوظفها ما استطاعت الى ذلك سبيلا، ولقد وقع المحذور، فقد دخل السوفييت بارجلهم الى حقول تلك الالغام دون ان يستمدوا من التاريخ السياسي شيئاً، وكذلك لم تنفعهم ملايين النسخ عن الفلسفة الماركسية من ان ترشدهم الى الطريق الذي كان يمكن ان يقيهم من ضرر ذلك الانهيار المدوي لجدار برلين، والذي كان عنواناً لانتصار الخصم اللدود الولايات المتحدة الامريكية وهزيمة وانهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية معه.

الفصل الرابع

العلاقات الدولية في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحالي

لقد طففت هذه المرحلة بما حملته من أحداث وتطورات كونية، ليس كونها واحدة من بين اهم المراحل التاريخية في حركة العلاقات الدولية، بل انها المرحلة الأكثر اهمية بامتياز.

لم يأت ويتحول هذا الامر الى ما كان وما هو عليه، الا بفعل فاعل، اي نتيجة لتطورات متسارعة في الساحة الدولية، فكان انهيار جدار برلين بمثابة الانطلاقة (الشؤم) للماراثون الكارثي الذي حل بهذا العالم، والذي كان قبل ذلك الانطلاق يخلد الى النوم، تتنازعه احلام اليقظة بين كوايبس ذلك الضغط المائل، في التوثب الدائم لقوى الامبريالية الامريكية ومن (تتزنر) بهم من القوى الحليفة لها، أو من الانظمة والقوى الذيلية التي تأتمر بأوامر واشنطن. او بين احلام الامن والاستقرار الدولي والتنمية بحدودهما الدنيا.

ان الاحداث المتسارعة والمتلاحقة التي اعقبت انهيار جدار برلين لم تكن كانت قد جرت وحصلت كمفأجاء ذلك الانهيار، وانما جاءت وجرت في السياق الطبيعي لما كانت تحتزنه، تلك البؤر من احتقانات بحاجة الى عود ثقاب يقدح لكي ترفع الاغطية عن تلك المراحل التي كانت تغلي بكل تراكمات وأوصال المراحل التي سبقت تفجر ذلك الغليان، فكانت رومانيا وبالذات العاصمة (بوخارست) أول المحطات الدموية، ففي ديسمبر/ كانون اول من عام 1989 وقع الصدام بين جماهير العاصمة الرومانية وبين الرئيس الاسبق (تشاوشيسكو) ومن معه من اجهزة مخابرات ومن هم في دائرة ذلك الرئيس، والذي حسم باعدام ذلك الرئيس وزوجته (ايلينا) في الخامس والعشرين من ذلك الشهر بعد محاكمة عسكرية كان الثار والتفشي عنواناً لها.

لقد عاش المجتمع الدولي إبان تلك المرحلة الزمنية على اعصابه، فغدى مشهد الانهيارات المتتالية للانظمة الشيوعية مشهداً مألوفاً ومتوقفاً ليس على صعيد القارة

الاوربية بمجموعة منظومة الدول الاشتراكية فحسب وانما تعداه الى الانهيارات في كل من القارة الافريقية ، وذلك بانهيار نظام (منغستو هيلاماريام) في اثيوبيا ثم اعقبه الانهيار غير المعلن لنظام اليمن الجنوبي الماركسي، وذلك عندما لجأت قيادة (علي سالم البيض) الى قبول مشروع الوحدة مع نظام الرئيس (علي عبد الله صالح) في مايس / ايار من عام 1990.

كانت تجري تلك الاحداث المدوية ، بينما كانت تجري احداث لا تقل دويماً داخل الجسد السوفييتي ، حيث ان (قوى الردة) التي تغذت وتعاضم دورها بفعل اخطاء وخطايا سياسات قيادات ذلك البلد ، فكان (بوريس يلتسين) سكرتير منظمة موسكو للحزب الشيوعي السوفييتي والذي تقلد لاحقاً منصب اول رئيس لـ (لاتحاد جمهوريات الكومنولث الروسي) بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في اغسطس / اب عام 1991 ، فقد لعب (يلتسين) هذا ، دوراً محورياً في تصدر حركة الردة تلك ، هذا بالاضافة الى الدور الهش والضعيف والمساوم الذي لعبه الاتجاه (البريسترويكي) والذي قاده (غورباتشوف) ، حيث ان مكونات هذا الاتجاه يتألف من خليط غير متجانس الدوافع والمرامي ، بين شيوعيين مخلصين لعقيدهم ووطنهم وبين حفنة من الكوادر الحزبية من (المؤلفة قلوبهم) ، وغير هذا وذاك كانت بعض القيادة والكوادر الكافرة بـ(البريسترويكا) تتحين الفرص لاجهاض ذلك الحمل غير الشرعي ، فكان ان تحركت هذه المجموعة في التاسع عشر من اغسطس / اب عام 1991 عبر نشر بعضاً من قطعاتها العسكرية في مدينة موسكو ، الا ان ذلك الذي قد جرى كان بمثابة (انتحاراً اسبارطياً) شطر جسده الى نصفين منهيماً حقبة السبعون عاماً لنظام ثورة اكتوبر عام 1917.

لقد جرى كل ذلك في دائرة الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية وبعض الدول الدائرة حول قطب ذلك البلد ، بينما كان الذي يجري في المعسكر الآخر هو عكس ذلك الامر بالضبط من تعاضم لدور الولايات المتحدة الامريكية والمتأتي جزء من ذاك التسرطن جراء تلك الانهيارات المتلاحقة لقوى نظام المجموعة السوفييتية ، حيث كانت تلك الانهيارات بمثابة (مضادات حيوية) جديدة للجسد الامبريالي بغية تجديده واعادة هيكلته ليأخذ دوره مجدداً في ميدان السياسة الدولية.

ان الاحداث الدولية كانت قد جرت على نحو يكاد يكون قدراً (وهو بالتأكيد ليس كذلك) ، حيث ان ما اقدمت عليه قيادة الرئيس العراقي الراحل صدام

حسين من اجتياح لدولة الكويت وبصرف النظر عن ملابسات واشكالات ودوافع ذلك الاجتياح الا ان ذلك (الحدث الجلل) كان (فتحاً مبيناً) لنهج الامبريالية الامريكية، سواء جاء ذلك بوعي لتداعياته (ونحن لا نتفق مع هذا التحليل)، او لغفلة عنوانها التعتت ولاحقاً كمن اخذته (العزة بالأثم)، على اية حال كان ذلك الامر قد مهد للهيمنة المباشرة للولايات المتحدة الامريكية وذلك بمد بساط من (الذهب الاسود) تحت اقدام (جزم) اليانكي الامريكي وفقاً لـ(الشرعية الدولية).

لم تجري تلك الامور الا بموجب وقع سياسات مخطط لها، حيث كانت زعامة جورج بوش الاب هي التي رافقت وقوع ذلك الحدث، فكانت (عاصفت الصحراء) التي خاض غمارها الجيش الامريكي بحلف مكون من ثلاثة وثلاثين دولة كانت قد (تجحفلت) بموجب قرارات (الشرعية الدولية)، وكان ان حسمت تلك المواجهة غير المتكافئة بانسحاب القوات العراقية من الكويت في مارس اذار من عام 1991 ومن ثم بدء سريان الحصار وبموجب قرارات (الشرعية الدولية) الى ثلاثة عشر عاماً، ذلك الحصار الذي طال كل شيء تقريباً جففت معظم منابع الحياة للعراقيين.

لقد تتالت الزعامات الامريكية بعد ذلك، فجاءت زعامة (بيل كلينتون) بداية عام 1992 مدشناً عهده مجدداً بهجمات على العراق، كون هذا البلد بدى مكشوفاً على مختلف الصعد، وكانت تجري كل تلك الانتهاكات للقانون الدولي على مرآى ومسمع من المجتمع الدولي بمشاركة من بعض اطراف ودول هذا المجتمع ومنها معظم الاقطار العربية عدى سوريا واليمن والسودان بدرجة ادنى.

اما وقد حل القرن الجديد (الحادي والعشرين)، فقد حمل على ظهر (تتينه) ما اطلق عليهم بـ (المحافظون الجدد)، وذلك عندما انتزع (جورج بوش) الابن كرسي الرئاسة الامريكية من بين (فكي افة لعبة الامم)^(*)!! وذلك مطلع العام 2001 متأبطاً ذلك الرئيس شراً بالاسرة الدولية، يحركه في ذلك ليس ما تم اشاعته وفق (برويجاندة) مدروسة من ان هذا (البوش) هو رمز لظهور نخبة (المحافظون الجدد)، ومن يرغب بكشف هذا الزيف لا يحتاج لعناء في البحث والاستعلام والاستخبار ليجد نفسه امام حقيقة زيف هذه الصورة، فليس هناك من ديمقراطي او جمهوري ومهما

* لعبة الأمم كتاب (د/ مايلز كوبلاند) الذي تحدث فيه عن أساطير لعبة المخابرات الأمريكية في العالم.

أوتي من قدرات خاصة ولتكن استثنائية، يمكنه ان يشق طريقه نحو البيت الابيض دون دعم مباشر ومكشوف من قبل رباي مافيا السلاح والنفط والاتصالات وبيوتات المال (الوول ستريت).

لقد اعد بوش العدة لتشكيل ادارته قبل واثاء وبعد انتخابات نوفمبر/تشرين ثاني عام 2000، حيث عين (ديك تشيني) نائباً للرئيس وكوفيء (كولن باول) على جهوده في حرب (عاصفة الصحراء) فتم تعيينه بمنصب وزير للخارجية، أما (البنتاغون) فقد عين بوش او(عين له) ثلة من عُتاهُ الحراسة بين (دونالد رامسفيلد) وزير دفاعه ومساعديه (بول ووفتزن) و(ريتشارد بيل) كمجموعة صهيونية والمثلة الشرعية والوحيدة لمصالح تلك الافات الاحتكارية، ولقد عبر عن فحوى ذلك البرنامج الذي تعتمد ادارة بوش الجديدة، فقد قال (دونالد رامسفيلد)⁽⁵³⁾ بأنه على استعداد لنشر القوات الامريكية في (خمسة عشرة دولة) اذا تطلبت محاربة (الارهاب) مثل هذا الامر، حيث كان من المعتقد وفق دراسات اولية بأن منطقة بحر قزوين تضم احتياطات نفطية تصل الى (260)⁽⁵⁴⁾ مليار برميل، بينما تصل تقديرات اخرى الى ان هذا الاحتياطي لدول القوقاز المطللة عليه وحدها (اذربيجان - كازخستان - تركمانستان) تصل الى حوالي (16) مليار برميل اي ما يعادل فقط (1.6%)⁽⁵⁵⁾ من مجموع الاحتياطي العالمي.

لقد جرى الاعداد لغزو واحتلال افغانستان منذ الايام الاولى لرئاسة بوش الجديد وكان موعد تنفيذ العدوان على ذلك البلد قد حدد في اكتوبر من عام 2001، في الوقت الذي لم تكن هناك اية اشارة الى هجوم 11 سبتمبر/ ايلول عام 2001، وكما ان تلك الهجمات المريبة مهدت للولايات المتحدة الامريكية من ان تغزو افغانستان، في مقاربة منطقية نرى بأن لجأت منظمة (القاعدة)، والتي قد فوضت هذه الادارة في اطلاق عنانها في غزو واحتلال افغانستان، كما ان هذه الادارة قد قبلت ورحبت بهذه الهدية على خطى (خيانة بيرل هاربر)⁽⁵⁶⁾ في عهد الرئيس الاسبق رو زفيلت فهذه هي حكاية اخرى

(53) عبد الحي يحيى زلوم/ ص 49/ نفس المصدر

(54) د. سمير صارم انه النفط يا (...)! الابعاد النفطية في الحرب الامريكية على العراق/ ص 58/ الطبعة الأولى/ دار الفكر بدمشق/ فبراير-شباط 2003-دمشق.

(55) عمرو كمال حمودة/ مقالة- ما بعد الهدنة الامريكية/ الاهرام 20/ 3/ 2002/.

(56) عبد الحي يحيى زلوم/ ص 113/ نفس المصدر.

مماثلة، فبعدما اكتشف سوء تقدير احتياطات النفط في بحر قزوين، استلت مجموعة (وولفتز- بيل) من بين ادراج البنتاغون الخطط المعدة اصلا لغزو واحتلال العراق.

فالعراق هذا البلد النفطي يتوفر على ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية، فتتراوح تلك الاحتياطيات بين (112-120) مليار برميل، اي ما يعادل 11-12٪⁽⁵⁷⁾ من مجموع الاحتياطي النفطي العالمي وفي تقديرات تقنية أخرى يتصدر العراق المقام الأول في احتياطيات العالم من النفط.

اما ما تستورده الولايات المتحدة الامريكية من العراق فهو 25٪ من معدل وارداتها النفطية من دول الخليج، حيث وصل حجم الصادرات النفطية العراقية الى الولايات المتحدة الامريكية ما مقداره (795.000)⁽⁵⁸⁾ الف برميل عام 2001.

لقد شكلت هذه الحقيقة مدعاة ومسوغاً لفكرة غزو واحتلال العراق، والجميع يعرف ويدرك ان ليس هناك ما يحول دون بلاغ ذلك المراد، وما قضايا أسلحة الدمار الشامل والاسلحة الكيماوية وعلاقة النظام العراقي ب(القاعدة)، الادعاو مكشوفة ومعروفة.

من خلال سعي الامبريالية الحثيث لتوسيع دائرة نفوذها وهيمنتها على مقدرات وثروات العالم بقاراته الخمسة، فقد روجت اجهزة الاعلام المتخصصة والمكلفة بأداء هذا الدور الى ترويج ثقافة العولمة وفقاً لعقيدة المفكر الانجليزي (أدم سميث) (دعه يعمل - دعه يمر) والتي تهدف الى ما تهدف اليه من تسويق تلك الثقافة والتي تتحول بالتالي والتتابع الى حاجات ضرورية يكون من الصعوبة بمكان الاستفاقة والتحول عنها لاسباب تكون قد غرست في وجدان المواطن وضميره وذوقه وبمن فيهم مواطنوا بلدان الجنوب اللذين هم بحاجة الى ان يتثقفوا بما هو اهم في مجالات التنمية واعادة هياكل اقتصاديات بلدانهم التي تعاني اصلا من وجود كوابح جدية في طريق التنمية والتطور وارساء قواعد البنى التحتية الاساسية لانطلاق مشاريع اعادة البناء والتنمية.

لقد حاول المفكر العربي (جورج طرابيشي) من ملامسة تحديد مفهوم (العولمة)، حيث يقول ان مفهوم العولمة لم يعرف الاستقرار بعد، وتبقى (العولمة) هي ظاهرة تاريخية

(57)/ د. سمير حصارم / ص 51 نفس المصدر.

(58)/ د. سمير حصارم / ص 55 نفس المصدر.

لنهاية القرن العشرين او لبداية القرن الحادي والعشرين ، كما ان هذه (العولمة) تركز على الانتفاع المادي والجشع الاقتصادي واحتكار والثروات ورفع القيود عن الاسواق والبضائع وامتصاص الاموال ، وهذه الامور هي من اكثر العوامل سبباً وتحريضاً على النزاع والصدام والصراع.

أن ما لخصه السيد (جورج طرابيشي)⁽⁵⁹⁾ حول العولمة يؤكد على الوجه الاخر بأنها ، أي (العولمة) هي وجه العملة الثاني للامركة ، ليس كما هو واقع الحياة الامريكية البائسة ولا هي الصور الحية لحياة الجريمة والفساد والتباين الطبقي المرعب والتي اوردناها في ناحية اخرى من هذا البحث مثلاً ، بأن 1% من ابناء المجتمع الامريكي يستحوذ على 80% من الثروة ، أما الـ 99% من بقية ابناء المجتمع الامريكي فانها تحصل على 20% من تلك الثروة ، وهذه الحقيقة الموضوعية تقودنا الى ان مثل هذا النمط النهبوي المسيطر على السياسات والاقتصاديات الامريكية يكون من المؤكد انه لا يمتلك اهلية نشر الرفاهية وقيم الحرية لأن مثل هذا النظام السياسي سوف يكون دون ادنى شك غير امين على انفاذ تلك الرسالة العظيمة للبشرية.

(59) د. زيد بن محمد الرماني / مقالة-الموقف من العولمة !!/ ويكيديا- الموسوعة الحرة.

المبحث الاول

أنهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية

لقد كانت الحرب الباردة هي مقدمة للتناز والخصومة الالغائية، وبالرغم من مظهر (التوازن الدولي) وصورة الاستقرار التي كان عليها المجتمع الدولي، الا ان نزيفاً مدمراً كان قد خرق الكتلة الاشتراكية، فلقد بوشر بذلك الاستنزاف، عشية نهاية الحرب (العالمية الثانية)، حيث ان الخصومة مع هتلر والفكر النازي والفاشي كان لابد وان تحسم بالقضاء عليه كفكر وسياسة معادية للبشرية، فان مشروع (هتلر) كان يحمل جرثومة فناءة بين ثايا نشأته وتكوينه، الا ان الخصم الجديد الذي بشر البشرية بالسعادة والخير والخبز وطرح فكرة مقاومة (استغلال الانسان للانسان)، وحق تقرير المصير، فان هذا الخصم يحمل بفكره هذا مشروعاً نهضوياً بابعاده الانسانية وهو بالضبط النقيض الفكري والسياسي للمشروع الرأسمالي بافاقه الامبريالية، ومن هنا كان لحرب الالغاء المتبادلة وما يبررها.

لم يكن قادراً محتوماً، ان ينهار الاتحاد السوفييتي ومعه المنظومة الاشتراكية، فهناك اكثر من خط دفاعي له، لا بل ان هناك مواقع هجومية كثيرة ومتعددة كان يمكن النفاذ منها الى جسد الخصم، الا ان السياسة الستالينية وامتداداتها عبر (خروتشوف وكوسيجين)، لم تستطع ان تتعامل مع معطى هذا الفكر وغاياته بالديناميكية التي تتواءم معه، فذهبت مهرولة الى تلك المصائد التي نصبها الخصم، فانجرت الى الميادين الساخنة التي تحولت فيها الى (تروس من ورق) ما كانت تحول دون نفاذ النبال المسمومة لذلك الخصم، والتي نالت بالتالي من تلك التجربة ومشروعها الاشتراكي.

لقد انجر الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية من خلفه الى سوح استنزاف (مهلكة) بدءاً من قمع السوفييت لانتفاضة المجر عام 1956 او غزوهم لجيكوسلوفاكيا عام 1968 واعتقال سكرتير الحزب الشيوعي فيها (دوبتشيك)، ثم التورط والتدخل في افغانستان في ديسمبر/ عام 1979، وغير ذلك من دعم انظمة هزيلة

في افريقيا وسواها ، وتقديم المساعدات لبعض مثل هذه الانظمة ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فقد استنزفت ثروات الاتحاد السوفييتي في جوانب اخرى متعددة كما اسلفنا وهي القوات المسلحة والمخابرات وعلوم الفضاء كنهج تنموي عمودي ظهرت نتائجه السلبية لاحقاً .

لم يتوقف استنزاف قدرات الاتحاد السوفييتي في محور واحد ، فقد سحب هو الآخر الى (ماراثون) سباق التسلح الذي يعني المليارات الضخمة ، فقد دارت رحى الحرب الاعلامية حول ما طرحه الرئيس الامريكى الاسبق (رونالد ريغان) من مشروع (حرب النجوم) ، وقد لهث السوفييت للوصول الى نقطة التوازن الاستراتيجي في هذا المجال ، مكبدين اقتصادهم ما لا طاقة له على تحمل تبعاته ، مما ساعد هذا وذاك من اتباع سياسات خاطئة بل ومهلكة ، وهذا ما حصل فعلاً بعد ذلك .

ان اعتلاء المركز الاول في القيادة السوفييتية ، والذي مثله تسلم (ميخائيل غورباتشوف) ذلك المركز ، فقد كان هذا الامر في حقيقته جزءاً من الية انتقال السلطة في ذلك البلد ، اذ ان (غوربا تشوف) كان قد حمل كما ادعى مشروع برنامج لاعادة البناء (البريسترويكا) ومن الصحيح جداً ان الاتحاد السوفييتي كان بحاجة ماسة الى (بريسترويكا الكوة) ثم النافذة وبعد ذلك الباب ، بينما كانت (بريسترويكا غورباتشوف) فضائحية وفتحت عليه (أبواب جهنم) ، حيث ان مثل هذا البلد الذي نخره ما فعل به قاداته من اتباعهم لسياسات لا تتمتع بالشعور بالمسؤولية تجاه مبادئ الايدلوجية الثورية التي حملتها ثورة اكتوبر 1917 ، وبالذات على الصعيد الداخلي ، فالداخل نخرته البيروقراطية والمحسوبية والرشى وسياسة التفضيل لما هو حزبي او ما هو قريب من ذلك ، وغير ذلك فان هناك ثمة امتيازات وكل المجالات للكوادر القيادية وسواهم مثلاً (مستشفى للجنة المركزية) ، وهذا نموذج مصغر لما تناولته الابحاث والدراسات ، حيث ان مثل هذه الامتيازات تتناقض مع روح وجوهر الفكر الاشتراكي (الثوري والمناضل اول من يضحي واخر من يستفيد) ، ونود هنا ان نذكر حدثاً في ذات السياق ، كان قد نشر في احدي الصحف في ذلك الوقت ، فبعد انتصار الثورة الكوبية في الاول من يناير/كانون الثاني عام 1959 ، وبعد ان اطاحت بحكومة الديكتاتور (باتيستا) المدعومة من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، وقد عينت قيادة الثورة انذاك المناضل الثوري (ارنيستو تشي جيفارا) وزيراً للصناعة ، وبعد

حين وجهت لهذا المناضل دعوة لزيارة الاتحاد السوفييتي، وقد هال الزائر ما رأى وشاهد من بذخ برجوازي كانت عليه مظاهر ذلك الحفل التكريمي الذي نظم على شرفه، فوجه هذا المناضل سؤالاً للمحتفين به (لماذا كل هذه المظاهر الترفيه يرافق؟)، فكان الجواب هو تكريماً لك يا رفيق، ثم اردفهم بسؤال اخر وهو(اتعتقدون ايها الرفاق بان كادحي بلدكم يحيون نفس ما تحيون انتم؟ فرد البعض بلا طبعاً، مما دعاه الى ان يختتم حديثه بسؤال تهكمي (ايها الرفاق اي نوع من الاشتراكية تبنون انتم؟) .

بشكل عام فان ذلك الانهيار المدوي لثنائي القطبية، قد تم وحصل لاسباب في الحقيقة لم تكمن في الايدلوجية الثورية الاشتراكية الذي حملها ذلك النظام كحال الانظمة العنصرية (الفاشية والنازية) حيث ان مثل هذا الخلل لو كان قد وجد اصلاً في جوهر الفكر واصطدم ذلك في اشكاليات اليات التطبيق، لكان يمكن تلافي ذلك وتعديل ما يمكن تعديله ابان مؤتمرات الحزب الحاكم(الشيوعي السوفييتي)، مما سيؤدي الى تقويم المسار السياسي وفق واقع التطبيق، الا ان ثمة عوامل هيمنت على عقلية القيادة، تلك العقلية التي ادارت الشؤون السياسية وما ترتب عليها من شؤون اخرى، فمركز الامين العام للحزب كان يمنح متسنمه استثنائية بولغ في قدسيته، مما حدى بذلك المركز الى ان يتحول الى موقع للفردية ومن ثم تلبس هذه الشخصية باللبوس الديكتاتوري، اي وبمعنى اوضح، ان مثل هذه (القدسية) تغيب وتلغي مبدأ (القيادة الجماعية) الصفة التي هي الاكثر تميزاً في العمل الثوري، لقد كانت تلك النقطة عاملاً غاية في الاهمية من حيث ما ترتب عليها جراء انتهاجها من نتائج اودت بهذا النظام، وندلل على ذلك في ما جرى اثناء انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي عام 1956، ذلك المؤتمر الذي هوجمت فيه سياسات (الرفيق ستالين) بعد وفاته بثلاث سنوات، وكان من نتائج ذلك المؤتمر ان نقل جثمان ستالين المحنط قرب لينين إلى مدفن في محيط جدار الكرملين، اما واقع نهجه فقد استمرت عليه قيادة (نيكيتا خروتشوف) وما لحقها من قيادات (كوسجين) اما استثنائية هذا المركز فيستدل عليه مما جرى من حوارات واحاديث وخطابات، فقد اعتلى الامين العام للحزب الشيوعي السوفيتي (نيكيتا خروتشوف) المنبر ليهاجم من عليه سياسات (الرفيق ستالين)، فما كان من احد اعضاء ذلك المؤتمر ان اوصل بشكل سري قصاصة وتحمل سؤالاً دون ذكر الاسم وحدد ذلك السؤال ب(ايها الرفيق لماذا سككت عن كل ذلك اثناء وجود

الرفيق ستالين؟، وبعد ان قرأ (خروتشوف) السؤال في قصاصة الورق تلك، اجاب بقوله (ان الذي منعني من التصدي والاعتراض على كل ذلك هو نفس ما مارسه حالياً من عامل الخوف)..، لقد حكمت تلك العقلية قيادة هذه التجربة، فقد ترتب على التأقلم مع هذا الخلل الخطير، جل السياسات الخاطئة والمربكة، بالاضافة الى اهمية واستثنائية ذلك الخلل والذي هو جزء منه، ما ال اليه وضع ذلك المركز، اما بالاطاحة به من قبل رفاقه كما حصل لـ(نيكيتا خروتشوف) عام 1965، او الموت لكل من (جوزيف ستالين) عام 1953 ولـ(الكسي كوسجين)، عام 1981، واذا ما عبرنا ولم نتوقف عند تلك النقطة، فان السياسة السوفييتية كانت تحكمها عوامل الخوف والحذر من التبرص (الامبريالي)، ذلك العامل هو الاخر الذي دفع بتلك القيادة الى ان تجنح الى اعتماد سياسات اثبتت الوقائع اللاحقة خطأها، وبسبب تلك العقلية الحذرة والخائفة من ذلك التبرص فقد لجأت تلك السياسات المعتمدة الى تحصين مواقع القوة في القوات المسلحة والمخابرات وتكنولوجيا الفضاء، تلك المحاور الثلاثة والتي تحمل ميزانية الدولة القدر الاعظم من الثروات المستنزفة.

لم يتوقف الامر على ذلك الخلل في الجانب الذي اشرنا اليه، وانما وصل ذلك الى صعيد السياسات الداخلية من هيمنة العقلية الامنية المخابراتية على جل، مفاصل الحياة الاجتماعية للناس. هناك من الصحيح ان مثل هذه الانظمة قد تكون تولي الجانب الاجتماعي من حيث الخدمات اهمية معقولة، الا انه في الحقيقة كانت تقدم تلك الخدمات بحددها الادنى، وغير ذلك فان ما تحصل عليه الطبقة العاملة من اجور كانت بمستوى (الاجر الحديدي) الذي عارضه (كارل ماركس) في (ملحمته الشهيرة راس المال)، والذي تصور ان ما يتقاضاه العامل في اخر مرحلة من مراحل النظام الرأسمالي، ان المفارقة كانت مدهشة، حيث كانت تلك الطبقة تحصل على ذات الاجر منذ ثورة اكتوبر عام 1917 الى لحظة انهيار (النظام الاشتراكي) عام 1981، ولم تتطور تلك الاجور خلال تلك العقود الا بالقدر النسبي الذي يتلاءم مع المتطلبات الانسانية وحتى الملحة منها، وغير ذلك ما كان قد جهز له من قبل الولايات المتحدة الامريكية ومعسكر(العالم الحر) من توظيف كل الطاقات المخابراتية والسياسية والاعلامية لتقويض ذلك النظام، فقد عجلت تلك الهجمات في مواقع (الحرب الباردة) الى سرعة ذلك الانهيار الذي اطاح بالاتحاد السوفييتي وحليفته المنظومة الاشتراكية .

المبحث الثاني

بروز وتعاظم دور الولايات المتحدة الامريكية

ان الولايات المتحدة الامريكية الذي راى نظامها السياسي النور في الرابع من يوليو تموز عام 1776، حيث نالت أستقلالها من الاستعمار والهيمنة البريطانية في ذلك التاريخ، فحث هذا البلد الخطى نحو التطور بعمقه الاوربي فلقد كان المهاجرون الاوربيون هم من شرعوا ببناء ذلك البلد وبسواعد الملايين من الافارقة (العبيد)، من اللذين جلبهم السماسرة وتاجروا بهم وقتذاك، وهنا فقد توفر العقل واليد العاملة والارض فكان من السهل توفر راس المال لاستثمار خيرات تلك الارض البكر، وقد عمل هذا الحلف الرباعي الضمني على استثمار كل ما يمكن استثماره في تلك (الارض الجديدة) كما اسمها من عرفها في ذلك الوقت، وبناء على ما حصل من تطورات في مختلف ميادين الحياة هناك والتي اضطلع بادارتها (رأس المال) الذي تنوعت اشكاله لاحقاً بين رأس المال الصناعي وبين بيوتات المال التي مولت كل حركة الاقتصاد الصناعي والزراعي والتجاري فيما سموه بناته بـ(الولايات المتحدة الامريكية)، حيث ان مثل تلك الريادة في هذا الميدان لابد وان يحصد نتائجها من بادر وسعى وبنى، وان لم يكن ذلك التطور والتقدم في الميادين التي اشرنا اليها لولا عرق ودماء الملايين من الافارقة (العبيد) او سواهم ممن توافدوا على تلك الارض قبل وبعد الاستقلال ولذلك فان الثمن الذي استحوذت عليه قوى راس المال في هذا المضمار هو تمكنها لاحقا من تسيير سياسة الولايات المتحدة الامريكية وفقا لمصالحها فقط، هذا الذي كان وما زال المهماز المميز لتلك السياسة، حيث وظفت كل الطاقات والقوى والسياسات لخدمة تلك القوى المحركة لذلك الاقتصاد في الولايات المتحدة الامريكية.

ولقد نمت وتطورت الولايات المتحدة الامريكية مختارة سياسة العزلة التي ارتضتها لنفسها دون التورط في المشاكل والازمات المتشابكة والمتنوعة التي كانت تحفل بها اوربا حينذاك، مما اعفاها من دفع تكاليف مثل تلك التورطات في حالة وقوعها، وظل ذلك البلد منكفئاً على ذاته حتى قامت (الحرب العالمية الاولى)، والتي

دفعت به مصالحه للحاق بركبها مؤخراً، والذي تكلل بانتصار الحلف البريطاني الفرنسي واندحار المحور الألماني وحليفته (جمهورية النمسا والمجر)، والدولة العثمانية، وبالرغم من ذلك الانتصار والذي شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في صنعه، إلا أن الأخيرة لم تتدفع مباشرة ولم تقم نفسها في المعترك السياسي الدولي، حيث ابقت الأبواب مواربة في هذا المجال، حتى أن تشكيل (عصبة الأمم) والذي كان قد جاء من ضمن اتفاقيات (الصلح والانتصار) كاتفاقيات (فرساي) و(سان جرمان) و(نوري) والتي عقدها المنتصرون مع المهزومين في تلك الحرب وذلك في عام 1919، والتي ما لبثت أن تكشفت باتفاقية (لوزان) عام 1923 بعد أن تم تعديل أجزاء وفصول من تلك الاتفاقيات، وأن من الجدير بالذكر فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن راغبة في أن تتورط كثيراً في الشؤون الدولية، ولم تشأ أن تلعب دوراً واضحاً فيما يتعلق بالمجتمع الدولي، بالرغم من أن أفكار رئيسها وقتذاك (تيودورولسون) هي التي كانت تمثل روح تلك الاتفاقيات بما فيها فكرة (عصبة الأمم)، وكما يبدو أن تلك المساهمة لـ(ولسون) كانت من باب ابداء النصيحة والمشورة لما يمكن أن يكون عليه حال الأسرة الدولية بعد تلك الفترة .

وعود على بدء، فإن فكرة قيام اتحاد سياسي بين الثلاثة عشر ولاية، كانت قد مرت بمقاومة سكان تلك الولايات ضد الهيمنة البريطانية على مدار عشرة أعوام بدءاً بعام 1764م إلى العام 1774،⁽⁶⁰⁾ وقد تمكنت تلك المستعمرات من أن تظفر باستقلالها عن التاج البريطاني في الرابع من يوليو/ تموز عام 1776، وقد توثق ذلك الاستقلال ومن ثم الاتحاد في (مؤتمر فيلادلفيا) في 25 أيار/ مارس عام 1787، والذي أقر مشروع الدستور، وغدى الدستور الأمريكي هو أول دستور مكتوب في العالم، إذا ما استثنينا الدستور الإسلامي الذي أقر في (نظام دولة المدنية) في عهد الرسول محمد بن عبد الله (ص).

إن ما عاناه سكان الولايات المتحدة الأمريكية أبان الهيمنة البريطانية، ونظراً لتوفر الثروات وعلى مختلف المحاور، فقد توفرت مثل هذه الثروة في ذلك البلد، وانهمك سكان تلك الأرض باستخراج ثرواتها، ومن ثم سخرت كل تلك الثروات لتطوير الحياة

(60) د. حافظ علوان محمد / النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية / ص 257 / دار وائل للنشر والتوزيع / 2001-عمّان.

هناك بما يتناسب وحجم تراكم تلك الثروات، والتي تمكنت من ان تهيمن عليها مجموعة ممن تتوفر لديهم ملكات الادارة والتوجيه والعقل الاستثنائي، ولقد تسببت هذه الحالة بانتهاج سياسة العزلة التي ارتضتها الولايات المتحدة الامريكية لنفسها حتى الدخول المتأخر في (الحرب العالمية الثانية) 1939-1945، وكما يبدو من خلال تتبع صدى بعض المواقع الحربية في تلك الحرب، ظهر جليا بان هذا البلد وبعد ان استكمل شروط منعمته وقوته، تلك المنعة وهذه القوة المستتدة الى الحجم الهائل للتراكم الصناعي والزراعي والتجاري بصفته المالية (بيوت المال)، فقد شاء مثل هذا التطور العمودي في ذلك البلد وبعد وصوله الى ذروات انتاج السوق، كان لا بد له من ان يجد سبيلا للتمدد الافقي والذي منحته اياه (الحرب العالمية الثانية)، كفرصة لبلوغ ذلك التمدد الافقي مداه المطلوب .

ومن اجل تقديم مقارنة تاريخية لما ذكرناه هنا، هو ما حصل فيما اطلق عليه خيانة (بيرل هاربر) وهو الميناء الذي استهدفه الهجوم الجوي الياباني في 7 ديسمبر/ كانون اول عام 1941، فقد كشفت وثائق الكونغرس والتي نشرت مؤخرا عن حقائق تمثلت في التواطؤ المقصود، الذي مثله موقف الرئيس الامريكي (روزفلت) حينذاك، والذي كان يهدف الى اظهار قوة الولايات المتحدة الامريكية (الصدمة والرعب) على الصعيدين العسكري والاقتصادي، حيث ان (وينستون تشرشل) رئيس وزراء بريطانيا انذاك كان قد انذر الرئيس الامريكي، محذراً اياه من ان اليابان تعد هجوماً صاعقاً على ميناء (بيرل هاربر)، بغية لفت انتباهه الى مواجهة هذا الامر وذلك بتاريخ 26 نوفمبر تشرين الثاني من عام 1941 اي قبل حوالي اسبوعين من تنفيذ ذلك الهجوم الياباني، الا ان الرئيس قد تجاهل هذا الامر، بل عمل على العكس من ذلك، حيث ابعد قائد تلك القاعدة عن موقع عمله وجرّد الاسطول في ذلك الميناء من الدفاعات الجوية الهامة، بعد ان تعمدت سياسة (روزفلت) وعبر مستشاريه العسكريين من استفزاز اليابان، فقد تم⁽⁶¹⁾ اعتراض وعرقلة خطوط الامدادات النفطية، مما اثار حنق وحفيظة اليابانيين، فلجأوا والى شن ذلك الهجوم، ومن ناحية اخرى كان يهدف (روزفلت) ومن خلفه قوى الصناعة الحربية الى تعبئة الجمهور الامريكي لكي تدخل الولايات المتحدة الامريكية تلك الحرب ومن اوسع ابوابها بغية الوصول الى :

(61)د. عبد الحى يحيى زلوم / ص 115/ نفس المصدر.

1. خدمة مصالح شركات انتاج السلاح الكارتلية الضخمة الاستخدام ما مخزون وما سوف ينتج، وذلك لاستخدامه في (الحرب العالمية الثانية)⁽⁶²⁾ التي جهزت نفسها الولايات المتحدة الامريكية لدخولها.

2. بعد التطورات الصناعية التي واكبت مسيرة النظام السياسي الامريكي، وتراكم راس المال بفعل تلك التطورات، مما دفع هذا البلد للتفكير بالتمدد والتوسع على حساب حليفته (الامبراطورية البريطانية)، والتي كانت تشهد بداية تخلخلها وضعفها، ومن اجل (ملء الفراغ) وهذا ما اصطلح على تسميته من نهج في الخطاب السياسي انذاك، حيث ان لملء الفراغ من توفر شروط كان اهمها القوة والثروة، وهذا ما توفر للولايات المتحدة الامريكية منذ اذاك.

لم يكن دخول الولايات المتحدة الامريكية اذن قد جاء كردة فعل على ما تعرض له ميناء (بيرل هاربر) في 7 ديسمبر / كانون اول 1941، كما ارادت ان تدعيه واشنطن وحليفاتها في الخطاب السياسي المتداول ابان (الحرب العالمية الثانية)، وما بعدها، وانما جاء اتساقا مع ما طرأ على ذلك البلد من نمو (صرطاني) كان لا بد له وان يحدث وفقا لحسابات عقلية الهيمنة والاستحواذ التي كانت وما زالت تشكل عصب حركة المهيمين على سياسة ذلك البلد، والتي مازالت تسيير على ذلك المنوال، فقد سبق الاعداد لمثل ذلك الدخول وتم الاستعداد له قبل اندلاع (الحرب العالمية الثانية) بعامين، اذ ان المخطط لتلك السياسة استقرأ بموجب دراسات معدة له ليس فقط (لملأ الفراغ)، وانما لازاحة كل معترض على ذلك النهج والذي استمرت عليه تلك السياسة لوقتتنا الحاضر، ولكن مع حرف الاتجاه قليلاً، فبالامس كانت واشنطن ترعب العالم ومنهم الجمهور الامريكي بتهويل (الخطر الشيوعي)، اما اليوم وبنفس الصيغ المعتمدة للربح والتهويل مما جاء في خطابها السياسي حول (الخطر الاسلامي)، المهدد للحرية والديمقراطية، وبذلك ارتدى الشعار الامريكي ومازال اثواب الحرية والديمقراطية (المسننة).

ففي عام 1940، عقد في وزارة الخارجية الامريكية اجتماعا تناول فيه اهمية مشاركة الولايات المتحدة الامريكية في (الحرب العالمية الثانية)، والتي انبرى فيها

(62) د. عبد الحي يحيى زلوم / ص 116 / نفس المصدر.

كبير مخططي وزارة الخارجية الامريكية (ليوبوسفو لسكي)⁽⁶³⁾ للإشارة الى تلك الالهية، وذلك للحصول على مناطق نفوذ وهيمنة اوسع، عبر تسويق السياسة الامريكية، والتي يتم عبرها الدخول والتغلغل في ثنايا اقتصاديات العالم المستهدف، وهذا هو الاله في ذلك المخطط الذي اعد له في ذلك الاجتماع، وفي باب اخر فقد حدد (نعوم كوميسكي)⁽⁶⁴⁾ مناطق النفوذ تلك حيث حددها وانها (ستضم المنطقة العظمى)، اي النصف الغربي من الكرة الارضية والتي تقع اوريا الغربية في تلك الخارطة المحددة، وكذلك الشرق الاقصى وكذلك مستعمرات الامبراطورية البريطانية، كما شملت تلك الخارطة ماسمي ب (الشرق الاوسط) ومصادر الطاقة الهائلة فيه، تلك المنطقة التي كانت خاضعة في ذلك المفصل التاريخي الى ما يسمى ب(دورة التسليم والاستلام) بين النفوذين البريطاني والفرنسي اللذان بدءا بالانهيار والنفوذ الامريكي الصاعد الى ميدان السياسة الدولية بقوة واقتدار، (بعدها قمنا بابعاد منافسينا الفرنسيين والبريطانيين من مناطق العالم الثالث، بل ونسعى الى ابعادهم من كل المناطق في العالم ككل اذا سمحت الظروف وهذا ما قاله (نعوم كوميسكي) وخطط له امريكا، وقد شمل ذلك (التصور المخطط له) الصين لتكون في دائرة الهدف الامريكي وفي اطار ذلك التوسع، واستطراداً في ذات الاتجاه فقد اعلن عضو في (مجلس العلاقات الخارجية) سيء الصيت، وفي اربعينيات القرن الماضي قائلاً (ان الهدف الاساسي لامريكا في زمن الحرب والسلام يجب ان يكون الحيلولة دون توحيد مراكز القوة في العالم القديم، في تحالف معاد لمصالحها القومية)⁽⁶⁵⁾، وهذا ما ترجمته السياسة الامريكية منذ ذلك الوقت في مناهضتها للمشروع العربي النهضوي الذي تصدرته التجربة الناصرية في مصر، تلك التجربة التي اعترتها اخطاء واخفاقات وقد واكبت تلك العثرات والسقطات حملات مكثفة من المؤامرات والدسائس التي انتهت بالاجهاز عليها بعد وفاة جمال عبد الناصر.

على اية حال فمنذ اربعينيات القرن الفارط وربما قبل ذلك كانت الولايات المتحدة الامريكية وعبر مخططيها، تعد العدة للولوج الى قلب العالم لسببين رئيسيين هما:

(63) د. عبد الحي يحيى زلوم / ص 116 / نفس المصدر.

(64) د. عبد الحي يحيى زلوم / ص 121 / نفس المصدر.

(65) د. عبد الحي يحيى زلوم / ص 123 / نفس المصدر.

1. درجة النمو الاقتصادي الفائق التطور والذي لا بد له من فضاءات حيوية جيو - سياسية يمكنها من ان تطمع بمردودات اقتصادية بعد الهيمنة التي خطط لها هناك .

2. ان كلا الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية كانتا ايلتان الى الانهيار لاسيما بعد ازاحة الخطر الالماني، نازيا كان ام غير ذلك وذات الشأن بالنسبة لاييطاليا الصناعية وبالطبع كانت اقل قدرة على التحرك، والتي كانت تدور اصلا في الفلك الالماني ايام هتلر.

لقد اطلت الولايات المتحدة الامريكية على العالم في بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وبعد (الحرب الكورية) ومن خلالها على العالم كدولة وصية على نشر افكار ومبادئ الحرية والديمقراطية، ولقد كانت وفاة (جوزيف ستالين) في عام 1953 والذي كان يعد خصماً عنيداً للمشاريع الامبريالية الامريكية، حيث كانت تلك الوفاة لذلك الزعيم مديات اوسع للتحرك، كما ان العدوان الثلاثي الذي شنته كل من بريطانيا وفرنسا بالاضافة الى الكيان الصهيوني على مصر، كان بمثابة اطلاق (رصاصة الرحمة) على راس تلك الدولتين الاولى والثانية، فقد كان ذلك العدوان قد حسم مسالة وقضية (الاستعمار المباشر)، تلك المسالة التي كانت تضطلع بقيادتها كل من بريطانيا وفرنسا، مما شكل ذلك المفصل التاريخي بداية النهاية لذلك الشكل من اشكال الهيمنة، وكان بذات الوقت البداية العملية لتنفيذ مشروع الهيمنة الامريكي، فقد شكل الاعتراض المعلن للعدوان الثلاثي على (مصر عبد الناصر) تمهيداً لذلك الدخول والهيمنة، ومن الجدير بالذكر ان الاتحاد السوفييتي ايام زعامة (نيكيتا خروتشوف) كان قد وجه انذارا شديد اللهجة لكل من بريطانيا وفرنسا منذرا تلك الدولتين بايقاف ذلك العدوان ومن ثم الانسحاب الفوري لقواته.

لقد كانت وما زالت الولايات المتحدة الامريكية تتمسك بمفاعيل الهيمنة القومية الوحيدة في العالم، بل المطلقة منها، من خلال سياسات كانت وما زالت تصب في ذات الاتجاه، حيث ان الرئيس الامريكي، اي رئيس، لا يمكن له ان يتمتع بتلك السلطات المخولة له بموجب الدستور الامريكي، بعيداً عن الخطط المقررة سلفاً وكما الخطط المعدلة، والتي تضعها في واقع الامر ليس الادارة الامريكية مهما بلغت من تصور بالاستقلالية الادارية والسياسية، لموقع الرئاسة ذاك، وانما هي صنعة كبريات

الاحتكارات المالية وصناعة النفط والسلاح والاتصالات لاحقاً، وتؤكد الاحداث التي واكبت مسيرة الحياة السياسية الامريكية، ان من المستحيل ان تتفرد الادارة الامريكية باتباع اية سياسة دون ان تكون تسير في ذات الاتجاه والنهج المخطط له من قبل تلك الاحتكارات، وما مقتل الرئيس (جون كنيدي) الغامض الا قرينة تتواءم مع دلالات ذلك الحدث في هذه المسألة، وكون المسألة كذلك، فان تلك السياسة شهدت تصاعدها الواضح ابان فترة زعامة الرئيس السابق (رونالد ريغان) الجمهوري كما والرئيس الجمهوري الذي تلاه (جورج بوش الاب) والذي رافق عهديهما انهيار الاتحاد السوفيتي، وحماقة اجتياح الكويت من قبل الرئيس الراحل (صدام حسين) ذلك الاجتياح الذي فتح الابواب مشرعة للنفوذ الامريكي ومن اوسع ابوابه، فقد قدمت تلك الحماقة، المنطقة ذات الصلة بطبق من ذهب الى الولايات المتحدة الامريكية، كما ان العدوان الذي هيات له واشنطن ثلاثة وثلاثون دولة بعد ان سخرت كل امكانياتها لاستصدار قرار من مجلس الامن كان يتمتع بـ(الشرعية الامريكية) فقد وقفت الاسرة الدولية مندهشة ازاء ما كانت تجري من تداعيات حول ذلك الامر، فقد اقتنعت الولايات المتحدة الامريكية، ذلك العالم مرغماً على الرضوخ لمفاعيل تلك السياسة التي كانت فرصة استراتيجية للنفوذ الفاعل لما ارادته وخططت له واشنطن، وعلى الرغم من ان بعض المسوغين لـ(حماقة اجتياح الكويت) يدعون بان هذه المنطقة كانت اصلاً في دائرة المجال الحيوي الاستراتيجي الامريكي بل ومنفذة لسياسات واشنطن او تتواءم معها مثل سياسة الرئيس (صدام حسين) (الحرب العراقية الايرانية) الا ان التهديد المباشر لمصالح الولايات المتحدة الامريكية هو خط أحمر، فكانت سياسة الرئيس (صدام حسين) قد تجاوزته، فكان ما كان، والا فان ما اقدم عليه الزعيم الراحل (عبد الكريم قاسم) عام 1961، وذلك عبر ادعاءه بعائدية الكويت الى العراق، ذلك الادعاء الذي اغضب الغرب عموماً، وما موقف الرئيس الراحل (جمال عبد الناصر)، من ذلك الادعاء وتلك السياسة الا برهاناً على خطورتها، حيث بادرت (الجمهورية العربية المتحدة)، حينها بارسال قوات لها بدلا من القوات البريطانية، فقامت بالتمركز في الكويت حينذاك، حيث كان ما اقدم عليه (جمال عبد الناصر) لم يات من باب الخصومة والمناوئة لسياسات وزعامة (عبد الكريم قاسم) وانما لما استشعره (جمال عبد الناصر) من خطورة تلك الخطوة، وهذا ما اشار اليه، الكاتب والصحفي محمد حسنين هيكل في كتابه والذي هو بعنوان (حرب الخليج .. واوهام القوة والنصر).

لم يتغير ايقاع تلك السياسة في الولايات المتحدة الامريكية بتبدل الرؤساء، جمهوريين كانوا ام ديمقراطيين بل وكما اسلفنا ان هؤلاء الرؤساء ماهم في حقيقة الامر الا مدراء تنفيذيون لسياسة تلك الاحتكارات المالية والصناعية، فحين قدم الرئيس كلينتون الى مقعد الرئاسة وهو الديمقراطي، وعلى مدى فترتي رئاسة، اي لثمان سنوات بدأت في عام 1992 وانتهت عام 2000، لم يخرج عن ذات السياق في سياسته، حيث شن هو الاخر عدواناً على العراق في عام 1996 بحجة الكشف عن (مؤامرة) لاغتيال (جورج بوش الاب) في الكويت حينذاك، كما حاول تسويق السياسة الامريكية في دعوى سعيها لاقامة سلام بين الفلسطينيين والصهاينة، حيث عاصر ذلك العهد قيادة الرئيس الراحل (ياسر عرفات) ورئيس وزراء الكيان الصهيوني ايهود باراك الا ان مساعيه (الكرنفالية) تلك كانت تصطدم بالجدار الصهيوني المسلح امريكياً.

اما وقد جاء جورج بوش الابن في عام 2001 مكشراً عن انياب (الامبريالية المتوحشة) مستلاً من كنانة مصالحتها كل اسلحة الدمار الشامل، ولم يكن هذا المجيء وهذه الروحية المتغترسة والتي هو عليها (هذا الرئيس) الا كونها تعبيراً عن الوضع المرعب والمربك الذي يدور في خلد المخططين الامريكيين ومنهم المعنيون بشؤون الطاقة، فقد اجمع كل من نائب الرئيس الامريكي الحالي (ديك تشيني)⁽⁶⁶⁾ و(هاري لوفيل) و(سبنسر ابراهام) وهم على التوالي رؤساء شركات (هالبيرتون) و(ايكسون موبيل)، والاخير منهم كان وزيراً للطاقة، فقد اجمع الثلاثة على رأسهم (تشيني) حين قال من الواضح لنا جميعاً بان انتاج النفط ايل للنضوب، ولهذا يترتب علينا استكشاف المزيد من الاحتياطات النفطية وتطويرها كل عام بما يعادل حجم الانتاج في ذلك العام، وهو عام (1999)، وذلك لتحقيق التعادل المطلوب، وهي حقيقة لا تمس الشركات النفطية فحسب، بل تمس القطاع الاقتصادي على مستوى العالم بشكل عام، الى ان يخلص الى القول باننا سنجد انفسنا عام 2010 بحاجة الى 50 مليون برميل اضافية يومياً، كما عبر عن ذلك وبنفس الاتجاه (هاري لوفيل)، بقوله بان العالم في عام 2015 سيكون بحاجة الى زيادة في انتاج النفط بمعدل 80% عن نسبه الان، وبذلك فهو يشاطر (تشيني) في شعوره بذلك الخطر الدايم، ما لم تستبق الولايات المتحدة الامريكية، وتحث الخطى لاحداث ضربة (الصدمة والرعب) التي كانت دائماً في اعلى درجات

(66) د. عبد الحي يحيى زلوم / ص 116 / نفس المصدر.

الجاهزية لتنفيذها وقت ما شاءت، توطئة لما خطط له في عهد (بيل كلينتون)، والذي يؤكد ما ذهبنا اليه في وقت سابق اي بأن هناك تطابق شبه مطلق، بل هو مطلق بالكامل لاتباع ذات السياسات الامريكية في القرن الواحد والعشرين، حيث تناول، ذلك التقرير (خطة واضحة لما ستفعله وزارة الدفاع الامريكية مستقبلا والتي اطلق عليها (طيف الهيمنة الكاملة).

وبنفس السياقات المعدة سلفاً فقد صدر في يونيو/ حزيران عام 2000⁽⁶⁷⁾ تقريراً بعنوان (رؤية مشتركة حتى عام 2020)، ويتحدث هذا التقرير عن الاستراتيجية العسكرية فقد طرح الرئيس (جورج بوش) عقيدته وهي جوهر ما تبحث عنه الارادة الادارة الاحتكارية، وتحت شعار (الحرب الاجهاضية للخير على الشر) فغدت هذه العقيدة هي الاستراتيجية الامريكية الرسمية والتي اصبحت تعرف ب(عقيدة بوش)، ومن اجل ان تستمد هذه العقيدة شرعيتها، وبالتالي انفاذها وتحويلها الى برامج عمل، فكان والحال هذه لابد وان يذاب جليد الشكوك من تمويل تلك (الحروب الاجهاضية) في ذهن المواطن الامريكي والذي تاذن اشارته الخضراء بالتوجه صوب (الكونغرس) للحصول على موافقته لذلك التمويل، فكان والحال هذه لابد من وقوع (صدمة صاعقة) تمهد لحصول كل ذلك، فكان الهجوم على برجى مركز التجارة العالمي في 11 سبتمبر/ ايلول عام 2001، هو اشارة البدء لتطبيق برنامج تلك العقيدة، وفي تقديرنا ان ثمة لغز يقترب من الاعلان عن نفسه، وهو ان هناك ثمة تواطؤ بين من خطط لتنفيذ ذلك العمل الارهابي وبين جهاز او بضعة اجهزة ذات صلة بالادارة الامريكية ومن تمثله وبالذات شخص الرئيس (جورج بوش)، حيث ان تنفيذ مثل ذلك العمل وبتلك الفاعلية، فكان ذلك هو بمثابة (الهدية الذهبية) والباهضة القيمة لصاحب تلك العقيدة، ومن هو في دائرة نفوذهم من قوى المال والصناعة، فكانت تلك (الغزوة)، هي التي منحت ادارة بوش وفوضتها لغزو افغانستان وهذا الذي راكم استياء العالم من سلوك حكومة طالبان والتي كان منها نسف وتدمير الاثار الافغانية قبل ذلك وخلق الحريات العامة، فكانت هذه الاحداث والحوادث بتداعياتها تذكرنا ب(خيانة بيرل هاربر) في عهد روزفلت والتي اكدت وثائق الكونغرس الامريكي على حقيقتها، (ولقد اشرفنا ي بحثنا هذا وفي مكان اخر منه الى بعض تفاصيل تلك الواقعة)، واتساقاً مع روح ومفهوم

(67)د. عبد الحي يحيى زلوم/ ص 173/ نفس المصدر.

(عقيدة بوش) فان غموض الموقف الامريكى عبر سفيرته في العراق وقتذاك (غلاسي) والذي فسره الرئيس الراحل (صدام حسين) بان الامريكان غير مكترثين بذلك الامر، مما دفعه الى اجتياح قواته للكويت في 2 اغسطس / اب 1990، فكان هذا الفعل وذاك بالاضافة الى ما عرفه الامريكان بـ (خيانة بيرل هاربر)، فكانت مصائد اعدت بعناية ليقع ماوقع في حوالي منتصف القرن الماضي لليابان وما وقع بداية القرن الواحد والعشرين لافغانستان والعراق .

لقد اكدت المعلومات التي ظهرت لاحقا بان الولايات المتحدة الامريكية قد دعت لاجتماع حضرته الدول الثمان الصناعية بالاضافة الى عدد من المسؤولين الباكستانيين و(الاييرانيين)، وذلك في يوليو / تموز عام 2001،⁽⁶⁸⁾ بغية البحث في وضع دراسة ميدانية لخطه اعدتها واشنطن لتوجيه ضربة عسكرية لنظام طالبان في افغانستان، وذلك باستخدام القواعد الامريكية في كل من اوزبكستان وطاجكستان وقد تم تحديد تنفيذ ذلك الهجوم في اكتوبر/ تشرين اول من نفس العام، والذي ساعدت في تعجيل تنفيذه احداث 11 سبتمبر/ ايلول .

ان الولايات المتحدة الامريكية المتعاضمة القوة والتي تتحكم في سياساتها قوى المال والصناعة، كانت قد وجدت في العالم بكل قاراته مجالاً حيوياً لبسط نفوذها لاسباب اهمها:

1. الهيمنة على منابع النفط والطاقة في هذا العالم، وهذا ما تسعى اليه الاحتكارات النفطية بالطبع والذي يهدف الى توفير مصادر للطاقة رخيصة التكاليف ليتحول ذلك الى تدفق للاموال في خزائنها.

2. ما تجنيه شركات صناعة الاسلحة عبر ما تتجزه لها الادارة الامريكية بعد ان تحتل بلد من (البلدان الرخوة) ولتشرع في بناء قواعد عسكرية لها هناك، وما يعنيه ذلك من توفير كل شي لادامة تلك القواعد، والتي بلغ عددها عشية 11 سبتمبر (800)⁽⁶⁹⁾ ثمانمائة قاعدة عسكرية خارج الاراضي الامريكية، وما يعنيه هذا العدد من

(68) د. عبد الحي يحيى زلوم / ص 178 / نفس المصدر.

(69) د. عبد لبحي يحيى زلوم / ص 176 / نفس المصدر.

القواعد على الصعيد تأمين الادامة لوجستياً وعسكرياً وبالتالي تجارياً لها كأحد أهم المشاريع الاستثمارية .

3. لتشكيل تغطية قانونية وسياسية وبالتالي مالية (لانفاذ عقيدة بوش) في مكافحة (الارهاب) والحرب الاجهاضية من قبل قوى المال والصناعة والتي حصدت نتائج مفاعيل وتداعيات مما نتج من تنفيذ مخطط الاداة الامريكية في هذا الباب.

المبحث الثالث

سياسة العولمة وتأثيرها في الساحة الدولية

في مطلع الثمانينات من القرن العشرين، اندفع مصطلح (العولمة)⁽⁷⁰⁾ الى التداول عبر الخطاب الاعلامي والسياسي المجتمعي والحكومي في معظم ارجاء العالم، (والعولمة)، هنا تعبير عما نادى به المفكر الاقتصادي الانجليزي (ادم سميث) وفحوى هذا النداء الايدلوجي ومدلوله لحركة الاقتصاد العالمي عبر الحدود بصيغته تلك (دعه يعمل .. دعه يمر)، حيث يدعو مثل هذا النداء (المبدأى الايدلوجي) الى الغاء الحدود عملياً فيما بين الدول للوصول الى عالم دون حدود تتحرك في ارجائه شركات متعددة الجنسيات، وقد ورد مصطلح العولمة في ابحاث ودراسات تتعلق بالتسويق تطرق لها الامريكى (Porter E.M) كما اعاد استخدامها الياباني (oh mack) في ابحاث بذات السياق، ولتقريب مفهوم (العولمة) وتسهيل تداوله، فقد ساد في نفس الوقت تداول مصطلحات من ذات (السلة المعرفية) مثل (القرية الكونية وعولمة التكنولوجيا).

وعلى صدى وقع (الجزم العسكرية) لجيوش الولايات المتحدة الامريكية فقد تسربت القبضات الحديدية الرأسمالية ولكن بقفزات من حرير مثل مطاعم على شكل (الماكدونالد) و(بورجركينج) و(الكوكاكولا)، عناوين شتى ينطبق عليها ذات المفهوم (النهبي)، نذكر هذا الامر ليس وفق الامزجة المنحازة، وانما هو واقع لحالة ماهي عليه السياسات المعدة والمعدلة ليس في دوائر البيت الابيض، ولكن في جهات محددة ب(الخاكي - دولار)، فقد صدر كتاب (خارطة البنتاغون الجديدة) في عام 2004 للمحلل الاستراتيجي الامريكى (توماس بارني)، وجوهر ما طرح في هذا الكتاب يتمحور حول رسم خارطة تم التحديد فيها لقوى الخير وقوى الشر، وقد جاء ذلك التحديد عبر مصطلحات حددها هذا الكتاب فمصطلح (المجموعة المركزية الفاعلة) هو ما حدد لقوى الخير عبر ذلك المؤلف، اما قوى الشر فقد توصل الكاتب الى

(70) ويكيديا- الموسوعة الحرة- الانترنت.

ان يطلق عليها⁽⁷¹⁾ بـ(الثغرة الراضة للاندماج) ووفقاً لما اورده (توماس بارني)، في كتابه هذا، فقد اتفق كل من البنتاغون (وزارة الدفاع الامريكية) مع الـوول ستريت (بيوت المال)، وعبر اجتماعات عقدت في مكتب سمسار شارع المال المشهور(فيتزجيرالد) الواقع في الطابق (107)⁽⁷²⁾ من البرج الاول لمبنى مركز التجارة العالمي، وقد تم الاتفاق بين هذين الطرفين الرئيسيين في ذلك الاتفاق، وعبر ذلك الاجتماع الى صيغة اتفاق اسمه (مشروع الابحاث رقم1) ذلك المشروع المتعلق بالكيفية التحويلية التي بدأت عليها صورة الولايات المتحدة الامريكية من خلال تاثيرات صدى العولمة من جوانب مختلفة وفي طبيعتها (الامن القومي الامريكي)، وقد تبدى هذا التحول بالكيفية الديناميكية لتغير السياسات المتعلقة بادارة المخاطر، كما تواصلت تلك اللقاءات بين ذينك القطبين لتشمل كبار مسؤولي الامن القومي ودور الاستشارات والخبراء والعلماء من المكاتب المتخصصة والجامعات، وقد تم التعبير عن كل هذه اللقاءات فيما عرف لاحقا بـ (مشروع مجموعة القوانين الجديدة)، فقد افصح المجتمعون عما ابتغوه وبصراحه فقالوا بان دول (الثغرة الراضة للاندماج) وفي حالة عدم انصياعها لـ(قوانين العولمة) والتي تعني بمدلولاتها النهائية الغاء كل الثوابت القومية والدينية، وبالتالي الغاء مفهوم السيادة في (القانون الدولي)، بحيث يغدو العالم بقاراته الخمسة وبكل فضاءاته ومياهه ساحات مفتوحة لقوى النهب الراسمالي، وفي حركة مكوكية تبادلية يتم بموجبها الهيمنة على مقدرات بلدان (الثغرة)، بحيث تتحول هذه الدول الى متلق صاغر لقرارات (المركز) والتي تصدرها الولايات المتحدة الامريكية، وبذلك تندفع ثروات وقوى عمل (الثغرة) الرخيصة ليتم اعادة صياغتها وبلورتها في دول (المركز) بزعامه واشنطن، لتعاد ثانية الى دول (الثغرة) بأثمان باهضة تحصدتها (افة العولمة) الامبريالية الجديدة .

وفي ذات السياق تحدث (جون ايكينري) في كتابه وهو بعنوان (اوهام امبراطورية العالم والنظام الامريكي الجديد)، مبسطاً ما اهل⁽⁷³⁾ للولايات المتحدة الامريكية من ان تحث الخطى وباطمئنان، لما استطاعت ان تحصده بعد الحربين العالميتين (الثانية والثالثة) (الحرب الباردة) من انجازات سياسية واقتصادية فيقول هذا

(71)د. علاء ابو عامر/ ص75/ نفس المصدر.

(72)د. عبد الحي يحيى زلوم/ ص307/ نفس المصدر.

(73)د. عبد الحي يحيى زلوم/ ص309/ نفس المصدر.

الكتاب، ان الولايات المتحدة الامريكية وبعد ان اخضعت كل من اليابان والمانيا (ثاني وثالث) اقتصاد في العالم على مدى خمسة عقود، حيث مازالت سياسة هذين البلدين تدوران في الفلك الامريكي، كما وان البوارج والاساطيل الامريكية تجوب بحار ومحيطات العالم بكل عنفوان، بينما يخلد (الدب الروسي) الى النوم بعينين نصف مغمضتين، اما (التين الصيني)، فقد دجن هو الاخر وها هو يلعب في ساحة (السيرك الامريكي)، فلقد (خلى لك الجو .. فيبيضي واصفري)، فهاهي الولايات المتحدة الامريكية (تتنزرن) بحزام العولة (ذو الرصيعة) وفتحت لها الابواب على مصاريعها، وقد اذن ذلك، بدخول العالم في عصر (القطب الامريكي الاوحد).

أن فضاءات (الحرية والانعتاق والحركة)، التي تبشر وتوعد بها العالم صاحبة وبطلة مشروع العولة لا يحتاج المتبع المنصف والموضوعي الى كبير عناء ليكتشف خبايا تلك الاهداف المرسومة في دوائر الصناعة والمال اصلا، فقد تعدى الخطاب السياسي الامريكي لهجة المداورة والمناورة الى الخطاب الفظ المتغطرس تجاه (المجتمع الدولي)، هذا بالاضافة الى تحويل المنظمات الدولية واهمها في الصورة هي (الجمعية العامة للامم المتحدة) الى دوائر محلية هامشية منقادة من قبل ادارة البيت الابيض، والتي هي في حقيقتها مركز تنفيذي لدوائر المال والصناعة، صاحبة الشأن في كل زاوية من زوايا هذا الكون، مع ملاحظة ان روسيا وكومنولثها (الاتحاد الروسي) بدأت تلملم جراحها (السوفيتية)، كما الصين التي سبق وان قلنا عنها كتين يلعب في ساحة السيرك الامريكي ولكن الى حد كبير بشروطها وغير ذلك فاليابان والمانيا ذوات الاقتصاد المتين، وبالرغم مما عليه هذين البلدين من حالة انصياع للسياسة الامريكية، ذلك الانصياع التاريخي والذي رافقه الشعور بمرارة تلك الهيمنة، فيا ترى هل من الممكن ان يولد القطبان السالبان طاقة؟ نحن نشك في ذلك ونرى انه لا بد من ان يتغير مجرى هذا الانصياع، ليس بالتمني طبعاً، ولكن استناداً الى قوانين المنطق والتي لا بد ان تلغي (حالة الطوارئ) هذه، وغير هذا وذاك هنا، فان قوى الممانعة للمشروع الامريكي والمصنفة امريكياً بقوى (الثغرة الراضية للاندماج) والتي نعتبرها في تقديرنا بانها هي قوى الخير، ومن خلال تترسها في مواقع خط الدفاع الثاني، حيث تمتلك هذه القوى كل من الحقيقة والجماهير، ومهما اشتدت الضغوط عليها فانها ستكون مع قوى

ممانعة ورافضة للاندماج ضد قوى الشر الهادفة بـ(عولتها) ان تصادر الخبز من افواه الناس وتصادر حريتهم بسلاسل واصفاد (العولمة) .

لقد اوضحت سياسة (العولمة) وثقافتها ، وما زالت تتخر بتاثيراتها في جوانب العديد من حياة (المجتمع الدولي)، فقد كبلت المؤتمرات والاتفاقات والمعاهدات المتسقة مع هذه السياسة وتلك الثقافة الى تكييل ذلك المجتمع، بحيث تحولت فيه بعض قوى (المجتمع المدني) مثل النقابات والاحزاب والشخصيات الى قوى مدافعة عن المشروع الامريكى (لبنان، فلسطين، العراق، فنزويلا) أفغانستان، ذلك المشروع الذي تعني تطبيقاته الغاء كل هذه الاشكال، ومهما بذلت من جهد لدعم وتنفيذ ذلك المشروع، فانها بالتالي ستكون من بين اول ضحايا (داحلته)، وبالرغم من وجود وظهور مثل عوامل الاعاقة هذه، الا ان ذلك لايمنع حركة التاريخ من ان تتجه في سياقاتها لتحقيق القدر المعقول من مبادئ القانون الطبيعي في العدل والانصاف والرحمة.

خاتمة واستنتاج

ان ما تم تناوله في بحثنا هذا، وما اندرج منه في السياق التاريخي لشأن (القانون الدولي) والتطورات التي رافقت ذلك القانون وعبر العصور التي ذكرت، حيث كان ذلك عرضاً لتلك الحركة بمسبباتها ومدلولات حركتها، فمنذ العصور الاولى في حضارة ما بين النهرين (البابلية والاشورية، السومرية والاكديّة)، وكذلك حضارة تدمر والبتراء مروراً بالحضارة الفارسية والهندية والصينية، هذا بالاضافة الى ما شهدته القارة الاوربية من وجود الحضارتين اليونانية والرومانية، ثم الحضارة العربية الاسلامية في الشام والقاهرة والرباط وبغداد والانديس، وصولاً الى ما شهدته العصور الوسيطة، حيث تناولنا فترة العصور الوسطى الاوربية والاسلامية، ثم انطلاقاً العالم متأبطاً قانوناً دولياً مثل معاهدة (وستفاليا) 1648 وكذلك معاهدات (مونيستر و اونسبروك) المتممة والمتواصلة مع معاهدة وستفاليا في اثر حرب الثلاثين التي بدأت في عام 1618 وانتهت في عام 1648 (عام تلك المعاهدة، ثم عرجنا على التطورات التي شهدتها (القانون الدولي) قبل وابان اتفاقية (فيينا) عام 1815 وما تلاها من اتفاقيات مثل (اكس لاشايبيل) عام 1818، مروراً بمائة عام من الهدوء النسبي الذي انتهت مدافع الحرب العالمية الاولى عام 1914، وتشكيل (عصبة الامم) في عام 1919، وكذلك تم تناول المعاهدات التي عقدت بين المنتصرين والمهزومين اذك، حيث عقدت (معاهدات فرساي) مع المانيا ومعاهدة (سان جرمان) مع النمسا والتي فصلت عنها المجر في تلك المعاهدة، وكذلك ابرام وتوقيع (معاهدة نووي) مع الدولة العثمانية والتي ما فتئت ان تفككت وانسلخت عنها مكونات سياسية مختلفة ونالت استقلالها بعد ذلك، ثم تطرقنا الى احداث ثورة اكتوبر عام 1917 وما صاحبها من احداث سياسية، وقد ربطنا كل هذا وذاك وتلك من الوقائع السياسية مع ما أسبغته على التطورات التي نالت (القانون الدولي).

كما استعرضنا الاوضاع الدولية ابان فترة نهاية الحرب العالمية الاولى عام 1918 الى بداية قيام الحرب العالمية الثانية عام 1939 ومقدار علاقة كل ذلك بـ (القانون الدولي) عبر منظمة (عصبة الامم)، حيث تطرقنا الى مواطن الخلل في تشكيل والية وفعالية

عصبة الامم التي انهارت عمليا ، عندما اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية ، وما تخلل تلك الفترة من ظهور فضاءات لنزعات عنصرية مثل (النازية والفاشية) التي تشربت في وجدان قطاعات فاعلة وواسعة (الشيبية، النساء والعسكر)، وذلك في كل من المانيا وايطاليا واسبانيا ، ثم علاقة ذلك على صعيد السياسة الدولية، والتي شكلت هاجساً لدى المعنيين لاحقاً في فقه (القانون الدولي).

اما وقد حل النصف الثاني من القرن العشرين، وفي اعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية، وحيث ولد نظام دولي سياسي جديد فقد استطاعت الاسرة الدولية وعبر المنتصرين في تلك الحرب من ان تتقدم مشروعا مؤسساتيا جديدا ل (القانون الدولي)، فقد كانت ترجمة ذلك انبثاق منظمة (الجمعية العامة للامم المتحدة)، كولىد شرعي لذلك الانتصار الذي حققه الحلفاء، والذين حصدوا ثمار ذلك الانتصار، حيث تم ترتيب (البيت الدولي) وفق صيغ المصالح المستتدة الى قوة كل طرف من اطراف ذلك (الاتفاق التحاصصي)، والذي توازن المنتصرون اسهمهم عبره في الخارطة الدولية .

لقد مضى على ذلك العهد ما يزيد عن خمسة عقود، والتي تغيرت عبرها احداث، ووقائع اسهمت هي بدورها في تغير المفاهيم والقيم، وبالتالي المواقف للعديد من الكتل والتجمعات السياسية، حيث افرزت تلك الوقائع ودفعته الى الميدان الدولي دول جديدة (اسرائيل)، وغابت عنه دول اخرى (فلسطين)، والذي كان واحدا من ابرز واسوء ما نتج عن تلك الحرب، وذلك عندما يشرد ويطرده شعب من ارضه وتلغى دولته، بينما تجمع (اشلاء بشر) من شتى بقاع الارض لاقامة دولة غير متجانسة بالمطلق مع العمق الديموغرافي ببعده التاريخي لاقليم المنطقة، وفق اسطورة وهيمنة ليس لها علاقة البتة في الدين اليهودي، حيث ان هذا الكيان الذي اقيم على ارض فلسطين هو في جوهره نقطة ارتكاز وانطلاق، وهو مشروع استثماري غاية في الاهمية فيما يتعلق بالمصالح الضخمة لقوى المال والصناعة في العالم الغربي وقيادته (الولايات المتحدة الامريكية)، فقد ضلت هذه المنطقة ومنذ قيام ذلك الكيان موطن قلق وتوتر، ذلك القلق وهذا التوتر والذي سوف يكون بالضرورة بحاجة الى ما يبعده هذا وذاك عنه والذي امنته وتؤمنه تلك المصالح، اي ان (مصائب قوم عند قوم فوائد).

لقد حفلت حوالي اربعة عقود من العقود الخمسة المنصرمة بوقائع واحداث كانت في حقيقتها (مواقع حربية) في اتون (الحرب الباردة) التي تكللت بانتصار الغرب على

خصمه فقد انهار الاتحاد السوفييتي ومن خلفه المنظومة الاشتراكية مما فتح الابواب مشرعة لتعاظم الدور الامريكى المدجج (حتى العظم) بكل اسلحة الدمار الشامل وكل مكامن القوة والثروة التي تحفز وتسند ذلك الدور (المتجحفل والمرعب) والذي يرى ان كل العالم وبقاراته الخمسة هو فضاءه (متوجا) تغطرسه هذا بتسويقه لثقافة (العولمة) وانتهاجه لسياسة تتواءم مع تلك الثقافة التي توطئ لذلك التخدير اولا باكاذيب الحرية والديمقراطية، ومن ثم الهيمنة المطلقة والنهب دون حدود.

لكل ما تقدم ومن خلال اشارتنا الواضحة لتعاظم الدور الامريكى هذا وما يتوفر له من مصادر القوة والثروة، والذي هو بذات الوقت، يشكل خطراً على (المجتمع الدولي) وبالتالي يفقد (التوازن الدولي)، اهم شروط بقائه وحتى استمرارية وجوده كحقيقة (قانون_سياسية)، كون هذه القوة وتلك الثروة هي في ايدي حفنة صغيرة وظفتها وتوظفها لمصالحها، فقد اكدت معلومات احصائية عن وجود خلل كبير في توزيع الثروات هناك وهذا ما أشرنا اليه سابقاً في بحثنا هذا ومؤداه بان 1%⁽⁷⁴⁾ من اصحاب قوى المال والصناعة يحصلون على 80% من الثروة هناك بينما يحصل الـ 99% (من بقية السكان)، على 20% فقط من تلك الثروة، حيث ان هذه الحقيقة المفجعة تجعل العالم (على كف عفريت) فان الـ 1% من حجم السكان هذا هو الذي يحدد مسارات السياسة الامريكية وبالتالي يكون (المجتمع الدولي) مهدد باستقراره وسيادته وحتى قوته خبزه، وفي ضوء ذلك فان (القانون الدولي)، وبالرغم من عمق صيرورته وتكوينه عبر العصور، فقد كان وما زال يتعرض للانتهاك والالغاء احيانا فعندما (تابط بوش شراً) بالعراق وبدون تصريح وموافقة مجلس الامن هذا الذي افصح عنه مؤخراً (كوفي عنان) الامين السابق (الجمعية العامة للامم المتحدة)، يؤكد ويدلل على ضعف مرجعية تلك المنظمة، المكلفه بالاشراف على القانون الدولي وتنفيذ ارادة (المجتمع الدولي) لخلق (توازن دولي)، مما يؤكد هذا وذاك من الادلة والبراهين على ان (القانون الدولي محكوم بقوانين القوة وتوازن المصالح).

وفي خاتمة بحثنا هذا وفي ضوء المعلومات المتداولة على صعيد الاعلام والسياسة الدوليان، فقد رشحت عن تلك المعلومات، ثمة حقائق سياسية سيكون بثباتها وتطورها صعوداً، عاملاً غاية في الاهمية من حيث اضعاف مركز (القطبية الاحادية)، التي تتمتع

(74)د.عبد الحى يحيى زلوم/ ص9/ نفس المصدر.

الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة عليه واداراته وفقاً لمصالحها، فقد كان لسياسة (التمدد الاخطبوطي)، التي سعت وتوسعت اليه الادارة الامريكية مثلاً وجود 800 قاعدة عسكرية خارج الاراضي الامريكية، وما يتبع ذلك من التزامات مالية ولوجستية، هذا بالإضافة الى النتائج السياسية السلبية التي تظهر الولايات المتحدة الامريكية كونها دولة ساعية للهيمنة، كما ان دعم واشنطن للانظمة اللاديمقراطية والقمعية والتي تمارس عسفاً منهجياً، ليس ضد خصومها فحسب، وانما تصادر جل حقوق الانسان عبر حملات الاعتقالات والمداهمات تحت ذريعة الارهاب، الذي تبنته وكالة عن واشنطن، وامام هذه الحقائق التي تضعف هبة تلك (المركزية القطبية)، بالإضافة الى عوامل سلبية اخرى ستساهم في وصول العالم الى نقاط ارتكاز دولية جديدة تحد من بشاعة تلك الهيمنة، كل هذا من جهة الولايات المتحدة الامريكية، اما بقية المراكز الدولية الناهضة فنرى ونلاحظ ان ثمة مؤشرات مادية محسوسة اندفعت الى الميدان الدولي بقوة، فهذه اوربا الجديدة وبعد وحدتها والمعبر عنها رمزياً بوحدة عملتها (اليورو) والتي بلغت في سعيها للوحدة درجة معقولة جدا من حيث التطور لجهة القوانين الناظمة لنجاح هذه الوحدة، والتي تؤمن سوقاً مفتوحة بحركة رؤس الاموال فيها وميداناً رحباً هو الاخر لحركة العمالة، هذا بالإضافة الى انفتاحية تلك القوانين الناظمة لتبادل الخبرات واشاعة حركة اندماج الشركات (رينو - فولفو) وحركة انهاض المراكز الصناعية الخاملة كشراء شركة (شكودا) الجيكيه للسيارات من قبل شركات المانية، بحيث اضفى كل هذا وذاك من العوامل الايجابية على قوة تطور العملة الاوربية (اليورو) قياساً للدولار، والتي تؤكد المؤشرات النقدية على تدهوره الحالي، وان اكبر الامثلة على هذا التطور الاوربي ما تظهر عليه المانيا حالياً من بلوغها درجة مرموقة على صعيد قوة اقتصادها المستمدة من وفرة الانتاج ونوعيته وجغرافية وجودها في قلب اوربا، اما القوة الثانية المندفعة الى (ميدان المركزية) فهي اليابان، حيث ان هذا البلد الذي نزعته عنها (أنيابه الحربية) في الرابع عشر من اغسطس/ اب عام 1945، وبعد تعرض مدنه (هيروشيما وناكازاكي) للهجوم الذري في الثامن والتاسع من نفس الشهر ومن نفس العام، ومنذ ذلك الوقت حث ذلك البلد الخطى باتجاه النمو الاقتصادي والذي بلغ اشواطاً كونية هامة على صعيد تطور ذلك النمو، اما ما يسند ذلك النمو الاقتصادي من عوامل القوة العسكرية، فالمعلومات غير السرية المعلنة، تشير الى ان اليابان وعبر تطورها الصناعي البالغ الذروة والذي يؤكد الحضور القوي لـ (الين) الياباني في اسواق

التداول النقدي، هذا بالإضافة الى ان هذا البلد المكبل بالقيود القانونية التي تحول بينه وبين حركة التصنيع العسكري، الا ان مثل تلك القوانين خرقتها مصالح الهيمنة الامريكية وفقا لاستراتيجيتها والتي بدأت اليابان في ولوج هذا الميدان (الصواريخ)، وهنا يطرح سؤالاً في غاية الاهمية وهو هل يمكن ضبط حركة اليابان عبر بعض القوى الفاعلة فيها، من استثمار ما تنتجه الصناعة العسكرية من بناء وبقاء تلك القوة الذاتية لحماية هذه المنجزات الاقتصادية الضخمة؟

وغير هذا وذاك فان الصين التي غزت منتجاتها جل الساحات الدولية بما فيها الولايات المتحدة الامريكية، والتي بلغت درجة النمو فيها ما يزيد عن 10٪، هذه الصين التي اعادت (هونغ كونغ) اليها من عام 1995 والساعية الى تحقيق وحدة اراضيها عبر اعادة (تايوان) تلك المقاطعتين الضخمتين من حيث درجة النمو والتطور فيهما والذي انسحب وسينسحب بالضرورة على قوة تطور الصين ذاتها، والذي سوف يحظى كل هذا وذاك بحماية الجيوش الصينية وقوتها العسكرية وفي محاور كل تلك القوة، فهذا التتين الصاعد بقوة في ميدان السياسة الدولية، لابد وان يكون له مركزاً وشأناً في تقرير مسار تلك السياسة والذي سيضعف بالضرورة مركز القطبية الاحادية للولايات المتحدة الامريكية، اما دولة (روسيا الاتحادية) فهي ليست روسيا عشية انكفاء (بوريس يلسين) عنها، فمنذ تقلد (بوتين) المقعد الرئاسي والى الان، فهذه الدولة التي كانت بالامس تشكل القطبية الثنائية في العالم سعت وما زالت تسعى عبر (مجموعة بوتين) لكي تأخذ دوراً جديداً لها على صعيد السياسة الدولية، حيث ان هذا البلد قد حث الخطل للتخلص من حالة المديونية التي وضعته فيها بداية سياسة (بريسترويكا غورباتشوف) وسياسة حلف (بوريس يلسين) ذات (النهج الضبابي) في الميدان الدولي، اننا نرى ان (الدب الابيض) قد فك اسره، وهاهو يبحث عن دوره في مواجهة سياسة (الدرع الصاروخي) الذي تبغي واشنطن نشره في مدياته الاستراتيجية، ففي حين كانت واشنطن بالامس لا تكثرث لاي من (غورباتشوف و يلسين)، على الصعيد الدولي، فهذا هي اليوم تحسب بدقة ردود افعال موسكو على سياسة التوسع والتمدد التي تمارسها واشنطن، وهذا الامر الذي يعد ايضاً، عاملاً مهماً في اضعاف مركز (الاحادية القطبية) للولايات المتحدة الامريكية وغير كل ذلك فان ما اطلق عليه (مجموعة النمر الخمسة) هو عنصر مضعف اخر لمركزية (القطبية الاحادية) بالرغم من ان معظم

اقتصاديات هذه البلدان مرتبط بشكل واخر بالاقتصاد الأمريكي، الا ان عوامل السيادة الضاغطة من الجانب الاخر سوف تساهم في الحاق قوى تلك المجموعة بصف المراكز القطبية وان بدرجة اقل بالطبع مما عليه كل من اوربا الموحدة، واليابان المتفوقة، والصين القوية باقتصادها، وقوة الحماية العسكرية لتلك القوة الاقتصادية، ولايمكن لها ان تكون بمصاف روسيا الاتحادية ذات العمق التاريخي والاستراتيجي وبترسانتها الداعمة لذلك العمق.

لكل ما تقدم، تظهر امامنا منها صورة عالم المستقبل وبقواه الصاعدة، والذي تؤكد مؤشرات ودلالاته على ان مركز (القطبية الاحادية)، لا يمكن ان يستمر الى ما لا نهاية، وذلك بفعل عاملين رئيسيين هما، الذاتي منها والمتعلق بالسياسات المتغطسة والخاطئة لما تنتهجه السياسة الامريكية الاخطبوطية، وما تلحقه تلك السياسة من اضرار بالغة الاهمية، ليس على مستوى (المجتمع الدولي)، بل حتى على واقع الازمات المستفحلة والدائمة والتي تطبع الواقع السياسي الامريكي بكل تفاصيله، اما العامل المفكك الاخر لتلك المركزية الامريكية، هو ما تشهده الساحة الدولية من تطورات سياسية واقتصادية، وبالتالي اجتماعية على صعيد النمو الذاتي للاقطاب الدولية الساعية لتبوء مراكز القطبية جنبا الى جنب الولايات المتحدة الامريكية، ليساهم كل هذا وذاك من العوامل الضاغطة في منح (القانون الدولي)، فرصة جديدة لرد الاعتبار اليه دون ان تتلاعب به عوامل (القوة وتوازن المصالح) .

مصادر البحث العربية

1. د. أحمد سرحان/ قانون العلاقات العامة./ المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع الكتاب للنشر والتوزيع ،بيروت.
2. د. حافظ علوان/ النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.وائل للنشر والتوزيع عمان/2001.
3. د. حامد سلطان محمد/ القانون الدولي العدم في وقت المسلم.الطبعة الثانية، دار النهضة العربية القاهرة، 1968.
4. د. محمد حافظ غانم/ التاريخ المختصر للقانون الدولي.القاهرة، 1953
5. د. رشاد عارف السيد/ القانون الدولي العام في ثوبه الجديد.
6. د. رشا عارف السيد/ الوسيط في المنظمات الدولية، مكتبة جامعة عمان العربية الطبعة الاولى، عمان، 2003.
7. د. سعد حقي توفيق/ مبادئ العلاقات الدولية.دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الثانية، عمان -2004.
8. د. سمير صارم/ انه النفط يا (مدد) الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق.الطبعة الاولى، دار الفكر، دمشق، 2003.
9. د. صبحي محمصاني/ القانون والعلاقات الدولية في الإسلام. دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، بيروت، 1982.
10. د. عبد الحميد متولي/ القانون الدستوري والأنظمة السياسية. مكتبة الجامعة، القاهرة.
11. د. عبد الحي يحيى زلوم/ حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد.المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى عمان - 2005.

12. د. عمرو كامل حمودة/ ما بعد الهدنة الأمريكية/ مقالة في الأهرام 20/3/2002.
13. د. علي صادق أبو هيف/ القانون الدولي العام. منشأ المعارف بالاسكندرية.
14. د. علاء أبو عامر/ العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم، الدبلوماسية والاستراتيجية. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
15. فرنسيس سنوتر. الحرب الثقافية. (CIA) وعالم الفنون والأدب/ جريدة الأسبوع الأدبي العدد 807 في 11/5/2002.
16. دار النهار للنشر. كيم فيليبي، ثلاثون سنة في خدمة السوفييت. بيروت، 1968.
17. د. غازي حسن صباريني/ الدبلوماسية المعاصرة. كلية الحقوق - جامعة فيلادلفيا، عمان، 2002.
18. د. غازي حسن صباريني/ الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام. دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان، 2007.
19. د. محمد سامي عبد الحميد/ أصول القانون الدولي العام، الجزء الأول. دار الجامعتين طبعة الأوفسيت، الاسكندرية، 1996.
20. د. محمد عزيز شكري/ مدخل إلى القانون الدولي العام. جامعة دمشق، 1981.
21. د. محمد علي محمد /د. علي عبد المعطي محمد/ السياسة بين النظرية والتطبيق دار النهضة العربية بيروت-1985.
22. د. محمد كامل ليله/ النظم السياسية، الدولة والحكومة. دار الفكر العربي، الاسكندرية-1971.
23. د. محمد مختار الزقزوني/ دراسات دبلوماسية مترجمة عن كتاب (هارولد وسون) تطور المجتمع الدبلوماسي. المكتبة الأنجلو-مصرية، القاهرة. 1973.
24. د. محمد يوسف علوان/ القانون الدولي العام والمقدمة والمصادر. الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، 2007.
25. د. مصطفى سلامة حسين/ تطور القانون الدولي العام. القاهرة، 1991.

26. ويكيبيديا/ الموسوعة الحرة/ الانترنت.
27. ويكيبيديا/ الموسوعة الحرة/ الحرب الكورية.
28. د. محمد سعيد الدقاق، القانون الدولي العام، الدار الجامعية للطباعة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1983.

مصادر البحث الأجنبية

1. L.F.L Oppenheim Cit, P 7.8. 1905 . .
2. Dominique Carreau, International. Pcdon, 2002, P.2
3. C.C.A.Coliord,Op.Cit.P27